S/2006/822

الأمم المتحدة



Distr.: General
18 October 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، الذي رحب فيه المجلس بمبادرتي المتمثلة في الطلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان الاضطلاع بالدور الريادي في إنشاء لجنة تحقيق خاصة مستقلة استجابة للطلب الذي تقدمت به حكومة تيمور - ليشتي في الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/391)، وطلب إليّ أن أبقي المجلس على علم بتطورات هذه المسألة. ورحب المجلس في قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦) بإنشاء اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور - ليشتي وباستهلال مهامها، وتطلع إلى تلقي تقريرها بحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وقد تلقيت من المفوض السامي تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور - ليشتي، مشفوعا برسالة إحالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ من قبل رئيس اللجنة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير والرسالة.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

141206 121206 06-57757 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من مفوض اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور - ليشتي

باسم أعضاء اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور - ليشتي، أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير اللجنة، التي كان قد طالب بإنشائها الوزير الأقدم ووزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي آنذاك، السيد خوسيه راموس - هورتا، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ووفقا لاختصاصات اللجنة، يثبت التقرير الوقائع والظروف المتعلقة بالحوادث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة؛ ويوضح التقرير المسؤوليات عن الأحداث ويوصي بتدابير للمساءلة.

(توقيع) باولو سيرجيو **بنييرو**
المفوض (الرئيس)
اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور - ليشتي

اللجنة المستقلة الخاصة للتحقيق في تيمور – ليشتي

جنيف، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

موجز

أُنشئت اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور – ليشتي برعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إثر دعوة وزير خارجية تيمور – ليشتي آنذاك إلى الأمين العام لإقامة هذه الهيئة. وكانت ولايتها تتمثل في إثبات الوقائع والظروف المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة، وفي توضيح المسؤولية عن الأحداث وفي التوصية باتخاذ تدابير للمساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يُزعم أنها ارتُكبت أثناء الفترة المحددة.

ويقوم هذا التقرير على مقابلات وتحليل مستفيضين تجريهما اللجنة في تيمور – ليشتي. وقد استجوبت اللجنة أزيد من ٢٠٠ شاهد ونظرت في ٢٠٠٠ وثيقة. واستطاعت اللجنة إثبات سرد مفصل ودقيق لأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو التي أفضت إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى وقوع إصابات وإلى إلحاق ضرر واسع النطاق بالممتلكات.

وإضافة إلى سرد الأحداث والظروف ذلك، أثبتت اللجنة مسؤولية مختلف الفاعلين والمؤسسات. وفي الوقت الذي تقر فيه اللجنة بأن تيمور – ليشتي هي ديمقراطية ناشئة لديها مؤسسات ناشئة، فإنها ترى أن الأزمة التي وقعت في تيمور – ليشتي يمكن عزوها إلى حد كبير إلى هشاشة مؤسسات الدولة وضعف سيادة القانون. فقد انهارت هياكل الحكم والتسلسل القيادي القائم أو تم تخطيهما؛ فيما أصبحت الأدوار والمسؤوليات تتسم بالغموض؛ وكان البحث عن الحلول يتم خارج الإطار القانوني القائم. وقامت اللجنة بفحص شامل للمسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات الأمنية المعنية وأجهزة الحكومة والمؤسسات الدولية، وخلصت إلى نتائج تتعلق بما فعلته هذه الهيئات أو تركت فعله، مما أسهم إسهاما كبيرا في وقوع الأحداث.

علما بأن الولاية المتعلقة بتوضيح المسؤولية عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو تشمل أيضا إثبات المسؤولية الجنائية الفردية. ولا تعد اللجنة محكمة أو سلطة للملاحقة الجنائية. وهي لا تخلص إلى أية نتائج بخصوص إجرام أشخاص بعينهم بما لا يدع مجالا لشك معقول. بل هي تقوم بتحديد هوية الأشخاص الذين يشتبه بشكل معقول في مشاركتهم في

أنشطة إجرامية خطيرة وتوصي بمحاكمة هؤلاء الأشخاص بمقتضى القانون المحلي. ومن بين الأفراد الذين حُددت هويتهم أشخاص يشغلون مناصب عامة ومن ذوي التعيينات في المناصب العليا في قطاع الأمن. وتحدد اللجنة أيضا هوية أشخاص آخرين ممن قد تؤدي مواصلة التحقيق بشأنهم من قبل السلطات المختصة إلى ملاحقة جنائية.

وقدمت اللجنة، تمشيا مع ولايتها، توصيات فيما يخص تدابير المساءلة التي يتعين إنجازها من خلال النظام القضائي الوطني. ويجب تعزيز هذا النظام إلى حد كبير. ومن الحيوي بالنسبة لتيمور – ليشتي أن يُقام العدل وأن يتم السهر على ذلك. فثقافة الإفلات من العقاب ستهدد أركان الدولة. وترى اللجنة أن العدل والسلام والديمقراطية هي من الواجبات التي يعزز بعضها بعضا. فإذا أُريد للسلام والديمقراطية أن يمضيا قدما، يجب أن يكون العدل فعالا وواضحا للعيان. وهذا ما يتطلب بذل جهد كبير على المدى الطويل من قبل الحكومة وشركائها الدوليين.

التسلسل الزمني للأحداث الهامة

٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	قدم جنود القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية – قوات الدفاع الوطنية التيمورية التماسا خطيا إلى العميد تاور ماتان رواك والرئيس غوسماو.
١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦	تخلى مقدمو الالتماس عن ثكناقم.
١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦	أُعلن عن تسريح ٥٩١ من مقدمي الالتماس. وتاريخ سريان مفعوله هو ١ آذار/مارس ٢٠٠٦.
٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦	ألقى الرئيس خطابا انتقد فيه قرار التسريح وأشار فيه إلى مسألة ''الشرق ضد الغرب''.
١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	وجه مقدمو الالتماس رسالة إلى القائد العام لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي يلتمسون فيها الإذن بتنظيم مظاهرة سلمية في الفترة من ٢٤ إلى غاية ٢٨ نيسان/أبريل.
٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	بدأت مظاهرة مقدمي الالتماس قبالة قصر الحكومة.
٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	نشب العنف خارج قصر الحكومة في صباح آخر يوم من المظاهرة. وقتل مدنيان، فيما أصيب أربعة أشخاص بطلقات أسلحة نارية، وأُصيب شخصان إصابات خطيرة أخرى.
	ووقع المزيد من العنف في سوق كومورو، فقُتل مدني، فيما أُصيب ثمانية أشخاص بطلقات أسلحة نارية، وأُصيب أربعة أشخاص إصابات خطيرة أخرى.
	ووقعت أحداث عنف في رايكوتو/تاسي تولو داخل منطقة عمليات قوات الدفاع الوطنية التيمورية. فقُتل مدنيان، وأُصيب خمسة مدنيين بطلقات أسلحة نارية.
	وانتشرت قوات الدفاع الوطنية التيمورية لمساعدة قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على استعادة النظام وتطويق مقدمي الالتماس.
٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	اتُخذ قرار سحب قوات الدفاع الوطنية التيمورية.
١ أيار/مايو ٢٠٠٦	شُرع في العمليات المشتركة للشرطة العسكرية لقوات الدفاع الوطنية التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.
٣ أيار/مايو ٢٠٠٦	تخلى الرائد ألفريدو رينادو عن الشرطة العسكرية لقوات الدفاع الوطنية التيمورية ومعه ضباط آخرون من الشرطة العسكرية وضباط من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وأسلحة.
٤ أيار/مايو ٢٠٠٦	استُكمل انسحاب القوات المسلحة التيمورية.

٨ أيار/مايو ٢٠٠٦	وقع حادث عنف في غلينو حيث هوجم ضباط شرقيون من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وقُتل ضابط واحد، فيما أُصيب ضابط آخر إصابة خطيرة. وقام وزير الداخلية روجيريو لوباتو بتسليح مجموعتين من المدنيين – مجموعتا راي لوس وليما ليما – بأسلحة وذخائر مملوكة لوحدة دوريات الحدود التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.
١٧–١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦	عُقد المؤتمر الوطني لحزب الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في ديلي.
٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦	وزع وزير الداخلية لوباتو أسلحة إضافية مملوكة لوحدة دوريات الحدود على مجموعة راي لوس.
٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦	تعرض ضباط قوات الدفاع الوطنية التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لكمين نصبه الرائد رينادو ومجموعته. وقد قتل خمسة أشخاص، وتعرض عشرة أشخاص لإصابات خطيرة.
٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦	تعرض جنود قوات الدفاع الوطنية التيمورية لهجوم في تاسي تولو/تيبار من قبل مجموعة راي لوس، ومقدمي الالتماس وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وقد قتل خمسة أشخاص وتعرض شخصان لإصابات خطيرة.
	وشن هجوم على مترل العميد تاور ماتان رواك. وقد قتل شخص واحد، فيما أصيب شخصان.
	وقامت قوات الدفاع الوطنية التيمورية بتسليح مدنيين بعلم وزير الدفاع رودريغيز.
٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦	أُحرق مترل أصهار وزير الداخلية لوبارتو. وقتل ستة مدنيين كانوا قد حبسوا داخل المترل.
	ووقعت مواجهة مسلحة بين جنود قوات الدفاع الوطنية التيمورية وضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تركزت في مقر قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، أعقبها رمي بالرصاص لضباط غير مسلحين في قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي كانوا تحت حراسة الأمم المتحدة بغرض الحماية. وقد قتل تسعة أشخاص، فيما أُصيب سبعة وعشرون شخصا إصابات خطيرة بطلقات نارية.
	ووقع حادث لإطلاق النار في ميركادو لاما. وقد قتل مدني واحد، وجُرح مدنيان.

١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	استقال وزير الداخلية لوباتو ووزير الدفاع رودريغيز.
٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	استقال وزير الخارجية راموس – هورتا.
٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	استقال رئيس الوزراء الكتيري.
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦	أدى خوسيه راموس – هورتا اليمين بوصفه رئيسا للوزراء.

المحتويات

أولا – مقدمة

ألف – إنشاء اللجنة

١ – في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كتب الوزير الأقدم ووزير الشؤون الخارجية والتعاون لتيمور – ليشتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة داعيا الأمم المتحدة إلى ”إنشاء لجنة مستقلة خاصة للتحقيق“ بغية ”استعراض الأحداث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة“.

٢ – ورد الأمين العام على هذه الدعوة بالإيجاب. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان القيام بإنشاء هذه اللجنة. وأبلغ مجلس الأمن بقراره في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5457). وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رحب مجلس الأمن في قراره ١٦٩٠ (٢٠٠٦) بمبادرة الأمين العام الطلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق خاصة مستقلة، وطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بتطورات هذه المسألة.

٣ – وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كتب الأمين العام إلى رئيس تيمور – ليشتي، السيد زانانا غوسماو، يخبره أنه طلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق خاصة مستقلة بغية ”استعراض الحوادث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة“ (تسمى فيما يلي ”اللجنة“). كما أبلغ الأمين العام الرئيس أنه عين ثلاثة أعضاء في اللجنة سيعقدون اجتماعات في تيمور – ليشتي لمدة إجمالية أقصاها خمسة أسابيع خلال زيارتين على الأكثر، وسيستفيدون من الدعم الذي تقدمه أمانةٌ مقرها في ديلي. وأرفق الأمين العام برسالته اختصاصات اللجنة.

باء – الاختصاصات

٤ – تحدد الاختصاصات ولاية اللجنة على النحو التالي:

”(أ) تقصي الوقائع والملابسات المتصلة بالأحداث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة، بما في ذلك المسائل المتصلة بأداء قطاع الأمن؛

”(ب) توضيح المسؤولية عن الأحداث السالفة الذكر“؛

”(ج) التوصية باتخاذ تدابير لكفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدعى ارتكابها خلال الفترة المذكورة أعلاه، مع مراعاة أن حكومة تيمور - ليشتي تعتبر النظام القضائي المحلي، الذي يشارك فيه مجموعة من القضاة الدوليين والمدعين العامين ومحامي الدفاع، ينبغي أن يكون الإطار الرئيسي للمساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات المزعومة؛

”(د) القيام في غضون ثلاثة أشهر من إنشائها بتقديم تقرير عن نتائج عملها إلى الأمين العام وإلى البرلمان الوطني لتيمور - ليشتي عن طريق المفوض السامي لحقوق الإنسان“.

٥ - وتوضح الاختصاصات أن اللجنة ستستفيد من التعاون الكامل من جانب حكومة تيمور - ليشتي وستوفر لها المرافق اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها. ويجب أن يُضمن للجنة، بوجه خاص، ما يلي:

(أ) حرية التنقل على امتداد أراضي تيمور - ليشتي، بما في ذلك مرافق النقل؛

(ب) إمكانية الوصول دونما عائق إلى جميع الأماكن والمنشآت، وحرية الاجتماع وإجراء المقابلات مع ممثلي السلطات الحكومية والمحلية، والسلطات العسكرية، وقادة المجتمع، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات أخرى، وأي شخص تُعتبر شهادته ضرورية لأداء ولايتها؛

(ج) حرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات، بما في ذلك المواد الوثائقية والأدلة المادية؛

(د) وضع التدابير الأمنية المناسبة لموظفي اللجنة ووثائقها؛

(هـ) توفير الحماية للضحايا والشهود وجميع الأشخاص الذين كانوا على اتصال باللجنة في إطار التحقيق، بما في ذلك ضمان عدم تعرض أي من هؤلاء الأشخاص للمضايقة أو التهديد أو التخويف أو سوء المعاملة أو الانتقام، نتيجة اتصاله باللجنة؛

(و) توفير الامتيازات والحصانات والتسهيلات الضرورية لإجراء تحقيق مستقل. وعلى وجه الخصوص، يتمتع أعضاء اللجنة وموظفوها بالامتيازات والحصانات الممنوحة للخبراء العاملين في بعثات والمسؤولين، وذلك بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

جيم – تكوين اللجنة

٦ – تألف اللجنة من ثلاثة أعضاء، هم: السيد باولو سيرجيو بينهيرو (البرازيل، الرئيس)، والسيدة زيلدا هولتزمان (جنوب أفريقيا) والسيد رالف زاكلن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، تدعمهم أمانة يرأسها مدير تنفيذي، هو السيد لوك كوتي (كندا). وعين الأمين العام أعضاء اللجنة بناء على توصية المفوض السامي لحقوق الإنسان على أساس الخبرة والتراهة والاستقلال. وقد وقع عليهم الاختيار لما يتمتعون به من خبرة في المجالات التالية:

- التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- التحقيق في الجرائم؛
- إصلاح قطاع الأمن.

٧ – وأنشئت الأمانة ويتم تقديم المساعدة لها من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويوجد مقرها في المبنى الذي كان في السابق دارا للأمم المتحدة في روا دي كايكولي، في ديلي، تيمور – ليشتي. وتألفت الأمانة من محققين جنائيين ومراقبين لحقوق الإنسان ومستشارين قانونيين ومستشار سياسي وخبير في إصلاح القطاع العسكري وخبير في إصلاح قطاع الشرطة وموظف لإدارة البيانات وموظفي أمن وموظفين آخرين للدعم الإداري. وترأس اللجنة مدير تنفيذي يساعده مساعد تنفيذي، وقد وصل المدير ومساعده إلى ديلي ومعهم مجموعة قليلة أخرى من الموظفين في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما شكل بداية رسمية لأعمال اللجنة.

دال – أساليب العمل

٨ – اجتمع أعضاء اللجنة مع المدير التنفيذي وبعض أعضاء الأمانة في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن اختصاصات اللجنة ومناقشة المسائل ذات الصلة. وشمل ذلك أساليب عمل اللجنة، وكذلك الجدول الزمني لزيارات أعضاء اللجنة إلى تيمور – ليشتي. وعقد أعضاء اللجنة والمدير التنفيذي أيضا اجتماعات مع عدد من المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمن فيهم المفوض السامي. والتقى أعضاء اللجنة كذلك مع ممثلي حكومات أستراليا، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، والفلبين، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، إضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي.

٩ - واتفق أعضاء اللجنة على أن العنصر الأول من ولاية اللجنة - ''تقصي الوقائع والملابسات المتصلة بالأحداث التي وقعت في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو وغيرها من الأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة''، يقتضي أن تعمل اللجنة كهيئة لتقصي الحقائق. وكانت أول خطوة اتخذت، متمثلة في جمع وتقييم المعلومات الواردة في مختلف التقارير والوثائق التي أعدها هيئات تحقيق أخرى. ومن هذه الهيئات: مكتب المدعي العام لتيمور - ليشتي؛ والقوات المسلحة أو قوات الدفاع الوطنية التيمورية؛ والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ والهيئات الحكومية الأخرى لتيمور - ليشتي؛ وهيئات الأمم المتحدة، والشرطة الاتحادية الأسترالية والقوات المسلحة الأسترالية، ووكالات أخرى لإنفاذ القانون متواجدة في تيمور - ليشتي (ماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال)؛ ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى. وتعين أيضا جمع وتحليل مواد وثائقية أخرى لتحديد المسائل التي ساهمت في نشوب الأزمة. وستتحقق اللجنة فيما بعد من صحة المعلومات التي تتضمنها هذه المواد والتقارير، كما ستتقصى مزيدا من الوقائع عن طريق إجراء مقابلات مع الشهود والموظفين والأشخاص الآخرين الذين يشغلون مناصب ذات سلطة، فضلا عن الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة أو في السجن، وعن طريق زيارة الأماكن التي ادعي ارتكاب جرائم أو وقوع أحداث أخرى فيها. وستتيح هذه العملية للجنة إعداد سرد واضح للأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦.

١٠ - وفيما يتعلق ''بالمسائل المتصلة بأداء قطاع الأمن''، اتفق أعضاء اللجنة على أن من المهم تحليل أوجه الخلل التي شابت عمليات كل من القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أثناء الأزمة لفهم الانهيار الواضح لقطاع الأمن. ورغم أنه كان من المفهوم أن ولاية اللجنة لم تتسع لتشمل تقديم توصيات بشأن الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، فمن الواضح أن أي خلل حصل في جهازي قطاع الأمن فيما يتصل بالمسؤولية المؤسسية عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو، إنما يدخل في نطاق ولاية اللجنة.

١١ - وفسر أعضاء اللجنة العنصر الثاني من الولاية، ''توضيح المسؤولية عن الأحداث السالفة الذكر'' على أنه يشمل المسؤولية الفردية والمسؤولية المؤسسية على حد سواء. ولتوضيح المسؤولية الفردية ''عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدعى ارتكابها خلال الفترة المذكورة أعلاه''، تعيَّن على اللجنة القيام بجمع طائفة موثوق بها من المواد تشير إلى الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا مسؤولين عن الجرائم المرتكبة. و لم تخول اللجنة ما يخوَّل لمحكمة أو لمدع عام من صلاحيات. وكانت اللجنة تفتقر بوجه خاص إلى السلطات القسرية المتمثلة في إصدار أمر بالحضور والتفتيش والحجز وأوامر بالقبض. ولذا

انحصرت سلطاتها في التوصية بمقاضاة بعض الأشخاص في إطار القانون الجنائي المحلي و/أو محاسبتهم بموجب الآليات المؤسسية القائمة ذات الطابع التأديبي.

١٢ - وفي هذا الصدد، أثيرت مسألة فيما يتعلق بمعيار الإثبات الذي تطبقه اللجنة في تحقيقاتها. وقررت اللجنة، نظرا للقيود المرتبطة بصلاحياتها، أنه لن يتأتى لها الامتثال للمعيار الجنائي العادي للإثبات بما لا يدع مجالا للشك في الحدود المعقولة[1]. وبدلا من ذلك، خلصت اللجنة إلى أن أنسب المعايير هو الشك في الحدود المعقولة. ويتطلب ذلك توافر مجموعة موثوق بها من المواد تتسق مع ملابسات أخرى جرى التحقق فيها وتنحو إلى الإشارة إلى وجود أسباب معقولة للاشتباه في تورط شخص ما في ارتكاب جريمة. ومن البديهي ألا تصدر اللجنة أحكاما نهائية بإدانة جنائية. بل ستقدم تقييما للمشتبه بهم المحتملين يكون من شأنه تمهيد الطريق للمدعي العام لإجراء التحقيقات المقبلة مع احتمال توجيه اتهامات.

١٣ - وقرر أعضاء اللجنة أنه لكي يقدموا ''التوصية باتخاذ تدابير لكفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدعى ارتكابها خلال الفترة المذكورة أعلاه، مع مراعاة أن حكومة أن تيمور - ليشتي تعتبر النظام القضائي المحلي، الذي يشارك فيه مجموعة من القضاة الدوليين والمدعين العامين ومحامي الدفاع، ينبغي أن يكون الإطار الرئيسي للمساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات المزعومة'' فإنه يتعين عليهم إجراء تقييم أولي للنظام القضائي المحلي القائم في تيمور - ليشتي. وبوجه خاص، يتعين دراسة المسائل المتعلقة بقدرة النظام القضائي واستقلاله ومستوى الكفاءات المتوافرة له، لتحديد مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع توصيات اللجنة بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب.

١٤ - واضطلعت اللجنة بعملها بنزاهة واستقلال وفقا للمعايير الدولية. وقد حكمت هذه المبادئ أساليب عمل اللجنة في تعاملها مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

---

(١) تنص المادة ١١٤ (١) من قانون الإجراءات الجنائية للجمهورية الديمقراطية لتيمور - ليشتي على أنه لا يقع عبء الإثبات على المدعى عليه في دعوى جنائية. وتنص المادة ١١٤ (٢) على أن على المدعي العام أن يقر الاتهام أثناء المحاكمة ويجوز للمحكمة، إما على أساس تقديري أو بناء على طلب، أن تأمر بتقديم أي أدلة تعتبر معرفتها ضرورية لكشف الحقيقة وإصدار قرار صائب في القضية، أي بشأن المسؤولية المدنية. ومع أنه ليس هناك ذكر صريح لمعيار الإثبات بما لا يدع مجالا للشك في الحدود المعقولة، فإن المادة ٢٧٨ تسرد قائمة العوامل الواجب النظر فيها في عملية إصدار القرار. وهذا يقتضي النظر في الوقائع المثبتة استنادا إلى معيار الإثبات بما لا يدع مجالا للشك في الحدود المعقولة، تماشيا مع القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي.

هاء – زيارات أعضاء اللجنة إلى تيمور – ليشتي

١٥ – قام أعضاء اللجنة بزياراتهم الثلاث الأولى إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٤ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وعقد أعضاء اللجنة اجتماعات مع رئيس تيمور – ليشتي، ورئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، والمدعي العام، وأسقف ديلي، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة (أمين المظالم)، ورئيس القوات المسلحة التيمورية، ورئيس مفوضي قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ورئيس الوزراء السابق، ووزير الدفاع السابق، وقادة الأحزاب السياسية الرئيسية: الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، والحزب الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والرابطة الديمقراطية الاجتماعية لتيمور – ليشتي، والممثل الخاص للأمين العام وممثلين آخرين للأمم المتحدة من وكالات مختلفة، وممثلي السلك الدبلوماسي، وممثلي مقدمي الالتماسات، وأعضاء سابقين في لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ومدع عام دولي وقاض يعمل في القطاع القضائي المحلي. كما قام أعضاء اللجنة بزيارات إلى الأماكن التي ادعي ارتكاب جرائم فيها.

١٦ – وقام أعضاء اللجنة بزيارتهم الثانية إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعقد أعضاء اللجنة اجتماعات مع رئيس تيمور – ليشتي، ورئيس الوزراء، ووزير العدل، ورئيس محكمة الاستئناف، ورئيس القوات المسلحة التيمورية، والقائد العام لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ورئيس الوزراء السابق، ووزير الداخلية السابق، والممثل الخاص للأمين العام، وممثلي فريق الانتقال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وعديد من المنظمات غير الحكومية وقائد جماعة مسلحة في ليكيسا. وقام أعضاء اللجنة بزيارة مركز التدريب القضائي وحضروا جلسة استماع في محكمة ديلي المحلية. وعقدت جلسات عمل عديدة مع أعضاء الأمانة لإعداد المسودة النهائية للتقرير.

واو – التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية لتيمور – ليشتي والحكومات الأخرى المعنية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

١٧ – تعرب اللجنة عن تقديرها للتعاون الممتاز من جانب سلطات تيمور – ليشتي سواء منها المدنية والعسكرية، والسلك الدبلوماسي ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فقد أتيحت للجنة إمكانية الوصول إلى جميع الأماكن والأفراد الذين طلبت الوصول إليهم. وتلقت اللجنة أيضا من جميع المنظمات المذكورة وثائق عديدة مطلوبة. وأجرت الأمانة ما يزيد على ٢٠٠ مقابلة وتلقت ما يزيد على ١٠٠٠ وثيقة. وختاما، تعرب اللجنة عن امتنانها لجميع الأفراد سواء من تيمور – ليشتي أو من الخارج الذين وافقوا على إجراء مقابلة مع أعضائها أو على تقديم وثائق.

ثانيا – معلومات أساسية عن أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦

١٨ – إن الأزمة التي وقعت في تيمور – ليشتي في الفترة بين ٢٨ نيسان/أبريل و ٢٥ أيار/مايو يمكن تبريرها إلى حد كبير بهشاشة مؤسسات الدولة وضعف سيادة القانون. غير أن هذا التبرير لا يمكن فهمه تماما سوى في السياق التاريخي والثقافي للبلاد. فكلا الحقبتين البرتغالية والإندونيسية خلّفتا انقسامات داخلية في تيمور – ليشتي. وما فتئ التنافس السياسي في تيمور – ليشتي يُسوَّى بالعنف عبر التاريخ. وعليه، فإن العديد من التيموريين ينظرون إلى أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ على أنها متوالية تبدأ بعملية إنهاء الاستعمار في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وتشمل العنف والتناحر بين الفصائل اللذين اتسم بهما الاحتلال الإندونيسي والعنف الذي صاحب الاستطلاع الشعبي الذي أُجري برعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩.

إنهاء الاستعمار البرتغالي

١٩ – لقد أدت ثورة القرنفل في البرتغال عام ١٩٧٤ إلى إطلاق نشاط سياسي في تيمور البرتغالية. وتَشكَّل الاتحاد الديمقراطي التيموري في أيار/مايو ١٩٧٤ فيما تشكلت الرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية بعد ذلك بقليل. وتحولت الرابطة إلى الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. وتدهورت العلاقات بين هذين الحزبين بحلول منتصف عام ١٩٧٥. وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥ شن الاتحاد الديمقراطي التيموري هجوما مسلحا استباقيا على الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. وشُنَّ الهجوم المضاد في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٥. ويحتفل حاليا بهذا التاريخ باعتباره يوم تأسيس القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية. وأعقبت ذلك حرب أهلية قصيرة قتل فيها آلاف الناس في خضم القتال، وأعدم مئات السجناء السياسيين، وشُرد عشرات الآلاف من المدنيين إلى تيمور الغربية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، أصدرت قيادة الاتحاد الديمقراطي التيموري التماسا يدعو إلى إدماج تيمور البرتغالية في إندونيسيا.

الغزو الإندونيسي والاحتلال والمقاومة التيمورية

٢٠ – أصدرت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ إعلانا للاستقلال من جانب واحد. وفي اليوم التالي اجتمعت الأحزاب التيمورية الأربعة الأخرى في بالي وأصدرت إعلانا مشتركا يدعو إلى إدماج تيمور البرتغالية في إندونيسيا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ غادر وفد للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة تيمور – ليشتي سعيا إلى الدعم الدبلوماسي والاقتصادي للمواجهة العسكرية المتوقعة مع إندونيسيا.

وضـمَّ ذلـك الوفـد خوسـيه رامـوس – هورتـا ومرعـي ألكَـتيري وروجيريـو لوبـاتو. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر غزت إندونيسيا تيمور – ليشتي.

٢١ – وسقطت ديلي بسرعة في يد الجيش الغازي. وفي الفترة بين أواخر عام ١٩٧٥ ومطلع عام ١٩٧٨ سيطرت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة/القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية على المناطق الداخلية من البلاد، التي اتخذ منها جزء كبير من السكان ملجأ له. وأثناء انعقاد مؤتمر وطني للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في منتصف عام ١٩٧٦، أنشئت مناطق محررة (zonas livertadas) وقواعد مقاومة (bases de apoio). وبحلول شباط/فبراير ١٩٧٩، سقطت القاعدتان الأخيرتان للمقاومة، وقد كانتا تقعان في غرب البلاد. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ أنهيت حملة التطويق والإبادة الإندونيسية، التي تدعى بعملية سيرويا. وأعلنت إندونيسيا إرساء السلام في تيمور – ليشتي.

إعادة تنظيم المقاومة

٢٢ – لقد كانت المقاومة في حالة فوضى بحلول عام ١٩٨٠. وانتخب زانانا غوسماو، وهو أحد أعضاء قيادة عام ١٩٧٥ الذين بقوا على قيد الحياة داخل تيمور – ليشتي، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية والمفوض السياسي الوطني للجنة المركزية للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. وفي وجه المعارضة التي لقيها من جانب الفصيل المتشدد للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، اعتمد سياسة المقاومة القائمة على الوحدة الوطنية بدلا من الانتماء الحزبي للجبهة. وشُجِّع المجتمع التيموري على قمع الاختلافات السياسية الداخلية والاتحاد ضد عدو مشترك. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ استقال زانانا غوسماو من اللجنة المركزية للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة وقطع الصلة التي تربط بين القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. وأصبحت القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية هي الجناح المسلح للمجلس الوطني لمقاومة ماوبيره. وضم هذا المجلس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة والاتحاد الديمقراطي التيموري وغيرهما من الأحزاب القومية. ونتيجة لذلك، فقدت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة السيطرة المطلقة على سياسات المقاومة. وما زال يتردد اليوم صدى التوترات المترتبة على ذلك بين زانانا غوسماو وكثير من قياديي الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة.

٢٣ – ويجدر بالذكر أن مجزرة عام ١٩٩١ التي وقعت في مقبرة سانتا كروز، حيث أطلقت القوات الإندونيسية النار على حشد من الناس كان قد تجمَّع في جنازة شاب قتل على يد القوات ذاتها، فقتلت ٢٧١ شخصا وأصابت ٣٦٢ آخرين، قد أدت إلى تماسك

قاعدة الوحدة الوطنية للمقاومة والتعجيل بصعود الحركة السرية المدنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ألقى الإندونيسيون القبض على زانانا غوسماو وأودعوه السجن، فجعلوا منه أبرز شخصية سياسية للمقاومة. وتزامنا مع ذلك، توسعت حركة المقاومة السرية عبر البلاد وأنشئت حركة شعبية من جديد. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، صوت ٧٨ في المائة من السكان التيموريين من أجل التحرر من الإدارة الإندونيسية، وذلك في الاستطلاع الشعبي الذي أجري برعاية الأمم المتحدة. واستباقا للنتائج، أطلقت قوات الأمن الإندونيسية العنان للميليشيات ضد السكان. فوقعت حوادث حرق ونهب واسعة النطاق قتل فيها ١ ٥٠٠ شخص وشرد مئات الآلاف.

فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ١٩٩٩-٢٠٠٢

٢٤ - اتسمت فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بتغييرات كبيرة. فقد عادت سياسة الأحزاب إلى البلاد لأول مرة منذ عام ١٩٧٥. وتولى العديد من القادة السياسيين لعام ١٩٧٥ مكانة سياسية بارزة في البيئة المحلية الجديدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، عقدت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة أول مؤتمر سياسي كبير لها في تيمور - ليشتي على مدى ٢٥ سنة. وبعد ذلك بفترة وجيزة، انسحب الحزب من المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهي منظمة جامعة بقيادة زانانا غوسماو جاءت خلفا للمجلس الوطني لمقاومة ماوبيره. وأُسِّس الحزب الاجتماعي الديمقراطي في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وتلاه الحزب الديمقراطي في منتصف عام ٢٠٠١. وفي انتخابات آب/أغسطس ٢٠٠١ فازت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة بأغلبية ٥٧ في المائة من التصويت الشعبي وبجميع مقاعد المناطق إلا مقعدا واحدا. وفي نهاية المطاف، حصلت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة على ٥٥ مقعدا من أصل ٨٨ مقعدا في الجمعية التأسيسية. ومما يكتسي دلالة أن الدعم الذي حظيت به الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة كان عاليا للغاية في المناطق الشرقية، لكنه كان أقل بكثير في المناطق الغربية.

٢٥ - وشهدت فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أيضا إنشاء عدة مؤسسات حديثة للدولة. وهي تشمل البرلمان الوطني ومجلس الوزراء وهياكل الإدارة المحلية ودائرة الشرطة وقوة الدفاع. ويعرقل الأداء الحالي لدائرة الشرطة وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوة الدفاع والقوات المسلحة التيمورية، على وجه الخصوص، الغياب الملحوظ للشرعية الذي ترتب على طريقة إنشائها. وتأسست قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بنواة من التيموريين الذي سبق لهم أن خدموا في قوة الشرطة الإندونيسية. وخلال عام ٢٠٠٠ تم إيواء مقاتلي القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية من مختلف المناطق في

آيلـو. وكـشف هـذا التعـايش المفـروض المنافـسات الـسياسية الطويلـة الأجـل. وكـان تعثـر التماسك والانضباط جليا. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، رضخت إدارة الأمم المتحدة الانتقاليـة في تيمور الشرقية للضغوط من جانـب زانانـا غوسمـاو ووافقـت علـى أن تبقـى عمليـة اختيـار قـوة الدفاع الجديدة مسألة داخلية تخص القـوات المسلحة للتحرير الـوطني لتيمـور الـشرقية. وهـذا ما أقصى قيادة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠١، تم سـحب القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية وأنشئت القوات المسلحة التيمورية.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تشكلت إدارة انتقاليـة. وشـاركت جميـع الأحـزاب في الحكومة، حيث تـولى مرعـي ألكَـتيـري منـصب وزيـر أول. وقـام المجلس التأسيـسي الـذي تشرف عليه الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المـستقلة بـصياغة دسـتور جمهوريـة تيمـور - ليـشتي الديمقراطيـة. وكـان عـدد مـن بنـوده مثـار اخـتلاف بـين أحـزاب المعارضـة. علمـا بـأن اتخـاذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر يوما وطنيا للاستقلال قد جاء احتفـاءً بإعلان الجبهـة الثوريـة لتيمـور الـشرقية المـستقلة للاسـتقلال مـن جانـب واحـد في عـام ١٩٧٥. واتخـذ علـم وشـعار الجبهـة الثوريـة لتيمـور الـشرقية المستقلة (Patria Patria) باعتبارهمـا العلـم والـشعار الوطنيـين. وأطلـق على القوات المسلحة التيموريـة (FDTL) المـشكلة حـديثا اسـم (FALINTIL-FDTL (F-FDTL (القوات المسلحة التيمورية) في محاولة لـربط قـوة الـدفاع المقبلـة بتـاريخ الجبهـة الثوريـة لتيمـور الشرقية المستقلة وتجاوُز سحب زانانا غوسماو للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الـشرقية من الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في عام ١٩٨٧.

٢٧ - وتراجعـت شـعبية القـوات المـسلحة التيموريـة بـشكل كـبير، وبخاصـة مـن جانـب منظمات قدماء المحاربين التي دخلت حيز الوجود في عام ٢٠٠١. وقـد وجـه روجيريـو لوبـاتو نـداءات شـعبية تـشكك في شـرعية ارتـداء القـوات المـسلحة التيموريـة عبـاءة القـوات المسلحة للتحريـر الـوطني لتيمـور الـشرقية. وأصـبحت جماعـات قـدماء المحـاربين، بمـا في ذلـك جماعـة كوليمـاو ٢٠٠٠ (Colimau 2000) وجماعـة العائلـة المقدسـة (Sagrada Familia)، بمثابـة جهـة الوصل بالنسبة للشعارات الخطابية المناهضة للقوات المسلحة التيمورية. وعقـب انتخابـات عـام ٢٠٠١ قامـت هـذه الجماعـات بـالتحريض علـى إعـادة تـشكيل قـوة الـدفاع بعـد اسـتعادة الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتم النظر في تولي روجيريو لوبـاتو منـصب وزيـر الـدفاع لكنـه لم يمـنح ذلـك المنـصب بعـد أن هـدد العميـد تـاور ماتـان رواك بمغـادرة قـوة الـدفاع. وتم تعيين روك رودريغيز في المنصب. وفي مرحلـة مـا قبـل ٢٠ أيـار/مـايو ٢٠٠٢ نظـم الـسيد لوباتو ومؤيدوه مسيرات لقدماء المحاربين في ديلي. وعيِّن روجيريو لوباتو على إثـر الاسـتقلال وزيرا للإدارة الداخلية.

تيمور – ليشتي تحت حكم الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة

٢٨ – عقب استرداد الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، تولت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة السيطرة الكاملة على الحكومة في ظل رئيس الوزراء ألكَتيري. وبينما واجهت إدارة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة العديد من التحديات الملازمة لبناء الوطن، فإن الاختلال في توازن السلطة بينها وبين معارضيها السياسيين ظل يشكل نقطة خلاف منذ عام ٢٠٠٢ ويزيد من تفاقم أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ قام آخر قائد لحزب معارضة كبير بقي في البرلمان بالاستقالة من منصب نائب رئيس البرلمان وفارق الهيئة التشريعية مفارقة تامة.

٢٩ – وما فتئ الدور الذي يضطلع به كل من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة التيمورية والتمييز بينهما داخل المجتمع التيموري يشكل مسألة خلافية منذ عام ٢٠٠٢. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، أهيب بالقوات المسلحة التيمورية استعادة النظام العام عقب هجمات كانت قد شنتها ميليشيا سابقة. وقام روجيريو لوباتو، الذي كان وزيرا للداخلية آنذاك، بدعم من رئيس الوزراء ألكَتيري ومجلس الوزراء، بدعوة الأمم المتحدة إلى إنشاء وحدات للشرطة شبه العسكرية. علما بأن إنشاء وحدة الشرطة الاحتياطية ووحدة دوريات الحدود لاحقا، لتتولى المسؤولية عن دوريات الحدود وهجمات الميليشيات عبر الحدود ومكافحة التمرد في الأرياف، لم يحظَ بقبول حسن لدى القوات المسلحة التيمورية وأحزاب المعارضة على السواء. وأعرب وزير الداخلية عن نيته توسيع وحدة الشرطة الاحتياطية لتصبح كتيبة كاملة، وقام بتنسيق عملية توظيف عُيِّن بمقتضاها معظم الضباط في هذه الوحدة من المناطق الغربية. وعجزت الحكومة عن تأمين السلاح لوحدة الشرطة الاحتياطية ووحدة دوريات الحدود خلال الولاية التنفيذية للأمم المتحدة. وانتهت هذه الولاية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، تلقت الحكومة شحنة من البنادق الهجومية نصف الآلية من طراز HK33 180 تبرعت بها ماليزيا وأعطيت لوحدة الشرطة الاحتياطية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اشترت الحكومة ٢٠٠ بندقية هجومية نصف آلية من طراز Steyr من أجل وحدات دوريات الحدود. كما تم شراء ست وستين بندقية هجومية نصف آلية من طراز FN-FNC من أجل وحدة الاستجابة السريعة. وتم شراء سبعة رشاشات آلية أخرى من طراز F2000، يبدو أنها تستخدم لأغراض الحماية اللصيقة.

٣٠ – ويعد سجل تدخل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في المظاهرات العامة سجلا متفاوتا. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقعت أحداث شغب في ديلي قتل فيها وأصيب عدد من الناس. و لم يعلن قط عن نتائج التحقيق الذي أجري لاحقا بشأن إجراءات

قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ أوقف ضباط وحدة الاستجابة السريعة مظاهرة من جانب أحد قدامى المحاربين القياديين قبالة قصر الحكومة. وأدينت إجراءات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي علنا باعتبار أنها تتسم بالغلظة وبالازدراء في حق أحد زعماء قدامى العاملين في المقاومة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، سيطرت قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بنجاح على المظاهرات التي قادتها الكنيسة الكاثوليكية دون اللجوء إلى العنف. ووضعت "مظاهرة الكنيسة" حكومة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة أمام أخطر تحدٍّ سياسي داخلي واجهته. وقد أصدرت الكنيسة الكاثوليكية بيانا ادَّعت فيه أن الشعب قد فقد الثقة في الحكومة وأنه يسعى إلى عزل رئيس الوزراء ألكَتيري. وقال أعضاء في قيادة الجبهة للجنة إنهم يعتقدون أن المظاهرة كانت محاولة للإطاحة بالحكومة وعاملا مهما من عوامل تفجير الأزمة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦.

الانقسامات الطائفية داخل تيمور – ليشتي

٣١ – لقد كان تناحر الفصائل الطائفية السبب الذي أدى جزئيا إلى نشوب الأزمة الحالية، بل إنه أدى إلى تفاقمها بشكل كبير. وعادة ما يتمثل تناحر الفصائل هذا في التصور الذي مفاده أن أشخاصا من شرق ومن غرب تيمور – ليشتي يمارسون التمييز ضد بعضهم البعض. وقد استمعت اللجنة إلى الآراء المتعارضة بشأن مصدر هذا الانقسام وأمده. فتمت الإشارة من جهة إلى أنه ظاهرة جديدة تماما، كما يتبين من الغياب التام للمسألة في آلاف الشهادات التي جمعتها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ومن جهة أخرى، قيل للجنة التحقيق إنها مشكلة طال أمدها حيث أنها تعود للحقبة البرتغالية. ويتفق معظم الناس الذين استجوبتهم اللجنة على أن ظاهرة الشرق – الغرب قد تلاعبت فيها خلال الأزمة جماعات ذات مصالح سياسية محددة.

٣٢ – وترى اللجنة أن الانقسام بين الشرق والغرب هو تبسيط لمسألة أعقد بكثير. فتاريخ تيمور – ليشتي الحديث يخلو من العنف السياسي المنظم بين أهالي الشرق وأهالي الغرب باعتبارهم جماعات موحدة ومتعارضة. إلا أن هناك انقسامات حساسة داخل المجتمع التيموري تتصل بمفاهيم الهوية القومية والطائفية. وتكتسي الهوية القومية التي لم تحدد بشكل جيد، لا سيما في غياب عدو مشترك في فترة ما بعد عام ١٩٩٩، أهمية بالغة لفهم الكيفية التي نشأ بها التفريق بين الشرق والغرب في السنوات الأخيرة. وقد أصاب هذا الانقسام كلا من القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي قبل عام ٢٠٠٦، كما تبين من ممارسات التمييز والمحاباة الفعلية أو المتصورة. وإضافة إلى ذلك، أصبحت المصالح السياسية والمجتمعات المحلية ضالعة في المسألة.

بروز أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦

٣٣ - ظهرت بوادر الأزمة الحالية بمجيء المجموعة المعروفة الآن بمقدمي الالتماس وبسبب الطريقة التي استخدمت بها القوات المسلحة التيمورية مزاعمها المتعلقة بالتمييز داخل القوات المسلحة التيمورية. فقد وردت في التماس مؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير وقَّعه ١٥٩ ضابطا وفردا من الرتب الأخرى في القوات المسلحة التيمورية مزاعم بسوء الإدارة والتمييز داخل القوات المسلحة التيمورية. وانتقي مقدمو الالتماس من كل الوحدات تقريبا في قوة الدفاع. وتلقى الرئيس غوسماو في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الالتماس، الذي كان موجها إليه والذي وجِّهت نسخة منه إلى قائد قوة الدفاع ووزير الدفاع. وإلى غاية ١ شباط/فبراير لم يتلق مقدمو الالتماس أي رد. وفي ٣ شباط/فبراير هجر مقدمو الالتماس ثكناتهم، وتركوا أسلحتهم وراءهم. وتجمعوا في ديلي وسعوا إلى مقابلة الرئيس في ٧ شباط/فبراير.

٣٤ - وفي ٨ شباط/فبراير نظم ٤١٨ من مقدمي الالتماس مسيرة أمام القصر الرئاسي. ورفض العميد تاور ماتان رواك طلب الرئيس غوسماو حضور المسيرة وأرسل بدلا عنه رئيس أركان القوات المسلحة التيمورية العقيد ليري أنان تيمور. وحضر المسيرة وزير الدفاع بدعوة من الرئيس. وأمر الرئيس غوسماو مقدمي الالتماس بالعودة إلى مركز تدريب القوات المسلحة التيمورية في متينارو والمشاركة في لجنة تحقيق لبحث المزاعم التي أثيرت في الالتماس. وفي ١٠ شباط/فبراير أنشئت اللجنة؛ وقد ضمت ضباطا من القوات المسلحة التيمورية وعضوين من أعضاء البرلمان. و لم تتمكن اللجنة من حل المشاكل العالقة بين مقدمي الالتماس وقيادة القوات المسلحة التيمورية. وفي ١٧ شباط/فبراير غادر مقدمو الالتماس ثكناتهم بعد حصولهم على إجازة. واختاروا ألا يعودوا.

٣٥ - وفي منتصف شهر آذار/مارس أعلن العميد رواك عن تسريح ٥٩٤ جنديا بأثر رجعي اعتبارا من ١ آذار/مارس. وليس هناك ما يثبت للجنة التحقيق أن التسريح نفذ رسميا. وتلاحظ اللجنة أن قرابة ٢٠٠ من الأفراد المسرحين لم يكونوا من مقدمي الالتماس، بل كانوا ضباطا وأفردا من رتب أخرى ممن تغيبوا مددا طويلة بدون إجازة في الشهور والسنوات التي سبقت آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي ٢١ آذار/مارس أعرب رئيس الوزراء عن تأييده للقرار. و لم يقبل مقدمو الالتماس التسريح، إذ أعلنوا عن نيتهم الطعن في القرار لدى الرئيس غوسماو.

٣٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس وجَّه الرئيس خطابا إلى الأمة عن المسألة. وذكر أن التسريح يدخل في نطاق اختصاص قائد قوة الدفاع، لكنه ذكر أيضا أن القرار غير عادل. ونظرا إلى أن الرئيس اقتبس عبارات من الالتماس، فقد أعطى مصداقية لادعاءات مقدمي الالتماس

بأن المشاكل داخل القوات المسلحة التيمورية تعزى أساسا إلى التمييز من جانب المنحدرين من المناطق الشرقية ضد المنحدرين من المناطق الغربية. ولا تشكك اللجنة في نوايا الرئيس، لكن معظم المتحاورين قالوا للجنة إن خطابه اعتبر أكثر مدعاة للانقسام بدلا مما كان مأمولا وأنه يكرس الصراع الطائفي بدلا من حلّه. وشهدت الفترة بين ٢٥ و ٣١ آذار/مارس اضطرابات عديدة في ديلي اتخذت منحى الشرق ضد الغرب، إذ تورط شباب من كلا المنطقتين في قضية مقدمي الالتماس. وفي ٣ نيسان/أبريل انتقل مقدمو الالتماس إلى المكان المعروف باسم كارانتينا في تاسي تولو. وفي ١٧ نيسان/أبريل شرع مقدمو الالتماس في التحضير لمظاهرة دامت خمسة أيام.

ثالثا – الحقائق والملابسات المتعلقة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦

٣٧ – إن السرد التالي للأحداث هو نتاج العنصر الأول من عناصر ولاية اللجنة، وهو نتيجة لمهمة تقصي الحقائق التي قامت بها وهو قائم على أساس جميع المواد التي تلقتها اللجنة، والتي بلغ عددها أكثر من ٢٠٠ من إفادات الشهود الذين قابلتهم اللجنة، إضافة إلى ٢ ٠٠٠ وثيقة ومواد أخرى. وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات حول الحقائق والملابسات باستخدام معيار الاشتباه المعقول المعتمد من قِبل اللجنة. وفي الحالات التي لم تتمكن اللجنة فيها من تشكيل رأي قاطع باستخدام هذا المعيار، ذُكِر ذلك صراحة في النص.

مظاهرة مقدمي الالتماس: التخطيط السابق للمظاهرة

٣٨ – نُظمت في الفترة بين يومي ٢٤ و ٢٨ نيسان/أبريل مظاهرة خارج قصر الحكومة في ديلي. وسعت المظاهرة، التي قام بتنظيمها وقيادتها فيما يبدو مقدمو الالتماس، إلى معالجة الممارسات التمييزية المزعومة داخل القوات المسلحة لتيمور – ليشتي ضد المنحدرين من غرب البلاد.

٣٩ – وأُجريت مفاوضات بين مقدمي الالتماس وبين كبار ضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بخصوص القيام بالمظاهرة المعنية في عدة أيام في الفترة بين يومي ١٩ و ٢٣ نيسان/أبريل. ولم تشترك الشرطة العسكرية في تلك المفاوضات. ووضعت خطط أمنية منسقة لهذا الغرض. وتولى مقدمو الالتماس المسؤولية عن الأمن بموقع المظاهرة. واختِير ستة من مقدمي الالتماس للقيام بمهمة إجراء تفتيش يومي لجميع المتظاهرين. وطُلِب من الملازم غاستاو سالسينها، المتحدث باسم مقدمي الالتماس أن يقوم بمراقبة الميكروفون ومكبر الصوت عن طريق فحص سجلات الأشخاص المرشحين لإلقاء الخطب. وكان يتعين الاتصال بقائد منطقة ديلي إذا طُلبت مساعدة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في أمور الأمن

الداخلي. وكانت الشرطة الوطنية مسؤولة عن أي أحداث تقع خارج المظاهرة. وعشية المظاهرة، أصدر القائد العام للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، مارتنز، أمرا خطيا بخصوص نشر الشرطة الوطنية واستخدام القوة. وشمل ذلك استخدام شرطة منطقة ديلي للقيام بدوريات راجلة، ووحدة الحماية اللصيقة لحماية كبار مسؤولي الدولة، ووحدة شرطة الاحتياط للدوريات في ''المناطق الحرجة''. وستتكفل فصيلة واحدة من فرقة عمل منطقة ديلي بتقديم المساعدة. وستعمل فصيلتان من ضباط وحدة الاستجابة السريعة كقوة احتياطية. وعقب ذلك وافق القائد العام للشرطة الوطنية على النشر الفعلي لوحدة الاستجابة السريعة. وحُظر استخدام الأسلحة النارية والغاز المسيل للدموع من دون إذن صريح. واختتمت المفاوضات بمؤتمر صحفي بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تعهد خلاله مقدمو الالتماس بأن المظاهرة ستكون سلمية وأعلن القائد العام للشرطة الوطنية أنه سيتم وقف المظاهرة فورا إذا أصبحت عنيفة.

الأيام الأربعة الأولى: ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل

٤٠ - في يوم الاثنين ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ تجمع مقدمو الالتماس والمتعاطفون معهم في كارنتينا في تاسي تولو من أجل الانتظام في مسيرة إلى قصر الحكومة تحت حراسة الشرطة. وارتدى معظم مقدمي الالتماس، الزي الرسمي للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي. ولم يكونوا مسلحين. وما إن استقروا أمام قصر الحكومة، حتى بقوا في أماكنهم، بأعداد متفاوتة، حتى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتعززت صفوف مقدمي الالتماس والمتعاطفين معهم بدرجة ملحوظة من اليوم الثاني للمظاهرة فصاعدا بوصول أطراف ثالثة، ولا سيما من أعضاء المجموعة المعروفة باسم كوليماو ٢٠٠٠.

٤١ - ووقعت أحداث عنف متفرقة، مع ازدياد تواترها، في شتى أنحاء مدينة ديلي خلال أسبوع المظاهرات. وفي ٢٥ نيسان/أبريل حُطِّم كشك وبضائع في منطقة ليسيدري الشاطئية، وهوجم اثنان من الشباب، كما أُحْرِقت أكشاك بيع بمنطقة تايبيسي تخص المنحدرين من شرق البلاد. وفي اليوم نفسه، ألقى أوزوريو ليكي، المتحدث باسم كوليماو ٢٠٠٠، خطابا بموقع التظاهر هدد فيه بإطلاق العنان للجماهير إذا فشلت الشرطة في وقف الهجوم على أصحاب أكشاك البيع بالسوق. وأضاف قائلا إنه سيتم استخدام العنف لإحداث تغيير في الحكومة. وأُحْرِقت أكشاك بيع بمنطقة تايبيسي مرة أخرى في اليوم التالي، وهُوجم أحد أفراد الشرطة الوطنية الذي كان بالمنطقة خارج وقت دوامه الرسمي. وسمح الملازم سالسينها للسيد ليكي بإلقاء خطاب آخر في ٢٦ نيسان/أبريل استخدم فيه السيد

ليكي عبارات مثيرة ضد المنحدرين من شرق البلاد. وأُبْلِغ رئيس الوزراء الكتيري عن وجود أوزوريو ليكي بين مقدمي الالتماس وعن إلقائه خطبا ضد الحكومة.

٤٢ - وتوقع مقدمو الالتماس أن يقوم ممثل للحكومة بزيارة موقع المظاهرة وأن يتحدث معهم. واتخذت المسألة أهمية حاسمة خلال المحادثات التي جرت بين الحكومة ومقدمي الالتماس في ٢٧ نيسان/أبريل. وأقترح رئيس الوزراء الكتيري إنشاء لجنة حكومية لتقديم تقرير خلال ثلاثة أشهر حول المسائل التي أثارها مقدمو الالتماس مع تقديم إعانة لهم للمساعدة على إعادة إدماجهم في مناطقهم، ولكنه رفض طلبا بمخاطبة مقدمي الالتماس في القصر الحكومي بشأن المقترحات. ووافق وزير الشؤون الخارجية خوسيه راموس هورتا على مخاطبة مقدمي الالتماس في اليوم التالي.

صباح يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

٤٣ - وحيث كان من المقرر إنهاء المظاهرة في الساعة ١ مساء يوم الجمعة ٢٨ نيسان/أبريل، فقد كان من الواضح أن هناك تغيرا ملموسا في حالة الجماهير المتجمعة أمام قصر الحكومة منذ الصباح الباكر. فقد كان من المتوقع حضور وزير الشؤون الخارجية الساعة ٩ صباحا. ولكن الوزير كان يعتقد بأن موعد حضوره هو الساعة ٣ مساء وكان هناك غضب يشتعل ببطء بسبب عدم حضوره، وبلغ ذلك الغضب نقطة الغليان بحلول منتصف اليوم. وابتداء من حوالي الساعة ١٠ صباحا بدأت تقع تهديدات بالعنف كما وقعت مشاحنات متفرقة. وبدأ القذف بالحجارة حوالي الساعة ١١/٣٠ صباحا. وإضافة إلى ذلك ارتفعت فجأة فإن أعداد الأطراف الثالثة بين مقدمي الالتماس، والتي كانت تتزايد منذ ٢٥ نيسان/أبريل. و لم يتمكن الملازم سالسينها من التحكم في غضب الشباب الذين اشتركوا في المظاهرة. وفي هذا الجو المشحون ساد الشعور بأن مقدمي الالتماس على استعداد للموت من اجل قضيتهم.

٤٤ - وكانت القيادة العليا للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تعرف الكثير جدا. ففي اجتماع عقد الساعة ٩ صباحا أعطى القائد العام للشرطة الوطنية تعليمات بمنع أي متظاهرين جدد من الاشتراك في المظاهرة. ولكن في حوالي الساعة ١٠ صباحا، وبناء على طلب من أحد مقدمي الالتماس، الملازم فلوريندو دوس ريس، سمح القائد العام لـ ١٠٠ متظاهر آخرين بالاشتراك في المظاهرة. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحا شكل أعضاء من فرقة عمل منطقة ديلي ومن وحدات أخرى تابعة للشرطة الوطنية صفين في مواجهة المتظاهرين. وفي الوقت نفسه أعيد نشر فرق من ضباط وحدة الاستجابة السريعة من القصر الحكومي حتى بيكورا وكومورو. وقال قائد وحدة الاستجابة السريعة إن إعادة النشر هذه

تمت بأمر من نائب قائد (عمليات) الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، إسماعيل دي كوستا بابو. و أنكر نائب القائد (عمليات) إسماعيل بابو ذلك. و لم يتم إبلاغ القائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بإعادة النشر. وأغلقت الشرطة الوطنية طريق الشاطئ، ولكن لم يكن عدد رجال الشرطة كافيا لإغلاق الشارع الجانبي أيضا. وفي حوالي الساعة ١١:٤٥ صباحا بدأ المتظاهرون في طي لافتاهم. وقال أحد كبار قادة الشرطة الوطنية أنه اعتبر ذلك إشارة على أن شيئا ما كان وشيك الحدوث.

٤٥ – وكان تدهور الاستقرار بموقع المظاهرة معروفا أيضا لرئيس الوزراء الكتيري. فأعطى توجيهات بالهاتف لوزير الداخلية لإرسال تعزيزات لقصر الحكومة. كما أتصل هاتفيا برئيس الجمهورية غوسماو، الذي وافق على أن يتصل بالملازم سالسينها. وفي حوالي الساعة ١٠ صباحا اتصل رئيس الوزراء هاتفيا برئيس أركان القوات المسلحة لتيمور – ليشتي، العقيد ليري، رئيس قوات الدفاع بالنيابة. وأمره رئيس الوزراء بأن يجعل القوات المسلحة على أهبة الاستعداد. وأصبحت الفصيلتان من الكتيبة الأولى بالقوات المسلحة لتيمور – ليشتي في باو كاو على أهبة الاستعداد. وفي حوالي الساعة ١١ صباحا اتصل رئيس الوزراء هاتفيا مرة أخرى بالعقيد ليري ليبلغه بأن الوضع قد ازداد تدهورا وأصدر إليه تعليمات بإرسال ضباط من الشرطة العسكرية لدعم الشرطة الوطنية. وأمر العقيد ليري ستة من ضباط الشرطة العسكرية بالذهاب لموقع المظاهرة. وفي حوالي الساعة ١١:٤٥ صباحا تلقى رئيس الوزراء مكالمة هاتفية من رئيس الجمهورية يبلغه فيها بأنه قابل الملازم سالسينها، الذي وعده بمحاولة السيطرة على الجماهير المحتشدة وإبعاد مقدمي الالتماس عن الموقع.

٤٦ – وقبيل منتصف النهار، تحدث رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية غوسماو، ووزير الداخلية لوباتو بمناسبة اختتام أحد المؤتمرات الدولية بفندق تيمور. وبناء على الأدلة التي توافرت للجنة فإنها لم تتمكن من استخلاص أي استنتاجات فيما يتعلق بمحتوى هذا الاجتماع. وقال رئيس الوزراء السابق إنه عبر لرئيس الجمهورية عن رأي مفاده أن الشرطة الوطنية تفككت وأن هناك حاجة لاستدعاء القوات المسلحة للمساعدة. وأعطى بيانات متضاربة عما إذا كان قد أخبر رئيس الجمهورية بأنه طلب بالفعل من القوات المسلحة بأن تكون على أهبة استعداد. وأخبر رئيس الجمهورية غوسماو اللجنة بأنه لم يجر نقاش فيما يتعلق بالحاجة لاستدعاء القوات المسلحة.

أحداث العنف عند القصر الحكومي

٤٧ – وعند حوالي منتصف النهار، بدأ المتظاهرون في التحرك نحو القصر الحكومي. وعقب ذلك تفرق شمل الصفين اللذين شكلهما أفراد الشرطة الوطنية كما فر العديد من

ضباط الشرطة الوطنية. وعلى حين أن اللجنة استمعت إلى الرأي القائل بأن ضباط الشرطة المنحدرين من غرب البلاد هم وحدهم الذين تركوا مواقعهم، ربما بدعوة من المحتشدين، فإن المعلومات المتوافرة توحي بأنه لا يسهل التفريق بين الذين فروا والذين لم يفروا وإضافة إلى ذلك فقد صدرت تعليمات من قائد منطقة ديلي إلى بعض ضباط الشرطة بالعودة إلى مقر الشرطة كما أن العدد القليل من ضباط وحدة الاستجابة السريعة الذين لم تتم إعادة انتشارهم وضعوا أمام القصر الحكومي وعند تقاطع هلو مستر. وانضم ضباط الشرطة العسكرية الذين أرسلهم العقيد ليري إلى ضباط وحدة الاستجابة السريعة عند التقاطع.

٤٨ - ودخل المتظاهرون قصر الحكومة. وأُحرِقتْ مركبتان. ونُهِبتْ مكاتب الدور الأرضي. وقذفت الجماهير رجال الشرطة بالحجارة. وهُوجم أحد ضباط الشرطة بساطور. وصاح المتظاهرون في كل من ضباط وحدة الاستجابة السريعة والشرطة العسكرية المتواجدون عند تقاطع هلو مستر بكلمات من قبيل ”اطلقوا الرصاص علينا إن أردتم“. ووصل القائد العام للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لموقع الحدث وأذن باستخدام الغاز المسيل للدموع. وأطلق ضباط الشرطة أيضا بعض الطلقات النارية. وأخبر القائد العام، مارتنز، اللجنة بأنه لم يأذن بذلك. وفي حوالي الساعة ١ مساء عاد كبار ضباط الشرطة إلى مقر الشرطة تاركين في موقع الحدث عددا محدودا من ضباط الشرطة العاديين وضباط وحدة الاستجابة السريعة. ووصل وزير الداخلية لوباتو إلى مقر الشرطة مرتديا سترة ضد الرصاص وهو في حالة من التهيج الشديد صائحا ”اقتلوهم جميعا“. وذكر رئيس العمليات بالشرطة الوطنية للجنة أن وزير الداخلية أمره بتحريك وحدة شرطة الاحتياط من تاييسي إلى قصر الحكومة. وتُبيِّن محاضر الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أن القائد العام للشرطة نقل إلى عهدة وزير الداخلية مدفع رشاش آلي من طراز F2000 مع ٢ ٠٠٠ طلقة من الذخيرة. وفي حوالي الساعة ١:٣٠ مساء تفرق المتظاهرون. وقتل في الحادث اثنان من المدنيين. وأصيب ثلاثة من المدنيين وأحد ضباط الشرطة بجروح من طلقات نارية. وأصيب أحد المدنيين وأحد ضباط الشرطة بإصابات خطيرة أخرى.

أحداث العنف في سوق كومورو

٤٩ - بعد أن غادر المتظاهرون قصر الحكومة عادوا إلى سوق تاسي تولو تحت حراسة ضباط الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة. وفي طريق عودتهم مروا عبر كومورو التي تضم طائفة من الناس من أصول شرقية وغربية مختلطة. وسارت مجموعة كبيرة منهم نحو مقدمي الالتماسات أثناء اقترابهم من السوق. ورُشق أحد ضباط وحدة الاستجابة السريعة بالحجارة من قبل الجمهور فأطلق ست طلقات على الأقل، بعضها في الهواء وبعضها في الجمهور.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، أُرسلت فصيلة من ٢١ ضابط وحدة التدخل السريع إلى ناحية المطار كما أُرسلت فصيلة ثانية من ٢١ من ضباط وحدة الاستجابة السريعة إلى سوق كومورو. وكان لدى كل فصيلة ثلاث مركبات. كما تواجد أيضا ضباط إضافيون من وحدة الاستجابة السريعة لم يتم نشرهم صراحة في المنطقة. وقد هُوجمت الفصيلة التي كانت بالسوق من قبل الجمهور. وردا على ذلك، أمر قائد الفصيلة بإطلاق الغاز المسيل للدموع. ثم مر مقدمو الالتماس عبر مسار خال تحت حراسة اثنتين من مركبات وحدة الاستجابة السريعة وبالقرب من منطقة السوق تعرض مقدموا الالتماسات إلى إطلاق النار عليهم. وأتى إطلاق النار من كل من ضباط وحدة الاستجابة السريعة الذين كانوا في مركبات الحراسة ومن أفراد من الجمهور وقُتل أحد المدنيين بسلاح أطلق من مسافة بعيدة. وأصيب ثمانية من المدنيين من جراء طلقات من أسلحة نارية. وأصيب اثنان من رجال الشرطة واثنان من المدنيين بإصابات خطيرة أخرى.

أحداث العنف في راي كوتو

٥٠ - وواصل المتظاهرون المتقهقرون سيرهم نحو تاسي تولو بعد عبورهم لسوق كومورو، وعاد بعضهم إلى قاعدهم في كارنتينا، في حين انتشر آخرون في مناطق التلال. وأثناء تحرك الجماهير عبر المنطقة، أُحرق ما يزيد على ١٠٠ مترل يمتلكها أشخاص منحدرون من شرق البلاد. وقد لاحظ أعضاء اللجنة هذا التدمير الانتقائي أثناء زيارهم للمنطقة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٥١ - وتجمع المتظاهرون المسلحون بالأقواس والسهام في راي كوتو. وعند حوالي الساعة ٥ مساء، مرت هذه المجموعة مركبتان تابعتان للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي تحملان ١٤ جنديا كانتا في طريقهما من مقر الشرطة العسكرية في كايكولي إلى مقر القوات المسلحة لتيمور - ليشتي في تاسي تولو . وفي رحلة العودة، التي تمت حوالي الساعة ٥:١٥ مساء، واجهت المركبتان نفس المجموعة التي كانت قد أقامت متاريس بإطارات مشتعلة. وأثناء مرور المركبتان التابعتان للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي، قذفهما المتظاهرون بقنابل يدوية. ورد الـ ١٤ جنديا التابعين للقوات المسلحة بإطلاق النار. وترجل بعض الجنود بينما ظل جنود آخرون في المركبتين. وأطلقت حوالي ١٠٠ طلقة في خمس دقائق. وتفرق المهاجمون. وقتل أحد المدنيين نتيجة للمواجهة. وأصيب أحد الجنود إصابة طفيفة في إصبعه نتيجة لانفجار قنبلة يدوية. وبعد بضع دقائق من هذه الحادثة، جرح مدنيان نتيجة لإطلاق نيران من أسلحة تابعة للقوات المسلحة بالقرب من محطة تاسي تولو.

استدعاء القوات المسلحة لتيمور – ليشتي

٥٢ – في حوالي الساعة ٦ مساء من يوم ٢٨ نيسان/أبريل، عقد اجتماع بمقر إقامة رئيس الوزراء الكتيري نوقشت خلاله الحالة الأمنية. وشارك في الاجتماع رئيس الوزراء؛ ووزير الداخلية، روجيريو لوباتو؛ ووزيرة إدارة شؤون الدولة، آنا بيسوا؛ ووزير الدفاع، روك رودريغز؛ ورئيس قوات الدفاع بالنيابة، العقيد ليري؛ والقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، باولو مارتيتر. وتتباين التقارير المتعلقة بهذا الاجتماع، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كان رئيس الوزراء قد أذن فيه للقوات المسلحة لتيمور – ليشتي باستخدام القوة ضد مقدمي الالتماس. وكانت نتيجة الاجتماع، بإيجاز، هي اتخاذ قرار بنشر القوات المسلحة لتيمور – ليشتي لمساعدة قوات الشرطة على استعادة النظام واحتواء مقدمي الالتماس. وحددت مناطق المسؤولية الجغرافية لكل من قوات الشرطة والقوات المسلحة. ويجدر بالذكر أن المسؤولية عن تاسي تولو أعطيت للقوات المسلحة.

٥٣ – وفي تقرير قدم إلى رئيس البرلمان الوطني، بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، صنف رئيس الوزراء، الكتيري، القرار الذي صدر عن هذا الاجتماع، والخاص بنشر القوات المسلحة لتيمور – ليشتي، على أنه احد قرارات ”مجلس وزراء يواجه أزمة“ عملا بالمادة ٢٠ من مرسوم – بقانون تيمور – ليشتي رقم ٢٠٠٤/٧ والباب ١١٥ (١) (ج) من دستور تيمور – ليشتي. وينظر في قانونية هذا القرار في مكان آخر من هذا التقرير. ويكفي هنا ملاحظة ما يلي. لم يتم إعطاء أوامر خطية. ولم يكن هناك إعلان رسمي لحالة الأزمة. وخلال الاجتماع لم يتم الاتصال، أو محاولة الاتصال، برئيس الجمهورية. وقد اتصل رئيس الوزراء الكتيري هاتفيا برئيس الجمهورية في اليوم التالي. ولم يحضر وزير الشؤون الخارجية الاجتماع. واتصل العقيد ليري هاتفيا بالوزير صباح اليوم التالي لإبلاغه بأوامر رئيس الوزراء، حيث كان مشغولا ولم يتمكن من فعل ذلك مساء يوم ٢٨ نيسان/أبريل.

٥٤ – وعلى الرغم من أن طبيعة وأساس تدخل القوات المسلحة ربما تكون قد تغيرت عقب القرار الذي أصدره المجتمعون في مقر إقامة رئيس الوزراء، فإن اللجنة مقتنعة بأن القوات المسلحة لتيمور – ليشتي قد أُمرت بالاستعداد للتدخل، وتدخلت بالفعل، في أحداث ذلك اليوم قبل إصدار هذا القرار بوقت طويل. فقد قام العقيد ليري بنشر الشرطة العسكرية أمام قصر الحكومة، بناء على تعليمات رئيس الوزراء، في حوالي الساعة ١١ صباحا. وقد اشترك جنود نظاميون من القوات المسلحة لتيمور – ليشتي في المواجهة مع المتظاهرين والمدنيين في راي كوتو حوالي الساعة ٥:١٥ مساء. أما الفصيلتين التابعتين للكتيبة الأولى للقوات المسلحة لتيمور – ليشتي، واللتين كانتا قد أُمرتا في الساعة ١٠ صباحا بأن تكونا

على استعداد، فقد وصلتا إلى ميتينارو من باوكاو الساعة ٥:٣٠ مساء، وأرسلت إحدى الفصيلتين فورا إلى مقر الشرطة العسكرية في كايكولي.

٥٥ - وقامت كل من الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي بدوريات في مدينة ديلي وضواحيها خلال ليل ٢٨ نيسان/أبريل وحتى نهار يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكان الغرض من تلك الدوريات هو جزئيا مراقبة حركة مقدمي الالتماس. ولكن كان لكل من القوات المسلحة والشرطة الوطنية منظور مختلف لنطاق هذا الغرض. أما منظور الشرطة الوطنية، حسبما جرى توضيحه للجنة، فقد كان يتمثل في اعتقال مقدمي الالتماس وتسليمهم للشرطة الوطنية إذا كانوا يتنقلون من مكان إلى آخر، وأنه لم يؤذن بأي عمليات للقبض عليهم. ومن ناحية أخرى، فقد عمل جنود القوات المسلحة بمقتضى أوامر بالبحث عن مقدمي الالتماس وإطلاق النار عليهم إذا حاولوا الفرار.

اندلاع العنف في تاسي تولو

٥٦ - سمع إطلاق النيران طوال الليل، وخاصة في المنطقة الغربية من ديلي حيث تتمركز القوات المسلحة التيمورية في مواقع في راي كوتو، وتاسي تولو وبيدوكو. وسرت إشاعة في ٢٩ نيسان/أبريل وانتشرت بسرعة فيما بعد عن قيام القوات المسلحة التيمورية بقتل ٦٠ شخصا، بل ووصل الأمر إلى حد ذكر رقم لوحة الشاحنة التابعة للقوات المسلحة التيمورية التي قيل بأنها استخدمت في نقل الجثث، سواء في توابيت أو حاويات شحن، من تاسي تولو إلى مقاطعة فيكويك في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتعلن اللجنة أن هذه الشائعة عن ارتكاب مذبحة وتستر القوات المسلحة عليها فيما بعد هي بالتحديد: شائعة لا أساس لها من الصحة ولا تستند إلى حقائق.

٥٧ - وتؤكد الأدلة أنه بالإضافة إلى مقتل مدني واحد في راي كوتو، قُتل مدنيان آخران أثناء الليل. وبالإضافة إلى المدنيين اللذين أصيبا بجراح بالقرب من محطة تاسي تولو عصر يوم ٢٨ نيسان/أبريل، هناك اثنان آخران أصيبا بجراح من جراء طلقات نارية أثناء الليل. وقد ألقي القبض على العديد من المدنيين لم يكونوا جميعهم من مقدمي الالتماس، وأطلق سراحهم فيما بعد. وبينما تعترف اللجنة بإمكانية حدوث وفيات متعددة أخرى، فإن الجهود الموسعة التي بذلها مختلف الأفراد والوكالات لم تنجح في التوصل إلى أي دليل على وقوع مذبحة. وتتضمن هذه الجهود نداء موجها من مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، بث في الإذاعة والتليفزيون، إلى الأسر التي فقدت بعض أفرادها من أجل أن تتقدم إلى المكتب؛ ووُجه نفس النداء في منشورات وزعت في مخيمات النازحين؛ وأجريت تحقيقات أولية بواسطة اللجنة التي شكلتها الحكومة للتحقق من التفاصيل المتعلقة بالقتلى والجرحى،

والتحقيقات التي تمت في إطار ولاية اللجنة. وأكد الملازم سلسينها أنه لم يُفقد أحد من مقدمي الالتماس. وبناء على ذلك، تؤكد اللجنة أنه لم ترتكب مذبحة، استنادا إلى جميع الأدلة المتوافرة لديها.

انسحاب القوات المسلحة التيمورية

٥٨ - علم رئيس أركان القوات المسلحة العميد رواك بالأعمال التي قامت بها القوات المسلحة من تقرير نُشر على الإنترنت قرأه وهو مسافر إلى إندونيسيا في وقت متأخر من عصر يوم ٢٨ نيسان/أبريل. وقرر العودة في الحال إلى تيمور - ليشتي. وحضر اجتماعا عقد في مقر إقامة رئيس الوزراء في حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مع جميع من كانوا موجودين في الساعة ٦ من مساء اليوم السابق. واتُخذ قرار بسحب القوات المسلحة من المدينة إلى ضواحي مدينة ديلي ولكن مع استمرار القيام بدوريات مشتركة من الشرطة العسكرية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي داخل المدينة. ولم يتم الانسحاب يوم ٣٠ نيسان/أبريل كما كان مقررا، وإنما تحقق ابتداء من ٤ أيار/مايو عندما عادت القوات المسلحة إلى قواعدها في تاسي تولو ومتينارو، وتركت بعض الجنود متمركزين في مقر الشرطة العسكرية. وبدأت الدوريات المشتركة من الشرطة العسكرية وقوة الشرطة الوطنية العمل في أنحاء ديلي في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد توقفت هذه الدوريات عندما ترك الرائد الفريدو رينادو، قائد الشرطة العسكرية، منصبه في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

رحيل الرائد رينادو

٥٩ - رحل الرائد رينادو ومعه كل من ضباط الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة ووحدة الاستجابة السريعة التابعة للشرطة الوطنية مساء يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وأخذت المجموعة معها أسلحتها وذخائرها وسافرت إلى مقاطعة إيميرا حيث عقد اجتماع مع مقدمي الالتماس. ولم تتوحد المجموعتان. إذ بقيت مجموعة الرائد رينادو في المنطقة حتى يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي انتقلت فيه المجموعة إلى آيلو. وقد تذبذب عدد أعضاء المجموعة التي أصبحت تعرف ''بمجموعة الفريدو'' على مدى الأيام القليلة التي تلت. وازداد العدد بانضمام أعضاء الوحدة الاحتياطية للشرطة التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين انضموا إلى المجموعة في ٤ أيار/مايو، وبانضمام جنود نظاميين في القوات المسلحة الوحدة فيما بعد. وانخفض العدد عندما عاد ٧ ضباط من الضباط الـ ١١ لوحدة الاستجابة السريعة التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين تركوا الخدمة في البداية مع الرائد رينادو إلى صفوف قوة الشرطة الوطنية يوم ٥ أو ٦ أيار/مايو في أعقاب اتصال هاتفي من

القائد العام لشرطة تيمور ليشتي الوطنية مارتيتز مع أحدهم مهددا بفصلهم إذا لم يعودوا إلى صفوف الشرطة في غضون ٤٨ ساعة.

٦٠ - وقد أخبر الرائد رينادو اللجنة أنه ظل مواليا للرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي مخالفا التسلسل القيادي لأنه لم تكن هناك أوامر مكتوبة تأذن للقوات المسلحة بالسيطرة على السكان المدنيين يوم ٢٨ نيسان/أبريل وما تلاه من أيام. ولدى اللجنة دليل على أن الرئيس غسماو كان على اتصال بالرائد رينادو عقب ترك الأخير للخدمة. واللجنة مقتنعة بأن هذا الاتصال لا يعدو كونه محاولة من جانب الرئيس لاحتواء الرائد رينادو والسيطرة عليه. وليس هناك دليل على أن مجموعة مسلحة من الرجال بقيادة الرائد رينادو ارتكبت أعمالا إجرامية بناء على أوامر من الرئيس أو بإذن منه.

اندلاع العنف في غلينو يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦

٦١ - تجمع عدة مئات من الأشخاص في غلينو يوم ٨ أيار/مايو للاحتجاج على المذبحة التي روجت الإشاعات ارتكابها يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتشير بعض الدلائل إلى أن المظاهرة كانت جزءا من حركة الـ ١٠ مقاطعات التي قادها الرائد أغستو تارا دي أروجو بهدف مقاطعة الحكومة في المقاطعات الغربية العشر. وقد ترك الرائد تارا القوات المسلحة في ٤ أيار/مايو. وأمر القائد العام للشرطة الوطنية فريقين مسلحين من وحدة الاستجابة السريعة كل منهما مكون من ٦ أفراد بمصاحبة وزير الدولة للمنطقة الثالثة، إغيديو دي جيسس، ومدير مقاطعة إرميرا، ساتورنينو بابو إلى غلينو. ولدى وصولهما، هتف الحشد الذي كان يضم في صفوفه مقدمي الالتماس قائلا إن ضباط وحدة الاستجابة السريعة المنحدرين من الشرق هم العدو، وأطلقوا الرصاص على مقدمي الالتماس في سوق كومورو يوم ٢٨ نيسان/أبريل. واضطر ضباط وحدة الاستجابة السريعة المنحدرين من الشرق إلى الالتجاء إلى مبنى إدارة المقاطعات. وعندئذ أحاط الحشد بالمبنى. وبدأ الحشد المسلح بالسكاكين والعصي والسواطير والحجارة في الهتاف مهددين ضباط وحدة الاستجابة السريعة بالموت.

٦٢ - ووصل إلى هناك بابو نائب القائد العام للشرطة بناء على أمر من وزير الداخلية وبعلم من القائد العام للشرطة. وكان بصحبته عدد صغير من ضباط الشرطة. وشكلت لجنة للتفاوض. وضمت اللجنة القائد السابق للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، إرنستو فرداننديس، وشهرته دودو والأب أدريانو أولا. وبعد مواجهة مطولة مع الحشد قام نائب القائد العام بابو بترع سلاح ستة ضباط شرقيين من وحدة الاستجابة السريعة وخلع ستراقم الواقية من الرصاص. واصطحبوا إلى مركبات كانت تقف في انتظارهم. وبينما

كانت المركبات تغادر المكان، كان اثنان من الضباط الذين نزع سلاحهم قد سقطوا أو جُذبوا من إحدى المركبات. وقام أفراد من الحشد بطعنهم. وعندئذ قام ضباط الشرطة الوطنية الذين حضروا بصحبة نائب القائد العام بابو بإطلاق رصاصات في الهواء لتفرقة الحشد. وتوفي أحد ضباط وحدة الاستجابة السريعة في حين أصيب آخر إصابة خطيرة.

٦٣ - وحُمل جثمان الشرطي المتوفى إلى مستشفى ديلي، حيث تجمع عدد كبير من ضباط وحدة الاستجابة السريعة وقائد الوحدة. وهدد ضباط الوحدة الشرقيون بحمل جثمان المتوفى والمرور به في جميع شوارع ديلي قبل أن يذهبوا به إلى مترل القائد العام مارتيتر. وفي تلك الليلة بث أحد ضباط الشرطة الشرقيون بيانا في الإذاعة وجه فيه اللوم إلى القائد العام مارتيتر ونائبه بابو لموت ضابط وحدة الاستجابة السريعة. ولم يعد نائب القائد العام بابو إلى ديلي.

اندلاع مواجهة مسلحة في فاتو آهي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦

٦٤ - في ٢٢ أيار/مايو كانت لدى كل من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة معلومات استخبارية تفيد بأن ضباط الوحدة الاحتياطية للشرطة التابعة للشرطة الوطنية يشجعون ويدعمون عنف الشرقيين ضد الغربيين في منطقة فاتو آهي. ووضعت خطط لإقامة مركز مشترك بين القوات المسلحة والشرطة. وفي حوالي الساعة ١١ من صباح يوم ٢٣ أيار/مايو وصلت مركبتان تحملان تسعة جنود من الفرقة الأولى التابعة للقوات المسلحة بقيادة العقيد فالور إلى فاتو آهي لمقابلة ضباط الشرطة. وكان من المفروض أن يقوموا بإجراء تقييم ميداني للموقع المخطط للتمركز المشترك. وتوقفت المركبة قرب القمة المؤدية إلى فاتو آهي. وبينما كان الجنود يترجلون من المركبتين شاهدوا رجالا في زي الشرطة خلف المدرسة والأشجار. ولم يكن هؤلاء الرجال من رجال الشرطة، الذين كان يُنتظر الالتقاء بهم، بل كانوا أعضاء في مجموعة الفريدو.

٦٥ - ووصل الرائد رينادو و ١١ من رجاله إلى المنطقة قادمين من آيلو في ذلك الصباح، وكان بصحبتهم مدنيون و ١٠ من ضباط الوحدة الاحتياطية مسلحين ببنادق آلية. وفي حوالي الساعة التاسعة صباحا وصل صحفيان وأخذا في تصوير مقابلة مع الرائد رينادو. ويسجل شريط الفيديو بدء المواجهة المسلحة. فقد بدأ الرائد رينادو إطلاق النار بعد أن عد من ١ إلى ١٠ بعد إصداره إنذارا بمغادرة المكان. وأمر المقدم فالور الجنود بالرد على النيران.

٦٦ - واستمرت المواجهة في فاتو آهي حتى الغروب. وحاصرت جماعة الفريدو جنود القوات المسلحة، الذين لم يكن جميعهم مسلحين، مما استحال معه انسحابهم. وطلب المقدم فالور تعزيزات لقواته. وطالت النيران مركبة للشرطة تقل ١٠ ضباط كانوا مسافرين من باوكاو إلى ديلي. وقتل أحد ضباط الشرطة وأصيب اثنان بجراح. وحوالي منتصف النهار

وصلت التعزيزات الأولى للقوات المسلحة، وأصيب ثلاثة من أفراد التعزيزات بجراح. وفي نفس الوقت تقريبا وصلت شاحنة تابعة للقوات المسلحة تحمل جنودا في طريقهم إلى ديلي لاستلام رواتبهم بعد سماع الجنود المسافرين لإطلاق النار. وقد هوجمت الشاحنة على مسافة تناهز ٣٠٠ متر غرب موقع الكمين الأصلي. وقتل أحد هؤلاء الجنود وجرح ثلاثة آخرين. وفيما بعد، وصل الرائد راي ريا ومعه مرافق وأصيب الاثنان بجراح. وحوالي الساعة الثانية بعد الظهر وصل الرائد أميكو من ميتينارو ومعه حوالي ١٠ رجال واقترب من فاتو آهي من ناحية المنطقة المحيطة بالتل، واتخذ موقعا أعلى من موقع الرائد الفريدو ورجاله. وعندئذ انسحب الرائد الفريدو، مستقلا مركبة تابعة للشرطة أعيدت فيما بعد. وقتل اثنان من رجال الرائد الفريدو وأحد المدنيين. وبلغ مجموع القتلى خمسة أشخاص والجرحى ١٠ أشخاص.

المواجهة المسلحة في تاسي تولو/تيبار في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

٦٧ - لاحظت القوات المسلحة تحركات مريبة في منطقة تلال تاسي تولو وتيبار منذ ١٩ أيار/مايو تقريبا. وفي صباح يوم ٢٤ أيار/مايو هوجم ثمانية جنود من القوات المسلحة كانوا يقومون بدورية للمراقبة في منطقة التلال، وحوصروا من قبل مجموعة من المسلحين كانت تتمركز في موقع أعلى. وقد ضمت هذه المجموعة ضباط شرطة من مقاطعة ليكويسا ومقدمي الالتماس ومسلحين مدنيين من مجموعة راي لوس. وهوجمت مجموعة ثانية من جنود القوات المسلحة أيضا أرسلت من مقر قريب للقوات المسلحة وحوصرت من جانب نفس المجموعة. ومع اشتداد القتال عززت القوات المسلحة مراكزها في منطقة التلال بإرسال سفينة تابعة للقوات البحرية إلى خليج تيبار. واستمرت المعركة إلى وقت متأخر من عصر ذلك اليوم عندما أجبرت النيران المنطلقة من السفينة المجموعة على التراجع.

٦٨ - وفي ٢٥ أيار/مايو عادت المجموعة المهاجمة إلى منطقة تلال تاسي تولو وأطلقت النيران على مجموعتين للقوات المسلحة أرسلتا لحراسة منطقة التلال. وفي نفس الوقت نُشرت مجموعتان أخريان بقيادة النقيب كايكيري على سبيل التعزيز. وبدأ القتال في الساعة السابعة صباحا وانتهى عصرا، وإن لم يكن بشدة القتال الذي اندلع في اليوم السابق. والأرقام المعلنة غير مؤكدة، وإن كانت الأدلة التي لدى اللجنة تشير إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة ثلاثة من جراء إطلاق النيران.

الهجوم على مقر إقامة العميد رواك

٦٩ - حوالي الساعة ٨ من صباح يوم ٢٤ أيار/مايو لاحظت قوة الحراسة المتمركزة أمام مقر إقامة العميد رواك وجود ١٠ ضباط من الشرطة، ومنهم نائب القائد العام أبيليو ميسكويتا بالقرب من المترل. وكان ضباط الشرطة جميعهم مسلحين بأسلحة من طراز Steyr فيما عدا السيد ميسكويتا، الذي كان يحمل رشاشا آليا من طراز F2000. وفيما بعد شوهد ضباط الشرطة في مكان أكثر قربا من المترل. وعندئذ أعطى السيد ميسكويتا إشارة بيده ترتب عليها قيام مجموعته بتوجيه النيران إلى المترل. واستمر تبادل النيران الذي ترتب على ذلك حتى الخامسة مساء. وحوالي منتصف اليوم تحركت وحدة الحراسة التابعة للقوات المسلحة إلى المدرسة الابتدائية الكائنة أمام المترل لتحسين موقعها. وقتل أحد ضباط الشرطة على يد جندي بعد ثلاثين دقيقة. أما الجنود الذين كانوا مسلحين بأسلحة من طراز M16 وقنابل يدوية تدفعها البنادق، فقد تعرضوا بعد ذلك لنيران مكثفة من أسلحة آلية من الشرق. وردوا بعنف على تلك النيران، بما في ذلك إلقاء عدة قنابل بدوية، وجرى تعزيزهم بجنود من القوات المسلحة طوال اليوم.

٧٠ - وفي عصر يوم ٢٤ أيار/مايو اتصل العميد رواك هاتفيا بعضو البرلمان لياندرو اسحق، الذي أعطى الهاتف لأبيليو ميسكويتا. ويقيم كل من اسحق والقائد ميسكويتا بالقرب من العميد رواك. وكان السيد اسحق مسلحا بسلاح من طراز Steyr في حين كان ثلاثة على الأقل من الرجال الموجودين مسلحين بأسلحة متنوعة، منها أسلحة من طراز Steyr وأسلحة نصف آلية من طراز FN-FNC. وطلب العميد وقف إطلاق النار لكي يتمكن من إجلاء أبنائه من المترل. وأُخذ أبناء رواك إلى مكان آمن أثناء وقف إطلاق النار مساء يوم ٢٤ أيار/مايو. واستؤنف تبادل إطلاق النيران بين ضباط الشرطة بقيادة القائد ميسكويتا وبين القوات المسلحة صباح يوم ٢٥ أيار/مايو واستمر حتى حوالي الخامسة من مساء اليوم نفسه.

المواجهة المسلحة بين قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوات الدفاع الوطنية التيمورية في مقر الشرطة الوطنية

٧١ - بحلول مساء ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، كانت العلاقة التي تربط بين قوات الدفاع الوطنية التيمورية وقوة الشرطة الوطنية علاقة شك متبادل. وبدأت الشائعات تدور حول هجوم تخطط له قوات الدفاع الوطنية التيمورية ضد مقر الشرطة الوطنية. وقدم ثلاثة أشخاص مختلفون في قوات الدفاع تحذيرات حول الهجوم المرتقب إلى ثلاثة أشخاص مختلفين في قوة الشرطة الوطنية وهو ما يبدو أنه كان نتيجة لصداقات تربطهم أقوى من ولاءاهم للقوات المسلحة التيمورية. وأبلغت التحذيرات لرئيس العمليات وقائد منطقة ديلي في قوة

الشرطة الوطنية ووزير الداخلية ورئيس الوزراء وشرطة الأمم المتحدة. وفي الواقع، أبلغ ضابط بشرطة الأمم المتحدة عن وجود مدافع رشاشة على سطح المبنى الذي كانت تشغله قوة حفظ السلام السابقة التابعة للأمم المتحدة عصر يوم ٢٤ أيار/مايو.

٧٢ - وجاء التحذير الأخير حوالي الساعة ٢ من صباح يوم ٢٥ أيار/مايو من نائب القائد العام (لشؤون الإدارة) لقوة الشرطة الوطنية لينو سالداها الذي كان يتسلح بسلاح قيادة قوات الدفاع ويعمل تحت إمرتها فقد حذر القائد سالداها في مكالمة هاتفية مع مساعده الإداري، من قدوم قوات الدفاع إلى مقر الشرطة الوطنية لقتل بعض الأشخاص. وسأل على وجه الخصوص عما إذا كان رئيس العمليات دي جيسوس حاضرا. وأجرى القائد سالداها مكالمات هاتفية أخرى في التاسعة والعاشرة صباحا، وكانت الأخيرة مع رئيس العمليات دي جيسوس يأمره فيها بعودة جميع أفراد قوة الشرطة الوطنية إلى مقر الشرطة.

٧٣ - وطيلة ليلة ٢٤ أيار/مايو، تسلح هيكل قوة الدفاع الهرمي بما يزيد على ٢٠٠ مدني وضابط بقوة الشرطة الوطنية، ونقل هؤلاء المدنيين والضباط إلى مواقع مختلفة في ديلي. وجرى تنظيم هذه العملية ردا على الخطر الذي كانت قوات الدفاع تتوقعه من قوة الشرطة الوطنية. وفي الواحدة صباحا، غادر ٦٤ ضابطا بقوة الشرطة الوطنية كانت قد قامت بتسليحهم قوات الدفاع متوجهين إلى فاتوآهي. ثم أُرسلوا إلى مقر الشرطة العسكرية، ومنه إلى خزان المياه في بايرو بيتي لحراسته. وحوالي الرابعة صباحا، أُرسل أيضا جنود من قوات الدفاع إلى بايرو بيتي معهم أوامر بمنع مقدمي الالتماس من دخول المدينة. وأُرسل جنود آخرون من قوات الدفاع إلى مبنى قوة حفظ السلام السابقة وطُلب إليهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد. ومع بزوغ الفجر كان ٨٤ جنديا حاضرين بالموقع. وكان من بينهم جنود كانوا قد تم نشرهم في ديلي قبل ٢٥ أيار/مايو بفترة طويلة.

٧٤ - في وقت ما خلال يوم ٢٥ أيار/مايو، اتصل رئيس الوزراء بالعميد رواك ورئيس عمليات قوة الشرطة دي جيسوس، ثم بكبير ضباط قوة الشرطة في ديلي، لحثهم على العمل معا. وزود رئيس الوزراء الكتيري العميد برقم هاتف رئيس العمليات.

٧٥ - وفي صباح يوم ٢٥ أيار/مايو مرت قافلة من مركبات الشرطة أمام متجر ليدر في كومورو. وكان بالشارع جنود مسلحون. ومرت مركبتان بعربات الشرطة. وكانت الأولى عبارة عن شاحنة صغيرة بيضاء تحمل ثلاثة رجال في زي عسكري مسلحين بأسلحة من طراز إم ١٦ وكانت الثانية شاحنة صغيرة حمراء تحمل ما بين ١٥ و ٢٠ مسلحا، يرتدي بعضهم زيا عسكريا وآخرون ملابس مدنية. وأطلق الرجال في هذه المركبات والجنود في الشارع النيران على مركبات الشرطة، مما أدى إلى إصابة جندي بقوة الشرطة في ساقه.

وردت الشرطة على النيران قبل أن تعود مسرعة إلى مقر الشرطة. وأثار تقرير إطلاق النيران الذعر بين ضباط الشرطة. وحمل بعضهم السلاح واتخذوا مواقع حول معسكر قوة الشرطة. وفي الوقت ذاته، سمع جنود قوات الدفاع داخل مبنى قوة حفظ السلام السابقة خبرا يقول بأن ضباط الشرطة فتحوا النيران على جنود قوات الدفاع في كومورو قبل العودة مسرعين إلى مقرهم. ومع أن اللجنة مقتنعة، بناء على أدلة شهود مستقلين، بأن قوات الدفاع هي التي بادرت بإطلاق النيران، فقد كان كل جانب يعتقد آنذاك أنه تعرض لهجوم من الجانب الآخر.

٧٦ - ومرت ساعة من التوتر. وحوالي الحادية عشر صباحا، انطلقت شاحنة صغيرة حمراء نحو مقر الشرطة. وظن ضباط الشرطة الذين شاهدوا ذلك أن الهجوم المتوقع سوف ينطلق من هذه الشاحنة. وأطلق أحدهم رصاصة تحذيرية. وفور ذلك أطلقت قوات الدفاع قنبلتين يدويتين من مبنى قوة حفظ السلام السابقة، سقطت إحداهما بالقرب من الصالة الرياضية الجامعية، وانفجرت الأخرى في مبنى الشرطة فأصيب ثلاثة ضباط. ثم ردت الشرطة على النيران، وأعقب ذلك تبادل كثيف للنيران.

٧٧ - كان موقف قوات الدفاع الذي تم شرحه للجنة هو أن قوات الدفاع تعرضت في وقت سابق لنيران قوة الشرطة الوطنية الرابضة في مقرها وفي وزارة العدل، وأن هذه النيران استهدفت على وجه الخصوص غرفة الاجتماعات بالطابق الثاني في مبنى قوة حفظ السلام السابقة التي يوجد فيها العميد رواك والعقيد ليري منذ الثامنة صباحا تقريبا. و لم تتلق اللجنة أي دليل يدعم هذا الموقف. وعلى النقيض من ذلك، فإن اللجنة مقتنعة بناء على أدلة مستقلة بأن تبادل النيران قد انطلق دون قصد بسبب الرصاصة التحذيرية التي أطلقها ضابط الشرطة. بل إن اللجنة مقتنعة بأنه على الرغم م توفر معلومات توحي بإمكانية قيام قوات الدفاع بالاستعداد لشن هجوم على مقر قوة الشرطة، فإن تبادل النيران الذي بدأ في الساعة ١١ من صباح يوم ٢٥ أيار/مايو لم يكن لتنفيذ ذلك الهجوم.

٧٨ - كان رد الفعل المبدئي لجنود قوات الدفاع عند سماع الرصاصة ينم عن ارتباك، ولا تزال الأدلة غامضة فيما يتعلق بما إذا كان هذا الرد تلقائيا أم أنه تم بأوامر. وبداية، جاءت جميع نيران قوات الدفاع من داخل مبنى قوة حفظ السلام السابقة. وفيما بعد، اتخذ جنود الدفاع، بناء على أوامر صدرت لهم، مواقع غرب مبنى الشرطة وجنوبه وشرقه، مع وجود عدد قليل من الجنود في الشمال. واتخذت مجموعة من نحو ستة جنود مواقع عند تقاطع وزارة العدل.

٧٩ - وتمكن خمسة من ضباط شرطة الأمم المتحدة في مبنى قوة الشرطة الوطنية من الاتصال عن طريق اللاسلكي لجنود شرطة الأمم المتحدة في ثكنات أوبريغادو نحو الساعة ١١/٣٠ صباحا. وعليه، نما إلى علم كبير مستشاري شرطة الأمم المتحدة سيف مالك أن ضباط شرطة الأمم المتحدة محاصرون، وضباط قوة الشرطة الوطنية مصابون، وأن قوة الشرطة الوطنية ترغب في وقف إطلاق النار لكنها غير قادرة على الوصول إلى قادة قوات الدفاع الوطنية التيمورية. وحوالي الساعة ١٢/٣٠ ظهرا، تحدث كل من السيد مالك والعقيد ريس، كبير المستشارين العسكريين الذي استمع أيضا إلى الاتصال اللاسلكي، على انفراد مع الممثل الخاص للأمين العام. وطلب كلاهما السماح بالتدخل واستجيب لطلبهما. وفي حين أن الممثل الشخصي للأمين العام لم يخطر العقيد ريس، الذي كان ثاني المتحدثين معه، بأنه قد سمح بالفعل للسيد مالك بالتدخل، فقد تحدث كلاهما بعد ذلك بفترة قصيرة. وأراد السيد مالك إرسال ضباط شرطة الأمم المتحدة برفقة العقيد ريس لمقابلة العميد رواك. ورفض العقيد ريس ذلك معتقدا أن وجود المزيد من ضباط الشرطة الذين يرتدون القمصان الزرق من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة.

٨٠ - وغادر العقيد ريس ونائبه وضابط آخر ثكنات أوبريغادو في مركبة تابعة للأمم المتحدة يرفرف عليها علم الأمم المتحدة من النافذة الخلفية. وتحدث العقيد ريس مع العميد رواك عند مدخل مبنى قوة حفظ السلام السابقة. واستغرق الحديث ٥ إلى ١٠ دقائق تواصل خلالها إطلاق النيران. وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وعلى الرغم من إنكار العميد رواك أن وقف إطلاق النار كان مشروطا بترع سلاح قوة الشرطة الوطنية، فإن اللجنة مقتنعة بأن شرط وقف إطلاق النار تمثل في نزع سلاح قوة الشرطة الوطنية، وتسليم الأسلحة لضباط الأمم المتحدة، وأن أي جندي يتخلف من قوة الشرطة الوطنية سيتعرض لهجوم جديد. وأمر العميد ضباطه بوقف إطلاق النار. وأرسل العقيد ليري الرسل لتوصيل الأمر للجنود الذين لم يكونوا على مرمى السمع.

٨١ - وبينما كان العقيد ريس يهم بمغادرة مبنى قوة حفظ السلام السابقة، وصل ضابطان من شرطة الأمم المتحدة في مركبة الأمم المتحدة المدرعة التي أمر نائب الممثل الخاص للأمين العام بتوفيرها للسيد مالك. وكان السيد مالك قد أرسل ضباط شرطة الأمم المتحدة للمنطقة. وتوجهت مركبتا الأمم المتحدة نحو مقر الشرطة الوطنية حيث وصلتا حوالي الواحدة ظهرا. وكان علم الأمم المتحدة يرفرف من جديد على سيارة العقيد مالك. وشُرحت ترتيبات وقف إطلاق النار لرئيس العمليات ألفونسو دي جيسوس. وأكد العقيد ريس على أن تسليم الأسلحة كان طوعيا، وأن ضباط الشرطة متروعي السلاح فقط هم الذين سيسمح لهم بالمغادرة. وعندما بدأت عملية جمع الأسلحة، وصلت ست مركبات

إضافية تابعة للأمم المتحدة تحمل ضباط من شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم السيد مالك. ودار جدال شفوي محتدم بين العقيد ريس والسيد مالك. ومع الانتهاء من جمع الأسلحة، انتظم جنود قوة الشرطة الوطنية في صفوف على قارعة الطريق تحيط بهم مركبات الأمم المتحدة.

٨٢ - وبعد بضع دقائق من دخول مركبات الأمم المتحدة ومقر الشرطة الوطنية. وبعد سريان وقف إطلاق النار، قُتل الجندي ريكاردو ربيرو بوري قريبا من السوق المحيط بمبنى الشرطة الوطنية نتيجة لرشق ناري انطلق من داخل معسكر قوة الشرطة الوطنية. وظهر الجندي فرانسيسكو أمارال من قوات الدفاع عند تقاطع وزارة العدل؛ وكانت ملابسه الرسمية مخضبة بالدماء. وسأل ضابط من شرطة الأمم المتحدة عما إذا كان مصابا، فقيل له إن صديق السيد أمارال قتلته للتو قوة الشرطة الوطنية.

إطلاق النيران على ضباط قوة الشرطة الوطنية

٨٣ - قاد العقيد ريس جنود قوة الشرطة الوطنية على الأقدام من مقر الشرطة إلى تقاطع وزارة العدل. وكان يحمل علم الأمم المتحدة. وقبل أن يغادر الضابط حذرهم من تبادل النظرات مع الجنود على جانب الطريق، وحذرهم من الفرار. وأخبر جنود قوات الدفاع المشاركين في إطلاق النيران اللجنة أن قوة الشرطة المجتمعة كانت متعجرفة وكانت تغني، غير أن اللجنة تقبل أدلة مناقضة مفادها أن سلوك ضباط قوة الشرطة الوطنية كان يدل على خوفهم. وسرعان ما انتهت محاولة ضعيفة لغناء النشيد الوطني. وأخبر جنود قوات الدفاع أنفسهم اللجنة أنهم كانوا غير متأكدين من أن ضباط قوة الشرطة الوطنية قد استسلموا بالفعل لأنهم لم يضعوا أيديهم فوق رؤوسهم، وأنهم ربما كانوا يخفون أسلحتهم في الحقائب التي كانوا يحملونها على ظهورهم، وأنهم لم يسيروا خلف علم أبيض بل علم الأمم المتحدة.

٨٤ - انطلق الطابور حوالي ١/٤٥ مساء. وتقدم المقدم مان وجندي بشرطة الأمم المتحدة الطابور كي يتحدثوا مع جنود قوات الدفاع التيمورية في الشارع في محاولة منهم لتهدئة الأمور. وعندما عبر معظم رجال الشرطة التقاطع، بدا أن جنديا بقوات الدفاع كان مضطربا ويبحث عن أحد بين ضباط الشرطة. ويقول جنود قوات الدفاع أن أحد رجال الشرطة أشار بيده لهم إشارة وقحة. وحاول السيد مالك التحدث مع الجندي المضطرب، لكن الجندي تخطاه وأطلق النار على رجال الشرطة. وانطلقت النيران من ثلاثة من أركان التقاطع. وأطلق الجنود النيران على ضباط الشرطة المنبطحين على الأرض. وتشير الأدلة المتوفرة للجنة إلى أن ستة جنود على الأقل من قوات الدفاع اشتركوا في إطلاق النيران. وعلى عكس الشائعات الدائرة، فلا يوجد دليل على أن ضباط الشرطة، بمن فيهم الذين

أمدهم قوات الدفاع بالسلاح والملابس الرسمية شاركوا في إطلاق النيران. وقد استغرق إطلاق النيران دقيقتين أو ثلاث دقائق، وأطلقت خلالها مائة على الأقل من طلقات الذخيرة. وقتل ثمانية من ضباط الشرطة، وأصيب ٢٧ آخرون بجروح خطيرة.

٨٥ - وقام السيد مالك بتنسيق عملية إجلاء الضباط الجرحى إلى ثكنات أوبريغادو. واختير هذا المكان لأن ضباط الشرطة الجرحى أعربوا عن خوفهم من قيام قوات الدفاع بعمل انتقامي إذا تم نقلهم للمستشفى. واحتج العقيد ريس ونائبه لدى العميد رواك الذي اعتذر عن إطلاق النيران. وعُرض على العميد ثلاثة جنود يزعم أنهم مسؤولون عن إطلاق النيران، ولم يعترف سوى واحد منهم بالاشتراك في إطلاق النيران، قائلا إنه انزعج لمقتل بوري على أيدي قوة الشرطة بعد وقف إطلاق النار.

حرق منزل عائلة دا سيلفا

٨٦ - في صباح يوم ٢٥ أيار/مايو اجتمعت جماعة كبيرة من الشباب تحمل زجاجات وقود وأعواد ثقاب في منطقة بيبونوك بديلي الغربية. وسمعوا وهم يقولون إنهم يبحثون عن منازل الغربيين. ورشق العديد من منازل الغربيين وأضرمت النيران فيها. وحوالي الساعة ١٢/٣٠ ظهرا، أضرمت النيران في منزل عائلة دا سيلفا، أقرباء وزير الداخلية، الواقع في منطقة فومنتو الأولى. وكان المنزل محاطا بسور عال، وأحاط المهاجمون بالمنزل من داخل السور. وتحدث الجيران الذين كانوا خارج السور إلى امرأة محاصرة بالداخل، وكانوا يسمعون صت الحجارة التي كانت ترشق بها النوافذ. وقالت المرأة المحاصرة إنهم محاطون بمسلحين ولا يمكنهم الخروج. وتمكن طفلان من الهروب من المنزل وسمعا المحتشدين وهم يقولون: ''إن لاباتو بالداخل''. وتلقت اللجنة معلومات مفادها أن حشدا من الناس اجتمع أمام المنزل قبل بضعة أيام، وهتفوا بتهديدات ضد ''عائلة وزير الداخلية''. وحوالي الساعة الثانية عصرا، استخدام أحد الطيران خرطوم الحديقة لإطفاء ألسنة اللهب التي كانت ما زالت مشتعلة في أجزاء من المنزل. وانطفأت النيران بالكامل في الثالثة عصرا. وقُتل ستة أفراد في الحريق، بمن فيهم أربعة أطفال دون سن ١٨ سنة.

العنف في ميركادو لاما

٨٧ - حوالي الثالثة عصرا، أقيم بناء على أوامر الشرطة العسكرية حاجز على طريق أفنديس بيسيو دي منديريس، الواقع نحو ٥٠ مترا جنوب دوار ميركادو لاما. وتواجد بالحاجز أوان كياك، جندي سابق بالقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي هو ورجاله، بغرض ضبط ضباط الشرطة واحتجازهم. وأوقفت المركبات وتم تفتيشها. وحوالي

الخامسة مساء مرت مركبة مسرعة. وفتح السيد كياك ورجاله النيران عليها فأصيب قسيس كان يقودها. وعقب ذلك بفترة وجيزة، اقتربت شاحنة بوليترون حمراء من حاجز الطريق من ناحية الشمال، وأسرعت بدلا من أن تبطئ عند الحاجز. وأطلق السيد كياك وآخرون النيران عليها، مما أسفر عن مقتل رجل وإصابة آخر.

دَوْر الأسلحة في الأحداث

الأسلحة المنقولة إلى المدنيين

٨٨ - في ٨ أيار/مايو، انعقد في مقر إقامة رئيس الوزراء اجتماع بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية وفنسينتي دا كونيسكاو، الملقب براي لوس، وهو جندي سابق في القوات المسلحة للجبهة الوطنية لتحرير تيمور - ليشتي، واثنين من رجاله. وقد عقد الاجتماع فيما يبدو بناء على دعوة من وزير الداخلية لمناقشة الترتيبات الأمنية أثناء انعقاد المؤتمر المقبل لحزب الجبهة الثورية من أجل استقلال تيمور - ليشتي. وتختلف التقارير فيما يتعلق بما دار في هذا الاجتماع اختلافا كبيرا. لكن المسألة الوحيدة التي اتفق عليها المشاركون كانت عدم مناقشة موضوع الأسلحة. وقد أخبر راي لوي اللجنة بأن رئيس الوزراء أوعز إليه ''بالتخلص'' من مقدمي الالتماس والمناوئين للحكومة، وأنه فهم أن هذه الكلمة تعني قتلهم. لكن رئيس الوزراء السابق الكتيري ينفي استخدامه لكلمة ''التخلص'' ويقول بأن وزير الداخلية قد جاءه براي لوس ورفيقيه كأدلاء لمساعدة مندوبي المقاطعات الغربية في حضور مؤتمر حزب الجبهة الثورية من أجل استقلال تيمور - ليشتي في ١٧ أيار/مايو.

٨٩ - كما أشار رئيس الوزراء السابق إلى أنه اغتنم الفرصة أثناء الاجتماع للتناقش مع وزير الداخلية بشأن الحاجة إلى مجموعة من المدنيين لمساعدة وحدة الشرطة الاحتياطية وشرطة تيمور ليشتي الوطنية، لكن لم تجر أي مناقشة بشان تزويد هذه المجموعة بالأسلحة أو بزي رسمي. وتلاحظ اللجنة أن طريقة مناقشة رئيس الوزراء ووزير الداخلية لمسألة دعم المدنيين لوحدة الشرطة الاحتياطية كانت مخالفة إلى حد كبير للأصول. ولم يدع قائد وحدة الشرطة الاحتياطية أو القائد العام لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية ليدليا برأيهما بشأن الحاجة إلى مساعدة مدنية لهذه الوحدة، أو لإعلامهما بقرار توفير مثل هذه المساعدة، سواء قبل انعقاد الاجتماع أو بعده.

٩٠ - وفي ٨ أيار/مايو أيضا، أوعز وزير الداخلية لوباتو إلى قائد وحدة مراقبة الحدود أنطونيو دا كروز بجلب ١٥ بندقية نصف آلية من طراز HK33 إلى مقر إقامته. وكانت هذه البنادق ضمن ١٨٠ سلاحا ناريا من نفس الطراز تم توزيعها بصورة مشروعة على وحدة مراقبة الحدود. وقد عمد القائد دا كروز إلى تجريد أفراد وحدة مراقبة الحدود الشرقيين من

سلاحهم ليتمكن من توفير هذه الأسلحة. وأجرى وزير الداخلية ترتيبات منفصلة للحصول على الذخيرة من شرطة تيمور – ليشتي الوطنية. كما استخدم الأسلحة لتسليح مجموعتين محددتين من المدنيين. أولاهما مجموعة مكونة من ٣١ مدنيا بقيادة راي لوس. والثانية مجموعة تعرف باسم ليما ليما (٥٥) ويقودها أنطونيو لوردس، الملقب بأنطونيو ٥٥. وقد أوعز وزير الداخلية إلى القائد دا كروز بإعطاء ١٠ من البنادق و ٠٠٠ ٦ طلقة و ١٠ خزائن ذخيرة لراي لوس في ليكويسا. وفي حوالي الساعة العاشرة مساء، التقى راي لوس بالقائد دا كروز في مقبرة ليتسلم منه الأسلحة. وفي المساء نفسه، سافر مدير مكتب وزير الداخلية إلى إيرميرا وسلّم البنادق المتبقية من طراز HK33 وصندوق ذخيرة إلى أنطونيو ٥٥. وطلب إلى مجموعة ليما ليما انتظار تعليمات أخرى. وفي حوالي الساعة التاسعة من مساء ٢١ أيار/مايو، التقى القائد دا كروز وراي لوس هذه المرة في مكان مهجور قرب موبارا. وبناء على تعليمات وزير الداخلية، تسلّم راي لوس ٨ بنادق إضافية من طراز HK33 و ١٦ خزانة ذخيرة.

٩١ – ولم يوعز الوزير لوباتو لراي لوس بتقديم الدعم لوحدة الشرطة الاحتياطية. وبدلا عن ذلك، أرسلت مجموعة راي لوس إلى أماكن مختلفة، من بينها تيبار في ٢٣ أيار/مايو. وفي ٢٢ أيار/مايو، دفع وزير الداخلية ٠٠٠ ٣٣ دولار نقدا لشراء مركبتين، كما أجرى ترتيبات لتلوين نوافذها أثناء الليل. وتم تسليم المركبتين إلى راي لوس ومعهما ٣١ زيا رسميا لوحدة الشرطة الاحتياطية التابعة لشرطة تيمور ليشتي الوطنية في ٢٣ أيار/مايو. وفي ٢٤ أيار/مايو شارك راي لوس ورجاله في الهجوم على دوريات الجنود التابعين لقوات الدفاع الوطنية التيمورية، وهم يرتدون الزي الرسمي لوحدة الشرطة الاحتياطية. ولا توجد قرائن على ضلوع وزير الداخلية في تنشيط مجموعة ليما ليما.

٩٢ – وعلم القائد العام للشرطة بتوزيع وزير الداخلية لبنادق HK33 على المدنيين في ١٣ أيار/مايو. وبناء على نصيحة وزير الخارجية راموس هورتا، بعث القائد العام برسالة إلى رئيس الوزراء بهذا الشأن. وقد أوضح القائد العام مارتيتز أن هذه الرسالة سُلمت إلى سكرتير رئيس الوزراء في ١٩ أيار/مايو. ولا توجد قرائن تسمح للجنة بالجزم بأن رئيس الوزراء تلقى فعلا هذه الرسالة.

٩٣ – وفي حوالي الساعة الثامنة مساء من يوم ٢١ أيار/مايو، عقد اجتماع في مقر إقامة رئيس الوزراء. وشارك فيه: رئيس الوزراء الكتيري، وزير الخارجية راموس هورتا، وزير الدفاع رودريغز، وزير الداخلية لوباتو، وقائد قوات الدفاع العميد رواك والقائد العام للشرطة الوطنية مارتيتز. ومن الواضح أن الوزير راموس هورتا أثار الموضوع العام الخاص بتوزيع الأسلحة. وتوحي الدلائل المعروضة على اللجنة بأن وزير الداخلية لوباتو أوضح أن

أسلحة وحدة مراقبة الحدود قد جلبت إلى ديلي كتدبير أمني، و لم يصرّ أي من الحاضرين على مناقشة المسألة بعد ذلك. وطلب رئيس الوزراء الكتيري إجراء تفتيش لمخازن أسلحة كل من قوات الدفاع والشرطة الوطنية.

٩٤ - **وأجرت اللجنة دراسة متأنية للبيانات المقدمة إليها والمتعلقة بتوزيع أسلحة الشرطة الوطنية على المدنيين. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تقبل المعلومات التي تشير إلى أن رئيس الوزراء السابق أعطى تعليمات لراي لوس "بالتخلص" من معارضيه السياسيين خلال اجتماع جرى في ٨ أيار/مايو، فإنها مقتنعة، بالاستناد إلى جميع المعلومات المتوفرة لديها، بوجود شكوك معقولة بأن رئيس الوزراء السابق كان على الأقل على علم بتوزيع أسلحة الشرطة على مدنيين. ولا تقبل اللجنة بيانات رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابقين التي تعتبر دعم المدنيين للشرطة الوطنية أمرا مشروعا وفقا لأحكام قانون الأمن الداخلي.**

أسلحة قوات الدفاع الوطنية التيمورية

٩٥ - في ١٧ أيار/مايو، كتب العميد رسالة إلى رئيس الوزراء يلتمس فيها إجراء مراجعة لمخزن أسلحة قوات الدفاع تجاوبا منه مع المزاعم بأن مدنيين شوهدوا وهم يحملون أسلحة خاصة بقوات الدفاع. وتدل القرائن التي لدى اللجنة على أن قوات الدفاع بدأت بتسليح المدنيين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، بأمر من العميد رواك وبمعرفة وزير الدفاع. وقد احتفظت قوات الدفاع ببعض السجلات للأسلحة التي وزعت على ٢٠٦ مدنيين بهذه الطريقة. ووضعت قوائم تتضمن الأسماء والأرقام المتسلسلة للأسلحة، لكن المستلمين لم يوقعوا على استلامهم للأسلحة. وكان من بين أولئك المدنيين مقاتلون سابقون في القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي و ٦٤ من ضباط الشرطة الوطنية. ولتسهيل هذه العملية، تم الاتصال بقادة المنظمات السرية السابقة. فقد وصل أوان كياك إلى ثكنة متينارو بعد تلقيه اتصالا هاتفيا من العميد يطلب منه الذهاب إلى عمله. وجرى تزويده بسلاح من طراز "Minimi" و ٤٠٠ طلقة وزي عسكري. وفي ٢٥ أيار/مايو، استخدم السيد كياك السلاح أثناء تبادل لإطلاق النار قرب ميركادو لاما.

٩٦ - وقال العميد للجنة إنه لا يعلم بوجود أي قانون خاص يمنع تسليح ''أفراد الاحتياط''. وقال أيضا إنه حصل على إذن بذلك من وزير الدفاع بعد أن اقترح الأمر عليه. وكان القرار قرارا سياسيا يقع ضمن نطاق مسؤولية الوزير. وأوضح العميد أن القرار اتخذ نتيجة لضعف قدرات قوات الدفاع إثر الهجوم الذي وقع في فاتو آهي يوم ٢٣ أيار/مايو والهجوم على جنود قوات الدفاع في تاسي تولو وتيبار يوم ٢٤ أيار/مايو. ووصف العميد

الحادث الأخير بأنه كان هجوما على مقر أركان قوات الدفاع. واستنادا إلى القرائن المتوفرة، لا تعتقد اللجنة بأن هذا الهجوم كان بالفعل هجوما على مقر أركان قوات الدفاع، في مواجهة الجنود التابعين لهذه القوات، لكنها لاحظت أيضا أن العميد لم يكن حاضرا أثناء وقوع الهجوم.

الحركة غير النظامية للأسلحة في صفوف قوات الأمن

٩٧ - **الشرطة الوطنية.** تلاحظ اللجنة مع القلق عدم وجود أي مراقبة منتظمة لأسلحة وذخيرة الشرطة الوطنية. فقد أخرج القائد العام للشرطة الوطنية أسلحة من المستودعات الوطنية دون علم الضابط المسؤول عن المستودع. وفي ٢٣ آذار/مارس، أرسل ٦٠ سلاحا من طراز Steyr و ٥٠ صندوق ذخيرة إلى مجمّع وحدة الشرطة الاحتياطية في أليو. وفي ١٥ نيسان/ابريل، أرسلت ١٠ أسلحة من طراز Steyr وذخيرتها إلى مركز الشرطة في ليكويسا. وإثر أحداث ٢٥ أيار/مايو، أمر القائد العام بتخزين هذه الأسلحة والذخيرة في مركز شرطة غلينو. كما تلاحظ اللجنة بقلق التسليح الانتقائي لعناصر الشرطة الوطنية تحت قيادة نائب قائد الشرطة الوطنية في مقاطعة ديلي أبيليو ميسكيتا، الذي قام بتدريب ١٠ من ضباط الشرطة الوطنية الغربيين من فرقة العمل التابعة لمقاطعة ديلي على استخدام الأسلحة في ١١ أيار/مايو. وبعد انتهاء التدريب بقي هؤلاء الضباط تحت قيادته وتم تسليحهم بأسلحة من طراز Steyr. كما زود القائد ميسكويتا ٢٠ من ضباط الشرطة الوطنية الغربيين بأسلحة من نفس الطراز في ١٧ أيار/مايو وبقوا بعد ذلك تحت قيادته. وقد تم تدريب وتسليح ضباط الشرطة الوطنية هؤلاء بتصريح من القائد العام للشرطة الوطنية.

٩٨ - وقد كشفت مراجعة للأسلحة أجراها مؤخرا فريق دولي بأن ٢١٩ من أسلحة الشرطة الوطنية ما والت موجودة خارج عهدة الشرطة الوطنية وبعيدا عن رقابتها. وتشمل هذه الأسلحة ١٩٠ مسدسا عيار ٩ مم من طراز Glock و ١٣ بندقية هجومية نصف آلية من طراز Steyr وبندقيتين هجوميتين نصف آليتين من طراز FN-FCN وأربع بنادق رش من عيار ١٢. وتبيّن سجلات الشرطة الوطنية آخر الموقّعين المعروفي الهوية لغالبية هذه الأسلحة، إلا أن عادة نقل الأسلحة دون وجود أمر خطي أو وثائق تحدد تسلسل العهدة تجعل من المستحيل تحديد مكان وجود هذه الأسلحة في الوقت الحاضر.

٩٩ - **قوات الدفاع الوطنية التيمورية.** تلاحظ اللجنة مع القلق الإجراءات غير النظامية المتعلقة بحيازة الأسلحة والسارية في صفوف قوات الدفاع الوطنية التيمورية منذ سنوات عدة. وتفيد سجلات عام ٢٠٠٢ بأن الحكومة قد زودت قوات الدفاع الوطنية التيمورية بـ ١ ٢٠٠ قطعة سلاح من طراز M16 كأساس للتسليح وأوضحت عملية المراجعة الدولية

للأسلحة التي أجريت مؤخرا أن عدد قطع الأسلحة من طراز M16 الموجودة في حوزة قوات الدفاع الوطنية التيمورية في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بلغ ١ ٢٣٠ قطعة، وأن الحكومة لم تزود القوات بالقطع الثلاثين الإضافية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لم يعد في حوزة قوات الدفاع سوى ١ ٠٧٣ قطعة سلاح. وعلى الرغم من أن قوات الدفاع أشارت في عام ٢٠٠٦ إلى أن في حوزتها ١ ٢٠٠ قطعة سلاح من طراز M16، تكشف السجلات عن فقد ٤٥ قطعة سلاح من الطراز نفسه. كما فقدت ثلاث بنادق نصف آلية من طراز FN-FCN و ٣ بنادق نصف آلية من طراز SKS وقطعتي سلاح من طراز Uzi، كانت جميعها في عهدة قوات الدفاع وتحت رقابتها. كما أن في حوزة قوات الدفاع قطعة سلاح من طراز Minimi ومسدس من عيار ٣٨ خاص، ومسدس براونينغ عيار ٩ مم، وبندقيتان نصف آليتين من طراز G3 وبندقية من طراز M16 A1 وقطعة سلاح من طراز M2، عيار ٥٠، وجميعها أتت من مصدر مجهول. ولا يوجد تفسير أيضا لمصدر مجموعة ''أسلحة القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لتيمور – ليشتي سابقا'' الموجودة في حوزة قوات الدفاع والبالغ عددها ٣٤٢ قطعة سلاح.

أثر الأحداث

١٠٠ – أسفرت أحداث نيسان/ابريل وأيار/مايو عن خسارة كبيرة في الأرواح وعن عدد كبير من المصابين وأضرار واسعة النطاق لحقت بالممتلكات، وقد جرت دراسة هذه الأحداث في إطار ولاية اللجنة. وفي ختام التحقيقات، كان لدى اللجنة معلومات عن مقتل ما يقرب من ٣٨ شخصا: ٢٣ مدنيا و ١٢ من ضباط الشرطة الوطنية و ٣ من جنود قوات الدفاع. وتكرر اللجنة أن ليس لديها أي أدلة على وقوع مذبحة راح ضحيتها ٦٠ شخصا ووقعت في تاسي تولو في ٢٨/٢٩ نيسان/أبريل. كما تتوفر لدى اللجنة معلومات عن إصابة ٦٩ شخصا بجروح: ٣٧ مدنيا و ٢٣ من ضباط الشرطة الوطنية و ٧ جنود من قوات الدفاع وعنصرين من عناصر شرطة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة صعوبة تأكيد هذه الأرقام وتقبل بوجود تفاوت في الأعداد الصحيحة.

١٠١– وعلاوة على ذلك، كان للأحداث التي يتدارسها هذا التقرير أثر مدمر على المجتمع المحلي بمجمله. فبالإضافة إلى القتلى والمصابين، اضطر قرابة ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى النزوح (٧٣ ٠٠٠ في مخيمات النازحين الموجودة في ديلي وما حولها، و ٧٨ ٠٠٠ آخرين انتقلوا إلى مقاطعات خارج ديلي). ومع تصاعد عمليات النزوح تدريجيا بعد ٢٨ نيسان/أبريل، سُجلت أكبر زيادة في النزوح إثر أحداث ٢٥ أيار/مايو. وازداد عدد القاطنين في مخيمات النازحين بنسبة ٣٠٠ في المائة خلال ٢٤ ساعة. وتشير التقديرات إلى تدمير ١٦٥٠ منزلا

عشية الأحداث الوارد ذكرها هنا، وجرت أغلبية عمليات التدمير في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه. و لم يقتصر الأمر على المساكن، بل إنه أعاق أيضا تمتع الرجال والنساء والأطفال بعدد من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الغذاء والتعليم والعمل والتمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. وتشير الدراسات الاستقصائية لليونيسيف إلى أن ١٥ في المائة من الأطفال في مخيمات النازحين كانوا في حاجة إلى علاج فوري لسوء التغذية، وأن ٥٧ في المائة من المجيبين على دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي أبلغوا عن توقفهم عن ممارسة النشاط الذي يدرّ عليهم دخلهم الأساسي أو النشاط المعيشي. وسجل نقص في الغذاء في المخيمات بسبب الضغوط على الأُسر الممتدة التي تستضيف النازحين خارج ديلي. أما المستشفى الطبي الوطني فقد أعيق الوصول إليه بسبب التصور بأن الذهاب إلى المستشفى غير مأمون لسكان المناطق الغربية. كما وضعت قيود على حرية الحركة. وعلى الرغم من أن الاستجابة الإنسانية كانت حسنة التنسيق، وأنها شهدت عملا تعاونيا بين الحكومة ومجتمع المنظمات غير الحكومية، وبالرغم من أن العديد من الأشخاص عادوا إلى مزاولة وظائفهم، فإن آثار الأحداث ما زالت ماثلة للعيان من خلال استمرار عمليات التروح وما يرافقها من مشاكل.

رابعا – المسؤولية

ألف – الخلفية القانونية

إطار الدولة

١٠٢ – أُنشئت تيمور – ليشتي، بموجب دستورها، باعتبارها دولة ديمقراطية موحدة تستند إلى ''سيـــادة القانون، والفصل بين السلطات، وإرادة الشعب، واحترام كرامة الفرد''. وتشمل أهداف الدولة الدفاع وضمان سيادة البلد، وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين وتعزيزها، والديمقراطية السياسية، والمشاركة الشعبية، وتعزيز بناء مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية، وتعزيز وضمان المساواة الفعلية في الفرص بين الرجل والمرأة. ولدى تيمور–ليشتي ما يوصف بأنه نظام ''شبه رئاسي'' له أربع هيئات سيادية، وهي: رئيس الجمهورية، والبرلمان الوطني، والحكومة، والمحاكم.

١٠٣ – ويعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب كونه رئيس الدولة، وينتخب بالاقتراع المباشر. ولا يحظى الرئيس سوى بسلطات محدودة، وذلك على الرغم من قدرته على حل البرلمان الوطني، وإقالة الحكومة، وإزاحة رئيس الوزراء في ظروف معينة، بالإضافة إلى استخدام حق النقض (الفيتو) إزاء مشاريع التشريعات لفترة محددة. كما يمكن

للرئيس منح العفو أو تخفيف الأحكام، علاوة على امتلاكه السلطة التنفيذية لإعلان الحرب. ويتلقى الرئيس المساعدة من مجلس الدولة (المنشأ في أيار/مايو ٢٠٠٥) والذي يضم رئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء، وقادة الأحزاب السياسية المعارضة، وممثلا عن المجتمع المدني.

١٠٤ - ويتألف البرلمان الوطني في الوقت الحالي من ٨٨ عضوا. ويتمتع بسلطة واسعة النطاق في إقرار القوانين والميزانية والنظر في برنامج الحكومة. ويحظى بصلاحيات حصرية فيما يتعلق بطائفة من المسائل التشريعية، من بينها: المواطنة، والحقوق، والحريات والضمانات، والدفاع، والأمن، وتعليق الضمانات الدستورية، وإعلان حالتي الحصار أو الطوارئ، ومنح العفو. ويعين البرلمان سبع لجان برلمانية للنظر في مجالات مواضيعية معينة، بما في ذلك اللجنة البرلمانية باء التي تنظر في مسائل الدفاع والأمن.

١٠٥ - وتضطلع الحكومة بولاية وضع السياسة العامة للبلد وتنفيذها. ويقودها رئيس الوزراء الذي يرشحه الحزب السياسي ذو الأغلبية البرلمانية. ويقوم الرئيس بعد ذلك بتعيين رئيس الوزراء، بعد التشاور مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الوطني. ويضطلع رئيس الوزراء بمسؤولية محددة تتمثل في قيادة وتوجيه السياسة العامة للحكومة، وتنسيق أنشطة جميع الوزراء، بينما يضطلع الوزراء بمسؤولية تنفيذ السياسات في المجالات المشمولة بمناصبهم. ويقوم رئيس الوزراء بترشيح الوزراء، ويعينهم الرئيس. ولا يشترط اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان. ويعد مجلس الوزراء الهيئة التي تجمع رئيس الوزراء والوزراء، ويمكن دعوة وزراء الدولة للحضور كذلك. ومن الناحية الرسمية، تتألف الحكومة من رئيس الوزراء، والوزراء، ووزراء الدولة.

١٠٦ - وهذا، مع العلم بأن النظام الكامل للمحاكم المنصوص عليه في الدستور لم يدخل بعد حيز النفاذ في تيمور - ليشتي. فلا توجد، على وجه التحديد، محكمة عليا، أو محكمة إدارية عليا، أو محكمة للضرائب ومراجعة الحسابات، أو محكمة عسكرية. إلا أن هناك مستويين من المحاكم، وهما: المحاكم المحلية (في ديلي، وباوكاو، وسواي، وأويكوسي)، ومحكمة الاستئناف (التي تضطلع بولاية ممارسة مهام المحكمة العليا كذلك، بانتظار إنشائها).

١٠٧ - ويوجد في تيمور - ليشتي نظام معقد من ”القوانين الواجبة التطبيق“، يعكس تاريخها وما طرأ فيها من تغيرات على الترتيبات الخاصة بالحكم. وفيما يلي مصادر القانون مرتبة حسب أولوية وجوب التطبيق:

(أ) دستور جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية؛

(ب) قوانين تيمور - ليشتي (التي أقرها البرلمان أو الحكومة)؛

(ج) القواعد التنظيمية، والمراسيم، والأوامر التنفيذية الصادرة أثناء وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛

(د) القوانين الإندونيسية باعتبارها القوانين ''التي كانت منطبقة في تيمور - ليشتي قبل ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩''، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع الالتزامات الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان[٢].

١٠٨ - ويمكن لفهم المعايير التي تنطبق على حالة معينة أن يطرح صعوبات تنشأ عن المصدر المختلط للنظم القانونية. ففي مجال القانون الجنائي، على سبيل المثال، لا يزال القانون الجنائي المنطبق هو القانون الإندونيسي، رغم أن الإجراءات ينظمها مرسوم حكومي. وفيما يتعلق بقوات الدفاع التيمورية، ينص مرسوم بقانون على هيكل الجيش، لكن القوانين التي تحكم الانضباط العسكري والمسار الوظيفي في الجيش هي قوانين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وكثيرا ما تتعقد الحالة أيضا جراء الترتيبات الانتقالية المعينة والمحدودة، الموضوعة من أجل استمرار تطبيق القوانين. وعلى وجه الخصوص، يُطرح سؤال عن الجهة التي تمتلك الآن السلطات التي كانت في السابق بحوزة شاغلي مناصب محددين ومعينين لم يعد لمناصبهم وجود في تيمور - ليشتي. وبعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أقر البرلمان الوطني قانونا يسمح باستمرار القوانين التي كانت منطبقة في السابق، كما ينص على إمكانية قيام السلطات المختصة في تيمور - ليشتي بممارسة الصلاحيات التي كانت مخولة لمدير الإدارة الانتقالية (مدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية) دون المزيد من التحديد. وفي حالات محدودة فقط، أُقرت تشريعات محددة من أجل توضيح السلطات الموروثة بشكل خاص. وفيما يتعلق بالممارسة منذ أيار/مايو ٢٠٠٢، كانت معظم القوانين التي أقرها البرلمان مقترحة من الحكومة، وهناك عدد من التشريعات الرئيسية الخاصة بقطاع الأمن، أصدرته الحكومة مباشرة في صورة مراسيم بقوانين.

باء - المسؤولية الجنائية الفردية

١ - القانون والمعايير الواجبة التطبيق

١٠٩ - يُشتق التشريع الذي يؤلف القانون الجنائي لتيمور - ليشتي من مصفوفة معقدة من المصادر. فمعظم الجرائم الجنائية مقررة بموجب القانون الجنائي الإندونيسي الذي قرر كذلك

(٢) اعتبر قرار لمحكمة الاستئناف أن ''القانون الذي كان منطبقا في تيمور - ليشتي قبل ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩''، يتعين اعتباره القانون البرتغالي. إلا أن البرلمان أوضح أن المقصود هو القانون الذي كان منطبقا بالفعل، أي القانون الإندونيسي: القانون البرلماني ٢٠٠٣/١٠.

مفاهيم المسؤولية الجنائية، بما فيها مسؤولية الشريك. ثم إن القاعدة التنظيمية ٢٠٠١/٥ لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن الأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات، وغيرها من الأسلحة الهجومية في تيمور الشرقية، تقرر جرائم مختلفة فيما يتعلق بالأسلحة. وينظم المسائل الإجرائية قانون الإجراءات الجنائية، وهو مرسوم بقانون صادر عن تيمور – ليشتي. وبينما لا ينص قانون الإجراءات الجنائية صراحة على أن يكون معيار الإثبات الجنائي دون أي شك معقول، فهناك مواد مختلفة في القانون تذكر مجتمعة هذا المعيار ضمنا. فبموجب المادة ١١٤ (١) لا يتحمل المدعى عليه عبء الإثبات. وتعدد المادة ٢٧٨ قائمة العوامل التي يتعين مراعاتها في عملية صنع القرار. وتتسق هذه المواد، مجتمعة، مع النظر في الوقائع المثبتة بشأن معيار الإثبات دون أي شك معقول، وفقا للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١١٠ – وتكرر اللجنة القول بأن المعيار الذي طبقته ليس معيار إثبات دون أي شك معقول. ولكنها استخدمت معيار الاشتباه المعقول: أي مجموعة موثوقة من المواد المتسقة مع ظروف أخرى جرى التحقق منها، تنزع لإظهار أن شخصا ما ربما يكون موضع اشتباه بقدر معقول بالتورط في ارتكاب جريمة. وبناء على ذلك، تحدد اللجنة الأفراد موضع الاشتباه المعقول بالمشاركة في نشاط إجرامي يتعلق بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو على النحو المبين في الفرع ثالثا، وتوصي بالملاحقة القضائية لبعض من هؤلاء الأشخاص بموجب القانون الجنائي الداخلي. كما تحدد اللجنة بناء على الأدلة المعروضة عليها، أفرادا آخرين لا يعتبرون من المشتبه بهم المحتملين فيما يتصل بالجرائم، ولكن اشتراكهم في هذه الأحداث يجعل منهم أشخاصا محل اهتمام بما يستحق المزيد من التحقيق. وتوصي اللجنة بأن تجري السلطات المختصة هذا التحقيق الإضافي.

١١١ – وبينما تقر اللجنة بأن قرار الشروع في أية ملاحقة قضائية محددة متروك لتقدير سلطة الادعاء المختصة، تدرك اللجنة الفائدة والصفة العملية لترتيب أولويات الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الخطيرة و/أو من كانوا في مواقع القيادة والمسؤولية. وتلاحظ اللجنة أن مكتب المدعي العام بدأ بالفعل عددا من التحقيقات فيما يتعلق بالجرائم الجنائية المرتكبة في إطار أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو، وأن بعض الأفراد المحددة هوياتهم في هذا الفرع يخضعون حاليا لتلك العملية.

٢ – المسؤولية عن الأحداث

(أ) أحداث لا يمكن أن يعزى وقوعها لمسؤولية فردية

١١٢ – يتضمن عدد من أحداث العنف التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو جرائم لا تستطيع اللجنة أن تحدد فردا أو أفرادا باعتبارهم مسؤولين عن حدوثها. وذلك لا يعني بالطبع أنه لم ترتكب جرائم خلال هذه الأحداث. فمن الواضح أن جرائم خطيرة ارتكبت، وقيام الهيئات الداخلية المختصة بإجراء المزيد من التحقيق هو أمر مبرر. وهذه الأحداث هي كالتالي:

(أ) أعمال العنف التي وقعت عند القصر الحكومي حوالي منتصف يوم ٢٨ نيسان/أبريل، وأسفرت عن سقوط قتيلين، وما لا يقل عن أربع إصابات من أسلحة نارية، وإصابتين خطيرتين أخريين؛

(ب) أعمال العنف التي وقعت في تاسي تولو أثناء ليلة ٢٨/٢٩ نيسان/أبريل، وأسفرت عن سقوط قتيلين على الأقل وثلاث إصابات من أسلحة نارية؛

(ج) إطلاق النار في سوق كومورو يوم ٢٥ أيار/مايو مما أسفر عن وقوع إصابة واحدة من أسلحة نارية؛

(د) المواجهات المسلحة التي وقعت بين جنود قوات الدفاع وضباط الشرطة الوطنية في مقر الشرطة يوم ٢٥ أيار/مايو، وأسفرت عن إصابات عديدة وعن مقتل أحد جنود قوات الدفاع، بوري.

(ب) أحداث يمكن أن يعزى وقوعها لمسؤولية فردية

أعمال العنف التي وقعت في سوق كومورو يوم ٢٨ نيسان/أبريل

١١٣ – أسفرت أعمال العنف التي وقعت في سوق كومورو يوم ٢٨ نيسان/أبريل عن مقتل مدني واحد، وإصابة ٨ مدنيين بجروح من أسلحة نارية، وإصابة ٤ آخرين من المدنيين وضباط الشرطة بجروح خطيرة، على النحو المبين في الفقرة ٤٩ أعلاه. وتثبت الأدلة المعروضة على اللجنة أن ضابط وحدة الاستجابة السريعة أوكتافيو دي جيسوس أطلق ما لا يقل عن ٦ أعيرة، بعضها على الجمهور. وتوصي اللجنة بملاحقته قضائيا. كما توصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيق من أجل إثبات ما إذا كان أي من ضباط وحدة الاستجابة السريعة التالية أسماؤهم، أو غيرهم من ضباط الوحدة غير المعروفين حاليا، قد شارك في أعمال إطلاق النار اللاحقة: أبراو دا سيلفا، ودوارتي زيمينيس بيلو، ودانيال كارفالهو سا

بينيفيديس، وسلفادور مونيز، وأميريكو فاتيما، وخوسيه دا سيلفا ميسكويتا، وماتيوس فرنانديز، وخوسيه غايو.

أعمال العنف التي وقعت في راي كوتو يوم ٢٨ نيسان/أبريل

١١٤- أسفرت أعمال العنف التي وقعت في راي كوتو بعد ظهر يوم ٢٨ نيسان/أبريل عن مقتل مدني واحد، على النحو المبين في الفقرتين ٥٠ و ٥١ أعلاه. وتثبت الأدلة المعروضة على اللجنة أن الجندي بقوات الدفاع، باولو كونسيساو، الذي يعرف أيضا باسم ماو كانا، أطلق أعيرة نارية على المدنيين بعد إصابته في انفجار القنبلة اليدوية. وثمة أدلة تنزع للإشارة إلى أن هذه الأعيرة أُطلقت دفاعا عن النفس. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيق لإثبات ما إذا كان باولو كونسيساو يتحمل أية مسؤولية جنائية عن أفعاله.

أعمال العنف التي وقعت في غلينو يوم ٨ أيار/مايو

١١٥- تعرض ضابطان شرقيان غير مسلحين من وحدة الاستجابة السريعة لهجوم من أفراد من الحشد المتظاهر في غلينو يوم ٨ أيار/مايو، على النحو المبين في الفقرات من ٦١ إلى ٦٣ أعلاه. وتوفي ضابط، بينما أُصيب آخر بجروح خطيرة. وتلاحظ اللجنة أن مكتب المدعي العام حدد الأشخاص التالية أسماؤهم، وعددهم ١٢ شخصا، باعتبارهم مشتبه بهم في جريمة قتل ضابط الشرطة الوطنية: خاسينتو دا كوستا، وفرانسيسكو دا سيلفا، وفيتور دا سيلفا، وخوليو باروس، وأنطونيو دي جيسوس، وأفونسو بيريماو، وفرانسيسكو دا سيلفا (غير الشخص المذكور سابقا بنفس الاسم)، وفلوريندو دا كوستا، وأبوليناريو دي أراوخو، وخانواريو بيزي. وتوصي اللجنة بمواصلة التحقيق المتعلق بهؤلاء المشتبه بهم.

المواجهة المسلحة التي وقعت في فاتوآهي يوم ٢٣ أيار/مايو

١١٦- يرد وصف المواجهة المسلحة التي وقعت في فاتوآهي في الفقرات من ٦٤ إلى ٦٦ أعلاه. وتثبت الأدلة أن الرائد رينادو والرجال الذين تألفت منهم مجموعته هم محل اشتباه معقول بارتكابهم جرائم ضد الحياة وضد الأشخاص خلال المواجهة المسلحة في فاتوآهي. واستنادا إلى المواد المعروضة عليها، تستطيع اللجنة إثبات أن الرائد رينادو كان حاضرا مع ما لا يقل عن ١١ من رجاله، و ١٠ من ضباط وحدة الشرطة الاحتياطية وبعض المدنيين. وتستطيع اللجنة أن تحدد بالاسم بعض أفراد هذه المجموعة، ولكن ليس جميعهم.

١١٧- **وتوصي اللجنة بالملاحقة القضائية للأشخاص التالية أسماؤهم: ألفريدو ألفيس رينادو، وروديانوس أنويت مارتينز، وليوبولدينو ميندونسا إكسبوستو، وغيلبرتو سوني**

موتـا، وأنترلـريلاو ريـبيرو غـوتيريس، الـذي يعـرف أيـضا باسـم أنـتيرو ريـلاو ريـبيرو، وألفيريــس خوابينــهو نورونهــا، وفيلومينــو برانكــو دي أراوخــو، وإناســيو ماريــا دا كونسيريساو مايا، وخوسيه دي جيسس ماريا، وأمارو دا كوستا، الذي يعرف أيضا باسم سوسار.

١١٨- وتوصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيق لإثبات مَن من رجال الرائد رينادو التاليـة أسمـاؤهم كـان موجـودا في فـاتوآهي: مـوازيس رامـوس، وبلاسـيدو ريبـيرو غونـسالفيس، وديولينـدو بـاروس، وأنطونيـو سـافيو، وفيلومينـو سـواريس مينيـزيس، وفرانسيسكو دي أوغوسطو، وغيلسون خوسيه أنطونيو دا سيلفا، وخوانينهو ماريا غـوتيريس، وخـواكيم بـاريتو، وخوسـيه غـوميز، وناتـالينو بـورغيس بيريـيرا، وأندريـه دا كوستا بينتو مارتينهو ألميدا، وألبيليو دا كوستا دي جيسوس، وفرانسيسكو زيمينيس ألفيس، وفيلسبرتو غراسيا، وداريو دا سيلفا ليونغ، ونيلسون غالوتشو، ونيكسون غالوتشو. كما توصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيق من أجل إثبات هوية الآخرين من ضباط وحدة الشرطة الاحتياطية والمدنيين الذين كانوا من أفراد المجموعة المهاجمة. وفي حال إثبات هذا التحقيق هوية هؤلاء الرجال، فإن اللجنة توصي بملاحقتهم قضائيا هم أيضا.

المواجهة المسلحة التي وقعت في تاسي تولو/تيبار يوم ٢٤ أيار/مايو

١١٩- تـشير الأدلـة المعروضـة علـى اللجنـة أن مـا يـصل إلى ٩ أشـخاص قتلـوا، وتعـرض ٣ لإصابات خطيرة من أسلحة نارية خلال المواجهة المسلحة في تاسي تولـو/تيبـار علـى النحـو المبين في الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أعلاه. وتثبت الأدلة الاشتباه المعقول في أفراد مجموعـة راي لـوس البالغ عددهم ٣١ فردا، وضباط من قوة الشرطة الوطنية مـن ليكويسا، ومـدنيين، بارتكـابهم جـرائم ضـد الحيـاة وضـد الأشـخاص خـلال هـذه المواجهـة الـتي وقعـت يـومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو. وتمكنت اللجنة من تحديـد هويـة بعض هـؤلاء الرجـال، لكـن لـيس كلـهم. واللجنـة على اقتناع بـأن أفـراد مجموعـة راي لـوس البـالغ عـددهم ٣١ فـردا، قـد تم تزويـدهم بالـسلاح والزي الرسمي، وتوجهوا إلى منطقة تيبار بناء على تعليمات من وزير الداخلية آنذاك روغيريـو لوباتو، على النحو المبين في الفقرتين ٨٨ و ٩١ أعلاه.

١٢٠ - وتوصـي اللجنـة بالملاحقـة القـضائية للأشـخاص التاليـة أسمـاؤهم، باعتبـارهم مـن أفراد مجموعة راي لوس: فيسينتي دا كونسيبساو، الذي يعرف أيضا باسم راي لوس، وماتيوس دوس سانتوس بيريـيرا، الـذي يعـرف أيـضا باسـم ماوراكـات، وليانـدرو لوبـاتو، الذي يعرف أيضا باسم غـري هارانـا. كمـا توصـي اللجنـة بالملاحقـة القـضائية للأشـخاص

التالية أسماؤهم، وهم من ضباط قوة الشرطة الوطنية في ليكويسا: ماريانو مارتينز سواريس، ومارتينهو بورغيس، وأبيليو دا سيلفا كروز، وأبونسو بينتو، ومانويل ماريا دوس سانتوس، وماتيوس سواريس، وأماديو سيلفا دوس سانتوس، وأنطونيو دا سيلفا، وأميريكو دا سيلفا، وكريسبين لوباتو، ولياندرو دوس سانتوس، وخوليو تيلمان، وألسينو لاي، وفرانسيسكو ريغو. كما توصي اللجنة بملاحقة روغيريو لوباتو قضائيا.

١٢١ - وتوصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيق من أجل إثبات هوية أفراد آخرين من مجموعة راي لوس والمدنيين الذين شكلوا المجموعة المهاجمة. وفي حال إثبات هذا التحقيق هوية هؤلاء الرجال، فإن اللجنة توصي بملاحقتهم قضائيا هم أيضا.

الهجوم على مقر إقامة العميد رواك يوم ٢٤ أيار/مايو

١٢٢ - تثبت الأدلة أن رجالا مسلحين بقيادة أبيليو ميسكويتا بدأوا الهجوم على مقر إقامة العميد رواك يوم ٢٤ أيار/مايو، على النحو المبين في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أعلاه. ولم تتمكن اللجنة من إثبات هوية جميع هؤلاء الرجال. وتثبت الأدلة المعروضة على اللجنة تورط عضو البرلمان لياندرو إسحق بقدر ما في الحادث. ونتيجة لهذا الحادث، قتل ضابط في قوة الشرطة الوطنية، وأصيب اثنان من جنود قوات الدفاع الوطنية.

١٢٣ - وتوصي اللجنة بالملاحقة القضائية للأشخاص التالية أسماؤهم: أبيليو ميسكويتا، وأرتور أفيلار بورغيس، وألميريندو دا كوستا، وبيدرو دا كوستا، وفالينتي أراوخو، وشخص ذُكر أن اسمه إلفيس.

١٢٤- وتوصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيقات من أجل تحديد هوية أفراد قوة الشرطة الوطنية الآخرين الموجودين تحت قيادة أبيليو ميسكويتا. وإن كان من الممكن تحديد هوية هؤلاء الرجال، فإن اللجنة توصي بملاحقتهم قضائيا هم أيضا. كما توصي اللجنة بإجراء المزيد من التحقيقات من أجل إثبات ما إذا كان لياندرو إسحق متورط في الجرائم المرتكبة تورطا جرميا.

إطلاق النار على أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ٢٥ أيار/مايو

١٢٥- يرد وصف حادث إطلاق النار على أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في الفقرات ٨٣ إلى ٨٥ أعلاه. وتلاحظ اللجنة أنه ليس ثمة أدلة على أن اغتيال ٨ أفراد من الشرطة وإصابة ٢٧ من ضباط الشرطة كان خارجا عن نطاق أعمال تلقائية قام بها أفراد لا يخضعون مطلقا لأوامر الهيكل الهرمي لقوات الدفاع التيمورية. **واللجنة مقتنعة، تحديدا، بأنه لا يمكن مساءلة العميد رواك عن الأعمال الخارجة على القانون التي قام بها جنود**

قوات الدفاع بعد وقف إطلاق النار. وتؤكد الأدلة أن هناك أسبابا معقولة لاتهام ستة جنود من قوات الدفاع بالقتل.

١٢٦- وتوصي اللجنة بمحاكمة الأشخاص التالية أسماؤهم: نيلسون فرانسيسكو سيريلو دا سيلفا، وفرانسيسكو أمارال، وأرميندو دا سيلفا، وباولينو دا كوستا، وخوزيه دا سيلفا، ورايموندو ماديرا.

إحراق منزل أسرة دا سيلفا في ٢٥ أيار/مايو

١٢٧- تعرب اللجنة عن اقتناعها بأن الأشخاص الذين أضرموا النار في منزل أسرة دا سيلفا قاموا بذلك وهم يعلمون أن هناك أشخاصا محاصرين في الداخل، وذلك على النحو المبين في الفقرة ٨٦ أعلاه. وقد أدى ذلك إلى مقتل ستة أشخاص. غير أن التحقيقات التي أجرتها اللجنة لم تحدد هوية أي من المشتبه بهم المحتملين. إلا أن تلك التحقيقات حددت أسماء ٢٧ شخصا معنيين أو جزءا من أسمائهم مما يستلزم إجراء مزيد من التحقيق.

١٢٨- وتوصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيقات لتحديد الهوية الكاملة للأشخاص التالية أسماؤهم واحتمال ضلوعهم في هذا الحادث: نائب قائد الشرطة لمنطقة إيموتين ماوكلاو، وباتريشيو دا سيلفا، وكارليتو سوسا غوتيريس، المعروف أيضا باسم كارلوتا سوريس، وسيباي غوتيريس، وجيرونيمو أنطونيو فريتاس، ولويس فريتاس، ونانـدو جيغير، ولويس ر. دا سيلفا، وموميتا كولو، وتينو لابي، وسيكار تيو موتين، وأليكس تيتو، وكاكو ماو، ولوتسيانو، وأماتا، وخوزيه، وفيسينتي، وإرنيستو، ومانويل، وتشيكيتو أو أكيتو، وفرناندو، وتشيباي، وإيدوكاي، وموميتا، وأروي، وتيتو.

حادث ميركادو لاما الذي وقع في ٢٥ أيار/مايو

١٢٩- تعرب اللجنة عن اقتناعها بأن أوان كياك ورجاله ضالعون في ارتكاب جرائم ضد الأشخاص والحياة عند حاجز الطريق الذي وضع على مقربة من ميركادو لاما عصر يوم ٢٥ أيار/مايو على النحو المبين في الفقرة ٨٧ أعلاه. ولم تتمكن اللجنة من تحديد الأسماء الكاملة لجميع المشتبه بهم.

١٣٠- وتوصي اللجنة بمحاكمة الأشخاص التالية أسماؤهم: أوان كياك، وبلاك، وماريتو دا كوستا، وألبرتو أوسو، وأنطونيو فيريلمو، وأنفونسو كودولاي، وأزي كويو، وكارليتو رامبو بونيفاسيو، وأغابيتو، ولاكي لاكي، وأوزيبي.

الجرائم المتصلة بالأسلحة

١٣١- تلاحظ اللجنة مع القلق حجم التوزيع غير المشروع وغير القانوني للأسلحة في تيمور - ليشتي. وتلاحظ اللجنة أيضا مع القلق إزاء التقاعس الذي تبديه الحكومة في التصدي لغياب الرقابة على الأسلحة داخل قوات الأمن التابعة لها، رغم وجود استخبارات موثوق بها تتعلق بحيازة الأسلحة ونقلها واستخدامها بصورة غير مشروعة و/أو غير قانونية. وثمة درجات متباينة للمسؤولية الجنائية فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالأسلحة، على نحو ما يتبين من اختلاف المدة القصوى للعقوبات التي يقررها القانون. ورغم أن مجرد الحيازة يعتبر جريمة، فإن الحيازة جريمة أقل خطورة بكثير من استعمال سلاح أو نقل سلاح أو أسلحة بصورة غير مشروعة. وهذا هو الشأن بوجه خاص فيما يتعلق بالأشخاص الذين حصلوا على أسلحة من قوات الدفاع ثم أعادوها في وقت لاحق. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بممارسة السلطة التقديرية للادعاء فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالأسلحة التي ارتكبت خلال أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو وبألاّ يحاكم سوى الأشخاص المشتبه بهم بدرجة معقولة في ارتكاب جرائم أخطر متصلة بالأسلحة.

١٣٢- **أسلحة قوة الشرطة الوطنية**. ترد الأدلة المتعلقة بنقل أسلحة قوة الشرطة الوطنية وحيازتها واستخدامها بصورة غير مشروعة في الفقرات ٨٨ إلى ٩٤. **وتوصي اللجنة بمحاكمة الأشخاص التالية أسماؤهم فيما يتعلق بحيازة أسلحة قوة الشرطة الوطنية واستخدامها ونقلها بصورة غير مشروعة في ٨ أيار/مايو و/أو ٢١ أيار/مايو: روجيريو لوباتو، وأوزيبيو سالسينها، وأنطونيو دا كروز، وفيسينتي دا كونسيتشاو، المعروف أيضا باسم راي لوس، وماتوس دوس سانتوس بيريرا، المعروف أيضا باسم ماوراكان، وليوناردو لوباتو، المعروف أيضا باسم غري هارانا، وأنطونيو لورديس، المعروف أيضا باسم ٥٥، وماركوس دا سيلفا بيدادي، المعروف أيضا باسم لابادا، وفرانسيسكو، وسانتا كروز. وتوصي اللجنة أيضا بإجراء مزيد من التحقيقات لتحديد هوية جميع الأشخاص الضالعين في هذه الجرائم.**

١٣٣- وفيما يتعلق برئيس الوزراء السابق، لا تملك اللجنة أي أدلة يمكن لها أن توصي بناء عليها بمحاكمة مرعي الكتيري للضلوع في نقل الأسلحة أو حيازتها أو استخدامها بصورة غير مشروعة. غير أنه قدمت للجنة معلومات تبعث على الاشتباه في أن مرعي الكتيري كان على علم بقيام روجيريو لوباتو بتسليح المدنيين بصورة غير مشروعة بأسلحة قوة الشرطة الوطنية. **وبناء على ذلك، توصى اللجنة بإجراء مزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كان مرعي الكتيري يتحمل أي مسؤولية جنائية فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالأسلحة.**

١٣٤- **أسلحة قوات الدفاع الوطنية التيمورية.** ترد الأدلة المتعلقة بنقل أسلحة قوات الدفاع الوطنية التيمورية وحيازتها واستخدامها بصورة غير مشروعة في الفقرتين ٩٥ و ٩٦ وتبين أن تلك الأسلحة كانت توزع بعلم و/أو موافقة الأشخاص التالية أسماؤهم: **روكي رودريغيز، وتاور ماتان رواك، وتيتو دا كوستا كريستوفاو، المعروف أيضا باسم ليري أنان تيمور، ومانويل فريتاس، المعروف أيضا باسم ماو بوتي، ودومينغوس راوول، المعروف أيضا باسم راتي لايك فالور. وتوصي اللجنة كذلك بمحاكمة هؤلاء الأشخاص بتهمة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة. وتوصي اللجنة أيضا بألا يحاكم من بين الأشخاص الذين تلقوا أسلحة قوات الدفاع التيمورية في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو سوى الأشخاص الذين استخدموا هذه الأسلحة لاحقا في أنشطة إجرامية.** ومن هؤلاء الأشخاص، على سبيل المثال، أوان كياك، الذي استخدم سلاحا من أسلحة قوات الدفاع خلال حادث ميركادو لاما في ٢٥ أيار/مايو. وفي حالة اتخاذ قرار بمحاكمة جميع الأفراد الذين تسلموا أسلحة بتهمة الحيازة غير المشروعة، فإن بحوزة اللجنة سجلات تحدد هوية هؤلاء الأشخاص.

جيم - المسؤولية المؤسسية

١ - الإطار النظري للمسؤولية المؤسسية

١٣٥- لا يمكن النظر إلى أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو بمعزل عن بعضهما البعض. فقد وقعت في سياق اتسم بنقاط ضعف مؤسسية خاصة وبقرارات كان يتخذها من يشغلون مناصب السلطة. ويبحث هذا الفرع إسهام تلك العوامل في أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، تستند اللجنة إلى جانبين من ولايتها، هما: أولا، ''تحديد المسائل التي أسهمت في الأزمة''، وثانيا ''إيضاح المسؤولية'' عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة كانت تدرك أن ولايتها تشمل المسؤولية الفردية والمسؤولية المؤسسية على السواء. ويُعتبر المسؤولية المؤسسية متصلة بما يُعزى إلى المؤسسات من إجراءات اتخذتها أو أهملت اتخاذها وأسهمت فعليا في الأحداث. وتولى عناية خاصة لقطاع الأمن. ويجري أيضا بحث الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والرئيس ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

١٣٦- وتدرك اللجنة أن تيمور - ليشتي ما زالت ديمقراطية فتية. ومؤسساتها آخذة في التطور وتعاني بشدة من قلة الموارد. غير أن عدم سيادة القانون وغياب المساءلة كانا من الأسباب الجوهرية لأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. فقد تفككت هياكل الحكم والتسلسلات القيادية القائمة أو جرى تخطيها. وأصبحت الأدوار والمسؤوليات غامضة.

وكـان الـسعي إلى إيجـاد الحلـول يجـري خـارج نطـاق الإطـار القـانوني القـائم. وبـرزت أوجـه الضعف والانقسامات المؤسسية داخل المؤسسات وفيما بينـها وأسـفرت في آخـر المطـاف عـن مواجهة مفتوحة بين قوة الشرطة الوطنية وقوات الدفاع في ٢٥ أيار/مايو.

٢ – الإطار الشامل لقطاع الأمن

١٣٧– ليس لتيمـور – ليشتي إطـار للأمـن الـوطني. وتـضطلع كـل مـن قـوة الـشرطة الوطنيـة وقـوات الـدفاع بولايـة خاصـة بموجـب الدسـتور. ورغـم سـن قـوانين تـنظم أنـشطة هـاتين المؤسـستين، فمـا زال الإطـار التنظيمـي غـير شـامل. وباسـتثناء المنتـدى العـام لمجلـس الـوزراء، توضع سياسات قطاع الأمن بدرجة كبيرة داخل المؤسـسات ولـيس مـن جانـب هيئـة تنـسيقية أو وفقـا لخطـة عامـة. ويوجـد المجلـس الأعلـى للـدفاع والأمـن كهيئـة استـشارية للـرئيس لكنـه لا يملـك سـلطة تقريـر الـسياسات. وتُعتمـد التـشريعات الأساسـية في شـكل مراسـيم حكوميـة وليس من جانب البرلمان. وهذا يحـد مـن فـرص المناقـشة العامـة. وتـرى اللجنـة أن الافتقـار إلى إطار للأمن الوطني لتوجيه القوات النظامية على النحـو اللائـق يـسهم في نقـص فعاليـة التنـسيق والتعاون بين قوات الدفاع وقوة الشرطة الوطنية.

١٣٨– وقـد كـان التـوتر سـائدا بـين قـوة الـشرطة الوطنيـة وقـوات الـدفاع قبـل أحـداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. ففـي عـام ٢٠٠٤، علـى سـبيل المثـال، شنـت قـوات الـدفاع هجومـا على مركز للشرطة في لـوس بـالوس. وشـكل هـذا موضـوع تقريـر أعدتـه لجنـة تحقيـق مـستقلة أنشأها الرئيس (تقرير لوس بالوس). ومن بين عوامل الإثـارة الـتي أججـت التـوتر التباينـات في شروط الخدمة، واختلاف مستويات توفير الموارد (حيث أن قوة الشرطة الوطنيـة تتلقـى دعمـا دوليا أكبر) وإنشاء وحدات متخصصة داخل قوة الشرطة تضطلع بمهام شبه عسكرية. وكـان الشقاق بين المؤسستين يعتبر في السابق دالا على ولاءين مختلفين: ولاء قـوات الـدفاع للـرئيس وولاء قـوة الـشرطة الوطنيـة لـرئيس الـوزراء. وكـشفت أحـداث نيـسان/أبريـل وأيـار/مـايو انقسامات أكثر عمقا داخل كل من القوتين وفيما بينهما. فلا قوة الشرطة الوطنية ولا قـوات الـدفاع تمثـل مؤسـسة متجانـسة؛ وكانـت هنـاك علاقـات مهمـة بـين الأفـراد أو المجموعـات وفيما بين كيانات المؤسستين كلتيهما.

٣ – قوات الدفاع الوطنية التيمورية

(أ) الهيكل والتكوين

١٣٩– أُنشئت قوات الدفاع الوطنية التيمورية أصلا من صفوف قـدامى المحـاربين في القـوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمـور الـشرقية. وكـان ٥٦ في المائـة مـن الأشـخاص المعينـين في أول الأمـر منحـدرين مـن الـشرق. ونتيجـة لاسـتراتيجية مقـصودة وضـعها القائـد الأعلـى لقـوات

الدفاع لمعالجة هذا الاختلال في التوازن هذا، أصبح التكوين بحلول عام ٢٠٠٦ يعكس معدلا وطنيا نسبته ٣٥ في المائة من الشرقيين و ٦٥ في المائة من الغربيين. غير أن تمثيل الشرقيين ظل زائدا بقليل بين الضباط، وكان يشكل حوالي ٥٠ في المائة من التعيينات. وانخفض قوام القوات من ٤٣٥ ١ فردا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٧١٥ فردا نتيجة أحداث وقعت في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. وفي القوة الحالية، قدم ٧٢ في المائة من الأفراد من مقاطعات شرقية. وتشمل قوات الدفاع هيئة الأركان ووحدة للشرطة العسكرية والكتيبتان الأولى والثانية وعنصرا بحريا، فضلا عن وحدات الدعم اللوجستي والاتصالات.

١٤٠- وتوجد رقابة مدنية على قوات الدفاع تتمثل في وزير الدفاع مدعوما بوزارة. ومن الناحية العملية تتسم الوزارة بمحدوديتها. وقد حصلت على إذن بوظائف للخدمة المدنية عددها ١٨ وظيفة في عام ٢٠٠٤، لكن ليس لديها حاليا سوى أربعة موظفين وطنيين ومستشار دولي واحد. ولا توجد سياسة دفاعية لتوجيه تطوير القوات. ويوجد إطار تشريعي أساسي في شكل تشريعات لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقانون الأساسي لقوات الدفاع الوطنية التيمورية ومختلف الأوامر الإدارية. ولم تقدم إلى مجلس الوزراء مجموعة أكثر شمولا من مشاريع القوانين إلا عقب الأزمة. وتلاحظ اللجنة أن العديد من التوصيات المقدمة في تقرير لوس بالوس فيما يتعلق بتعزيز نظم قوات الدفاع ما زالت غير منفذة.

(ب) مسألة المحاربين القدماء ومسألة الشرق والغرب داخل قوات الدفاع

١٤١- كانت توجد انقسامات داخل قوات الدفاع قبل أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. ولاحظ تقرير لوس بالوس المشاكل القائمة في العلاقة بين المحاربين القدامى والمجندين الجدد. وعلى ما يبدو، فإنه نتيجة لعوامل تتصل بمركز المحاربين القدامى وأعمارهم وصحتهم، منح المحاربون الأكبر سنا تعيينات ثابتة تفضيلية. وفي سياق فرط تمثيل الأعضاء السابقين في القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية من الشرقيين في رتب الضباط، أصبحت الخلافات تختلط بسهولة مع المنازعات المتصلة بالشرق والغرب. واتخذت قوات الدفاع بعض الإجراءات لزيادة شفافية العمليات، بما في ذلك العمل بسياسة جديدة للترقية. وفي إطار هذه السياسية، فإن ثمانية نقباء وملازمين شرقيين على الأقل لم يحصلوا على ترقية بسبب الإخلال بالنظام وغيرها من الشواغل، بينما اعتُبر ستة على الأقل من الضباط الغربيين من ذوي الجدارة، ومن ثم حصلوا على ترقية. غير أن الانشقاقات ظلت مستمرة داخل قوات الدفاع.

(ج) ضعف آليات المساءلة

١٤٢- لدى قوات الدفاع التيمورية مدونة للانضباط العسكري تفصِّل الإجراءات المتعلقة بمخالفات الانضباط في الخدمة وأحكاما تدخل في نطاق قانونها التنظيمي فيما يتعلق بخضوع أعضاء قوات الدفاع للمحاكمة على ارتكاب جرائم. غير أنه لم يعرض على المحاكم سوى

عدد قليل من قضايا السلوك الإجرامي المزعوم وتعاني العمليات التأديبية الداخلية من التأخير وعدم الشفافية.

(د) معالجة الالتماس وفصل مقدمي الالتماس

١٤٣- ساهمت طريقة معالجة مظالم مقدمي الالتماس بشكل كبير في الأزمة. وبدون الحاجة إلى التوصل إلى أي استنتاج نهائي بشأن حيثيات مطالبات مقدمي الالتماس، يتضح للجنة أنه كانت ثمة عيوب كبيرة فيما يتعلق بالمعالجة المؤسسية لهذه المسائل. فأولا، فإن الافتقار إلى إجراءات ثابتة وشفافة للمظالم/الانتصاف من المظالم كان يشكل عائقا كبيرا أمام قدرة المؤسسة على الاستجابة للشكاوى الداخلية في حينها. وكان هذا هو الشأن بالأخص فيما يتعلق بالشكاوى المتصلة بالتمييز المنهجي من جانب من يشغلون مناصب قيادية. ورغم أن قيادة قوات الدفاع تشدد على أهمية التسلسل الهرمي للقيادة للنظر في الشكاوى، فإنه على ما يبدو لم تكن هناك إجراءات ثابتة تفصيلية تنظم كيفية النظر في الشكاوى واستعراضها بشكل رسمي. وثانيا، كان بطء رد الفعل المؤسسي داخل قوات الدفاع الكامن في الاعتراض المبدئي على كل من ''شكل'' الالتماس بوصفه وثيقة غير موقعة وتوجيهه أولا إلى الرئيس يعني ضياع فرصة التدخل السريع. وأُنشئت لجنة تحقيق في شباط/فبراير. غير أن عضويتها كانت تشمل أشخاصا ذكر مقدمو الالتماس أنهم ضالعون في السلوك التمييزي. وفي ظل غياب توافق للآراء بين مقدمي الالتماس وقوات الدفاع فيما يتعلق بالسبل المناسبة لإجراء التحقيق، فشلت العملية وترك مقدمو الالتماس ثكناتهم. وأدى هذا إلى إعلان الفصل الجماعي لمقدمي الالتماس في آذار/مارس.

١٤٤- ورغم أن اللجنة تدرك أن قائد قوة الدفاع كان يواجه إضرابا جماعيا للأفراد وضرورة الحفاظ على انضباط القوة، فإنها تلاحظ التباينات الكبيرة بين الإجراءات التي اتخذها والإجراءات التي ينص عليها القانون(٣). وأعلن قائد قوة الدفاع للعموم في ١٦ آذار/مارس أنه يتعين اعتبار مقدمي الالتماس مدنيين ابتداء من ١ آذار/مارس. وفوضت

---

(٣) بمقتضى المرسوم بقانون التيموري المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ والمتعلق بالهيكل الأساسي للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية – قوة الدفاع لتيمور الشرقية (المرسوم بقانون ٢٠٠٤/٧)، كان هناك اعتماد مستمر على الترتيبات التأديبية المتخذة بموجب قوانين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبمقتضى نظام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المتعلق بإنشاء قوة دفاعية لتيمور – ليشتي (النظام ٢٠٠١/١)، وُضعت أسس فصل الضباط، غير أنه كان يتعين توضيح الإجراءات من خلال أمر إداري لاحق. أما عن الرتب الأخرى، فقد تُركت الأسس والإجراءات إلى حين إصدار أمر إداري لاحق. وأصدر قائد قوة الدفاع أوامر إدارية لكلا الغرضين، للضباط: الأمر الإداري للموظفين ٠١٥، المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ وللرتب الأخرى: الأمر الإداري للموظفين ٠٠٣، المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

قوة الدفاع إلى المستشار القانوني لمجلس الوزراء المعين تعيينا دوليا مسألة تقديم المشورة القانونية. فلم يكن هناك مستشار قانوني داخل قوات الدفاع أو الوزارة. ووُضعت المشورة القانونية في صيغتها النهائية في ٢٠ آذار/مارس. وليس من الواضح ما إذا كان قرار قائد قوة الدفاع قد اتخذ قبل تقديم المشورة القانونية أو بعده. وخلصت المشورة إلى أنه يمكن اعتبار أن مقدمي الالتماس قد تركوا وظائفهم بصورة طوعية وأوصت بإجراء عملية فردية للتسريح. وأُرفقت هذه المشورة برسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس موجهة من قائد قوات الدفاع إلى وزير الدفاع أُبلغ فيها الوزير بالنتيجة. وذكر مقدمو الالتماس أهم علموا بالقرار من خلال وسائط الإعلام. وفي حين أن وزير الدفاع اعتبر تسريح مقدمي الالتماس ينم عن كرم، حيث كان من الممكن بدلا من ذلك اتهامهم بالتمرد، كان هناك غياب واضح لمراعاة الأصول القانونية. فالأوامر الإدارية التي تنظم التسريح تنص على النظر في القضايا الفردية على أسس خاصة، وعلى اختلاف متخذي القرارات بالنسبة لعمليات التسريح الخاصة بالضباط عن متخذي القرارات بالنسبة للرتب الأخرى، وعلى وضع إجراءات للإخطار عن طريق قائدي الوحدات. كما يُنظر إلى حالات الاستقالة باعتبارها خاضعة لإجراءات التسريح هذه. **وترى اللجنة أن قرار التسريح الذي اتخذ دون اتباع الإجراءات المناسبة ساهم بشكل كبير في زيادة التوتر وأظهر نقاط ضعف مؤسسية كبيرة.**

(هـ) أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦

الاستعانة بقوات الدفاع الوطنية التيمورية

١٤٥- **عندما دعيت قوات الدفاع إلى تقديم المساعدة العسكرية للسلطة المدنية (العملية الواردة في الفقرات ١٦٣-١٦٦)، لم تكن هذه القوات مستعدة للقيام بهذه المهمة. وتخلص اللجنة إلى أن المسؤولية عن هذا الأمر تقع على عاتق وزير الدفاع وقائد قوة الدفاع.** فوسائل الاضطلاع بهذه العمليات لم تفصَّل بصورة شاملة في صكوك، و لم تكن هناك سوى الأحكام العامة الواردة في القانون الأساسي. و لم تقم الوحدات التنفيذية التابعة لقوات الدفاع بعمليات التدريب إلى جانب قوة الشرطة الوطنية. وتركّز تدريب قوات الدفاع على الأعمال ذات الصلة بالدفاع الوطني و لم يشمل مهام إنفاذ القانون على الصعيد المدني. وقبل عملية النشر في ٢٨ نيسان/أبريل، أسفر عطل في نظم الاتصالات عن سفر قوافل مركبات قوات الدفاع بصورة متكررة عبر منطقتي راي كوتو وتاسي تولو. وكانت الأوامر الخاصة بالنشر تنقل شفويا، مما يفتح المجال للتشوش. و لم يكن القادة في مواقع النشر المنفصلة مجهزين بالمعدات اللازمة للاتصال فيما بينهم، سوى بإيفاد السعاة أو دوريات تتنقل بالمركبات. وخلال النشر كان العدد الكبير للطلقات النارية التي استخدمها الجنود هو

ما جعل المجتمع المحلي يعتقد بصحة الإشاعات القائلة بوقوع أعمال قتل جماعي، وزاد من حدة العداء تجاه قوات الدفاع.

١٤٦ - وظهرت أيضا مسائل تتصل بالتنسيق في نشر قوات الدفاع في منطقة فاتوآهي في ٢٣ أيار/مايو. وعلى الرغم من حضور كبار أعضاء قوات الدفاع اجتماعا تنسيقيا مع قوة الشرطة الوطنية في صباح يوم إجراء الدورية المشتركة المقررة، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بمكان الرائد رينادو لم تبلغ، فيما يبدو، إلى جنود قوات الدفاع الآخرين الذين مضوا بالفعل لإجراء الدورية المشتركة.

نقل الأسلحة إلى المدنيين

١٤٧ - يرد وصف في الفقرتين ٩٥ و ٩٦ أعلاه لعملية نقل أسلحة قوات الدفاع. **وتستنتج اللجنة أن إقدام الوزير ورئيس قوة الدفاع على تسليح المدنيين كان دون إذن قانوني، وأوجد حالة من الخطر المحتمل الجسيم**. وهذا الخطر قد وقع في حادثة مركادو لاما، الوارد وصفها في الفقرة ٨٧.

المواجهة المسلحة يوم ٢٥ أيار/مايو بين قوات الدفاع وقوات الشرطة الوطنية

١٤٨ - بحلول ٢٥ أيار/مايو، اعتبرت قيادة قوات الدفاع أن قواتها تخضع لحملة من الهجوم من جانب قوات الشرطة الوطنية. وقد ردت على ذلك ردا عسكريا. ويجب النظر إلى المواجهة المسلحة التي وقعت يوم ٢٥ أيار/مايو في ضوء ما يوجد من افتقار إلى التنسيق والاتصال بين قوات الشرطة الوطنية وقوات الدفاع. بيد أنه من الواضح أيضا أن قيادة قوات الدفاع اتخذت خطوات محدودة للتحقق من مدى الخطر الذي يشكله ذلك الهجوم أو لاستخدام طرق غير عسكرية لإنهاء الخطر المتصور حدوثه. وفي ٢٥ أيار/مايو، لم تحاول القيادة العليا لقوات الدفاع أن تتصل بشأن هذه الحادثة مع أولئك المسؤولين في قيادة العمليات لقوات الشرطة الوطنية، أو لإشراك رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية في حسم هذه القضية. **وترى اللجنة أنه كان من واجب رئيس قوة الدفاع أن يستنفد جميع السبل سواء لمنع أو وقف المواجهة مع قوات الشرطة الوطنية.**

٤ - قوات الشرطة الوطنية التيمورية

(أ) هيكل وتكوين قوات الشرطة الوطنية التيمورية

١٤٩ - أنشئت قوات الشرطة الوطنية التيمورية في آب/أغسطس ٢٠٠١ أثناء فترة الإدارة التي تولتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. واحتفظت الأمم المتحدة بسلطة

تنفيذية على حفظ النظام والأمن حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وعند هذه المرحلة تم تسليم الأمور إلى القائد العام لقوات الشرطة الوطنية. ومن بين العدد الأولي للمجندين والبالغ ٠٠٠ ٢، كان ٣٧٠ منهم يتبعون من قبل قوات الشرطة الإندونيسية. وبحلول عام ٢٠٠٦، ارتفع عدد ضباط قوات الشرطة الوطنية إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٣. إضافة إلى التشكيلات الخاصة بالمناطق، توجد لدى قوات الشرطة الوطنية دائرة استخبارات الشرطة، ودائرة للهجرة وثلاث وحدات للشرطة الخاصة – وحدة الاستجابة السريعة، ووحدة دوريات الحدود، ووحدة الشرطة الاحتياطية – وعدد من الوحدات الفرعية. ويتم توفير الرقابة المدنية من خلال وزير الداخلية والوزارة، رغم أن الوزارة يوجد بها عدد ضباط الشرطة أكثر من المدنيين. ويقرر المرسوم بقانون بشأن القانون الأساسي للشرطة الوطنية أن القائد العام لهذه الشرطة (وقوات الشرطة الوطنية التيمورية) ''يخضع'' لوزير الداخلية وهو ملزم صراحة بتنفيذ أوامر الوزير.

(ب) الشقاق الحزبي والتسييس

١٥٠ – كانت قوات الشرطة الوطنية تتسم بالضعف قبل شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكانت سمة الضعف تتصل بالشواغل حول مستوى المهارات الفنية لضباط قوات الشرطة الذين كانت فترة تدريبهم قصيرة نسبيا وتتم على فترات متقطعة، ليس هذا فحسب، بل إن سمة الضعف تعقدت أيضا بالشقاق الحزبي والتسييس في المؤسسة. وظهرت تكتلات على أساس الهويات السابقة (شرطة إندونيسية سابقة، أو معارضة سابقة، أو طلبة جامعة إندونيسيون سابقا)، وتجمعت تلك التكتلات حول كبار القواد. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن قوات الشرطة أصبحت منقسمة ومسيَّسة نتيجة لتصرفات وزير الداخلية. وقيل إن هذه التصرفات اتخذت شكل إصدار أوامر تنفيذية (بما فيها لأغراض شخصية أو سياسية حزبية)، مما يقوض التسلسل القيادي، ومعالجة الإجراءات التأديبية بشكل انتقائي. ونتيجة لذلك، ظهر هيكل قيادة موازية. وتكونت تكتلات أخرى داخل قوات الشرطة قائمة على علاقتها مع الوزير. وظهر بعض التوتر بين مقاطعات الشرق والغرب داخل قوات الشرطة قبل ظهور الأزمة. وأثيرت مخاوف في الحوار الوطني المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي السنة نفسها، قام بتشكيل حركة الحزب الوطني ٨٠ ضابطا تابعين لقوات الشرطة الوطنية وينتمون للمقاطعات الشرقية. وكانت الحركة تنتقد علنا مؤسسة الشرطة وقائدها العام. وأدى هذا إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بسبب ''عدم الولاء'' ضد حوالي ٢١ ضابطا تابعا لقوات الشرطة. وأوصى وزير الداخلية أيضا بتنحية نائب القائد (للشؤون الإدارية) من منصبه رغم أنه

لم يخضع لإجراء تأديبي. ومن ثم، شهدت قوات الشرطة، عندما جاء وقت الأزمة، تمزقات كبيرة.

(ج) **ضعف نظم المساءلة**

١٥١ - في مواجهة الشكاوى المتكررة من سوء سلوك ضباط تابعين لقوة الشرطة، وجهت قوة الشرطة اهتماما إلى تعزيز نظم المساءلة الداخلية. وأنشئ مكتب آداب المهنة وإدارة التفتيش داخل وزارة الداخلية. ومع ذلك انهارت هذه الإجراءات بسبب نقص الموارد والتدخل السياسي. وكان كثير من الضباط التابعين لقوات الشرطة والواردة أسماؤهم في الفرع رابعا على أنهم من المشتبه بهم بدرجة معقولة بارتكاب سلوك إجرامي أثناء الأحداث، قد تعرضوا من قبل لشكاوى تأديبية متكررة. وفرضت عليهم عقوبات خفيفة نسبيا.

(د) **أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦**

تصدي الشرطة للمظاهرة وأحداث نيسان/أبريل

١٥٢ - يرد في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ أعلاه وصف للأحداث ذات الصلة بتصدي الشرطة للعنف الذي وقع عند قصر الحكومة يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. **وترى اللجنة أن المعالجة العملية لهذا العنف اتسمت بالقصور**. فرغم أن قيادة قوات الشرطة تلقت تأكيدات بمسيرة مظاهرة سلمية من مقدمي الالتماس، كانت طبيعة المظاهرة والتوترات المتصاعدة في ٢٨ نيسان/أبريل تسوّغ استعداد الشرطة بشكل أقوى.

١٥٣ - وقد كان هناك عدد غير كاف من ضباط الشرطة في قصر الحكومة. وعندما نسب العنف، كانت موارد الشرطة تقتصر على وجود فصيلة تابعة لفرقة عمل ديلي، و ١٦ ضابطا من وحدة الاستجابة السريعة وبعض الضباط المحليين التابعين لقوات الشرطة. ونظرا لعدم وجود تخطيط لمواجهة حالات الطوارئ وميل الضباط من ذوي الرتب الأدنى إلى الاعتماد على القيادات العليا، كان موقف ضباط قوات الشرطة في الموقع غير واضح إزاء مسؤولياتهم العملية، في غياب تلك القيادات العليا. وفي مقر الشرطة، ساهم التدخل العصبي من وزير الداخلية، بما في ذلك سحب الأسلحة من مستودعات السلاح، في ظهور جو من الفزع.

١٥٤ - وكان كثير من ضباط الشرطة الموجودين في موقع المظاهرة يفتقرون إلى المعدات الكافية للقيام بمهام وظائفهم. فالضباط النظاميون التابعون لقوات الشرطة الوطنية لم يكن لديهم سوى أسلحتهم. وضباط وحدة الاستجابة السريعة لم يكن لديهم معدات مكافحة الشغب. وكان لدى بعض الضباط فحسب أقنعة واقية عندما استخدم الغاز المسيل للدموع. كما أن معدات الاستقبال اللاسلكية لم تكن تعمل بكفاءة، مما قيد بشكل شديد الاتصالات

اللاسلكية، وكان القادة غير قادرين على إرسال أوامرهم التنفيذية بكفاءة. كما أن المعلومات الاستخبارية المتلقاة عن طريق وحدة استخبارات الشرطة لم تعالج ولم تستخدم بشكل صحيح فيما يبدو. وكان من الملحوظ في تصدي قوات الشرطة لحوادث العنف في كومورو وجود افتقار مماثل إلى التمسك والتوحد.

١٥٥ - وتلاحظ اللجنة أن قيادة قوات الشرطة لم تبدأ أي تحقيق على الفور. وقال الجنرال مارتينز للجنة إنه طلب من كبار الضباط إعداد تقارير في هذا الشأن بيد أنه لم تقدم إليه أي تقارير. وهذا المستوى من خلل الأداء بدوره يعني أن المؤسسة ليس لديها آلية لتساعدها على تصحيح نفسها، أو لإعطاء الناس الثقة بأن العيوب أو سوء السلوك الفردي سوف يعالج. وقد تنامى شعور هائل بعدم الثقة داخل وخارج قوات الشرطة إزاء الأسباب الكامنة وراء الفشل. وعمل هذا الشعور بعدم الثقة على زيادة تمزق قوات الشرطة الضعيفة بالفعل.

الأحداث التي وقعت في غلينو يوم ٨ أيار/مايو

١٥٦ - في ضوء السياق المبين في الفقرة ٦١ أعلاه، ترى اللجنة أن القرارات التنفيذية التي اتخذت تصديا للحالة كانت تتسم بالقصور. وكان نشر ستة أفراد من وحدة الاستجابة السريعة قرارا موضع ارتياب في ضوء حالة التوتر التي أحاطت بالشرطة في المنطقة الشرقية ووحدة الاستجابة السريعة بعد أحداث ٢٨ نيسان/أبريل. فالعدد الصغير نسبيا من الشرطة الموجودة بالفعل لم يحاول تفتيش الحشود بحثا عن الأسلحة أو اتخاذ أي إجراء وقائي آخر، مثل إقامة طوق أمني. وعندما ذهب بابو، نائب القائد (المسؤول عن العمليات) إلى غلينو، كان برفقته عدد صغير من ضباط الشرطة. وساهمت قلة الإجراءات الاحتياطية المتخذة لحماية الضباط غير المسلحين التابعين لوحدة الاستجابة السريعة من المنطقة الشرقية فيما حدث بعد ذلك، حيث أصيب ضابط بجراح ولقي ضابط آخر مصرعه.

١٥٧ - وتستنتج اللجنة أن القائد العام لقوة الشرطة الوطنية التيمورية، بصفته المسؤول الذي يتحمل المسؤولية عن العمليات اليومية لقوة الشرطة المذكورة، إنما يتحمل المسؤولية الرئيسية عن أوجه القصور في التنفيذ من جانب قوات الشرطة الوطنية التيمورية فيما يتعلق بأحداث ٢٨ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو. بيد أن هذه التصرفات لا يمكن عزلها عن أوجه الضعف والانقسامات السابقة داخل قوات الشرطة. وفي هذا السياق، تخلص اللجنة كذلك إلى أن المسؤولية تقع أيضا على وزير الداخلية بسبب إخفاقه في معالجة هذه المسائل.

انهيار التسلسل القيادي لقوات الشرطة وأحداث الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو

١٥٨ – شهد شهرا نيسان/أبريل وأيار/مايو انهيار التسلسل القيادي في قوات الشرطة. علما بأن الأحداث التي وقعت في غلينو، وخصوصا ما أسفرت عنه من ارتياب بأن قرارات القيادة التي اتخذتها قيادة قوات الشرطة كانت وراءها دوافع من مشاعر متعاطفة مع المنحدرين من الغرب، قد أدت إلى تعميق التوتر بين مناطق الشرق والغرب داخل قوات الشرطة. وفي هذا الوقت، أصدر القائد العام، مارتينز، أوامره إلى نائب المفوض (المعني بالعمليات) بالبقاء في غلينو من أجل سلامته. وهكذا فإنه لم يكن موجودا لقيادة العمليات. وتوقف نائب القائد (للشؤون الإدارية) عن ممارسة واجبه بعد ذلك بقليل. وكان القائد العام لقوات الشرطة متغيبا بسبب المرض لفترة في شهر أيار/مايو. وفي ٢٤ أيار/مايو، تخلى القائد العام عن منصبه، وغادر ديلي وأصبح على غير اتصال بالآخرين. وحدث هذا بعد أن أُبلغ بأن قوات الدفاع الوطنية التيمورية ستقوم بهجوم وأنه هو أحد الأهداف. وأخذ القائد العام معه حوالي ١٠ من رجال شرطة الأمن المدججين بالسلاح. وهكذا، لم تكن هناك اعتبارا من ٢٤ أيار/مايو قيادة عليا مسيطرة على قوات الشرطة أو موجودة لإصدار توجيهات.

١٥٩ – وقد تناولت اللجنة موضوع مغادرة الشرطة التنفيذية من قوات الشرطة الوطنية التيمورية في الفقرة ٤٧ أعلاه. وترى اللجنة أن هذا الإجراء يتصل اتصالا مباشرا بالشقاق الحزبي الموجود سابقا داخل قوات الشرطة. ويبدو أن القائد العام نفسه فقد الثقة في الضباط الشرقيين في أوائل شهر أيار/مايو، كما يتبدى من الإذن الذي أصدره بإعادة توزيع الأسلحة نصف الآلية على الضباط الغربيين في قوات الشرطة، وإجراء تدريب منفصل ”لأهل الثقة“ منهم. وقد أدى هذا إلى تعزيز التوتر بين مناطق الشرق والغرب وإلى الاختلالات القائمة داخل قوات الشرطة. علما بأن عدم قيام قيادة قوات الشرطة بالمعاقبة على الهجمات التي وقعت يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو الضالع فيها بعض ضباط من قوات الشرطة، يرجع إلى انهيار التسلسل القيادي، والشقاق الحزبي القائم وإلى محدودية المساءلة في السابق. **وترى اللجنة أن تخلي القائد العام لقوات الشرطة عن منصبه يوم ٢٤ أيار/مايو يمثل تقصيرا خطيرا في أداء واجبه حيث ترك قوة الشرطة تعمل دون الاستفادة من قيادة عليا. كما ترى اللجنة أن وزير الداخلية لم يتخذ خطوات كافية للتصدي للانهيار في التسلسل القيادي في ممارسة مهامه الوظيفية باعتباره الرئيس السياسي لقوات الشرطة.**

تسليح المدنيين والتسليح المخالف للأصول لقوات الشرطة

١٦٠ – قام وزير الداخلية، على نحو ما جاء في الفقرات من ٨٩ إلى ٩٤ أعلاه، بتسليح المدنيين، الذين ادُّعي فيما بعد أن بعضهم قد شارك بشكل غير مشروع في ارتكاب أفعال إجرامية. وكان مارتينز القائد العام أيضا ضالعا في إعادة توزيع الأسلحة على الضباط

الغربيين وسحب الأسلحة من مخازن السلاح الوطنية التابعة لقوات الشرطة دون علم الضابط المسؤول عن مخازن الأسلحة، على النحو المبين في الفقرة ٩٧. **ويثير هذا الأمر لدى اللجنة قلقا بالغا لأنه على الرغم من وجود حد أدنى من الإجراءات الرسمية لسحب الأسلحة من المخزن، فقد تجاهل وزير الداخلية والقائد العام كلاهما هذه الإجراءات. ويعتبر عدم إجراء عمليات تفقدية أو إقامة توازنات إزاء مسألة خطيرة مثل الرقابة على الأسلحة قصورا مؤسسيا كبيرا. ويجب أن تعزى المسؤولية عن ذلك إلى وزير الداخلية والقائد العام لقوات الشرطة الوطنية التيمورية.**

٥ – الحكومة

١٦١ – كما يتضح من الفروع السابقة من هذا التقرير فإن المسؤولية الرئيسية عن المشاكل الداخلية لقوات الدفاع، والشرطة الوطنية، تقع على عاتق القائمين بقيادة العمليات والوزارات ذات الصلة. ومع ذلك فإن الحكومة، باعتبارها السلطة العامة المسؤولة عن وضع السياسات، تتحمل أيضا مسؤولية التعاطي مع المشاكل ذات الأهمية الحاسمة التي تنشأ داخل المؤسسات أو فيما بينها.

١٦٢ – ويتضح للجنة أن الحكومة، بزعامة رئيس الوزراء، نشطت في البحث عن حلول سياسية لمشكلة مقدمي الالتماس. وقد استجابت الحكومة بسرعة لأحداث ٢٨ نيسان/أبريل بإنشاء ثلاث لجان متخصصة: لجنة الأعيان (المعنية بالنظر في جوهر شكاوى مقدمي الالتماس)؛ ولجنة للتحقق من التفاصيل المتعلقة بالأموات والجرحى (فيما يتعلق بادعاءات ٢٨–٢٩ نيسان/أبريل)؛ ولجنة للتدقيق في قيمة الممتلكات والسلع التي تعرضت للضرر. ومن الأدلة الأخرى على استعداد الحكومة للاستجابة للأزمة القائمة، عقد اجتماع أمني رفيع المستوى وتشجيع التعاون بين الشرطة الوطنية وقوات الدفاع.

١٦٣– غير أنه في ضوء خطورة المشاكل التي نشأت داخل هاتين المؤسستين وفيما بينهما **تستنتج اللجنة أن الحكومة لم تستبق الأحداث بالقدر الكافي**. وقد أثارت عدة جهات أمام رئيس الوزراء في السنوات السابقة، منها الرئيس، شواغل متعلقة بالتصرف غير اللائق لوزير الداخلية، و لم تُعالَج هذه الشواغل معالجة مناسبة. و لم تتخذ الحكومة خطوات كافية لنزع فتيل التوتر بين الشرطة الوطنية وقوات الدفاع. و لم توضع أي سياسة للأمن الوطني كما لم تطالب الوزارات المعنية باتخاذ أي إجراءات إضافية. و لم يناقش مجلس الوزراء قرار قائد قوات الدفاع تسريح مقدمي الالتماس.

الاستعانة بقوات الدفاع

١٦٤- تبين الفقرات من ٥٢ إلى ٥٥ أعلاه دعوة قوات الدفاع لمساعدة السلطات المدنية. ونظرا لطبيعة هذا القرار تشعر اللجنة بالقلق إزاء الطريقة التي تمت بها هذه الدعوة. وليست اللجنة في وضع يسمح لها بتقييم ما إذا كانت تسود حالة ''إخلال خطير بالنظام العام وعلى نطاق واسع'' مساء ٢٨ نيسان/أبريل، على نحو يبرر تدخل قوات الدفاع. وبوسع اللجنة أن تستنتج أن الحكومة لم تتبع الإجراءات المحددة في القانون الأساسي للقوات المسلحة، والتي تحكم التدابير التي من هذا القبيل. ولهذا الإغفال أهميته حيث إن الإجراءات تشكل ضمانا هاما ضد قيام الحكومة بأعمال تعسفية أو غير مبررة.

١٦٥- وتلاحظ اللجنة وقوع عدة انتهاكات للقانون الأساسي. ولم يحضر جميع الأعضاء الواجب حضورهم اجتماع المجلس المعني بالأزمة المعقود في مقر إقامة رئيس الوزراء. ولم يُبَلَّغ الرئيس بهذا الاجتماع ولم يُدع إلى حضوره. ولم يُستأذن قبل نشر قوات الدفاع. وعلى الرغم من وجود عطل في شبكة الهاتف يوم ٢٨ نيسان/أبريل، لم تجر أية محاولة للاتصال به بطرق بديلة. ويشكل عدم إشراك الرئيس مصدر قلق خاص نظرا لدوره بصفته القائد الأعلى لقوات الدفاع. وإضافة إلى ذلك فعندما اتُّخذ قرار استخدام قوات التحرير الوطني لم تُعلن حالة الطوارئ رسميا. ولم تصدر أية وثيقة تبين الأساس الذي استند إليه الإعلان أو نطاقه الإقليمي أو مدى تدخل السلطات العسكرية، والسلطات المخولة وسبل التعاون بين قوات الدفاع والشرطة الوطنية، أو قرارات قيادة العمليات الميدانية. وبينما اشتمل تقرير قُدم إلى البرلمان في وقت لا حق على توجيه وقعه رئيس الوزراء مؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلا أن اللجنة مقتنعة بأن هذا التوجيه لم يُكتب في الاجتماع.

١٦٦- وقد أبلغ رئيس الوزراء اللجنة بأنه لم يصدر أمر مكتوب لقوات التحرير الوطنية، إلا أنه أوضح أن الأمر كان عاجلا بدرجة لم تسمح باتخاذ مثل هذا الإجراء. وأدى عدم إصدار أمر مكتوب إلى عدم وضوح نطاق الإذن بنشر قوات الدفاع وعندما أجرت اللجنة مقابلة مع أعضاء المجلس المعني بالأزمة لاحظت وجود اختلافات كبيرة في فهم ما يشمله الإذن، لا سيما فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي لنشر القوات.

١٦٧- وإضافة إلى ذلك لاحظت اللجنة في الفقرة ٥٤ أعلاه أن بعض أفراد قوات الدفاع، وهم أفراد الشرطة العسكرية تحديدا، أُذن لهم بالتدخل في ٢٨ نيسان/أبريل قبل انعقاد أي اجتماع للمجلس المذكور. وقد أذن رئيس الوزراء بهذا الإجراء من جانب واحد.

١٦٨- ويجب إلقاء المسؤولية الجماعية عن عدم اتباع الإجراءات المناسبة وعدم ممارسة الرقابة، فيما يتعلق بإرسال قوات الدفاع لمساعدة السلطات المدنية، على عاتق الحاضرين

من أعضاء ذلك المجلس. غير أن رئيس الوزراء يتحمل مسؤولية خاصة بصفته رئيس الحكومة وبصفته مصدر التعليمات التي تلقتها قوات الدفاع.

الرد على مزاعم توزيع الأسلحة على المدنيين

١٦٩- تُثبت الأدلة التي حصلت عليها اللجنة أن رئيس الوزراء ألكتيري اطلع على المزاعم بنقل الأسلحة إلى المدنيين في موعد لا يتجاوز ٢١ أيار/مايو. فقد أُشير بشكل محدد إلى مسألة الأسلحة خلال الاجتماع المعقود في ٢١ أيار/مايو على النحو المبين في الفقرة ٩٣. وحاول رئيس الوزراء ألكثيري تنظيم عملية جرد للأسلحة، على الرغم من أن ذلك الجرد كان يُعتبر مستحيلا بعد أن أبلغ القائدُ العام للشرطة الوطنية رئيسَ الوزراء بأن الأسلحة أُرسلت إلى خارج ديلي لأسباب أمنية. ولم يُفصح أعضاء الحكومة الآخرون الذين كانوا حاضرين عن المعلومات الموجودة بحوزهم إفصاحا تاما. وامتنع رئيس الوزراء عن استخدام سلطته بحزم للتنديد بنقل الأسلحة إلى المدنيين. ولم يتخذ أية خطوات إضافية لمعالجة المسألة. ووافق وزير الدفاع في غضون ثلاثة أيام على اتباع نفس هذا النهج.

٦ - رئيس الجمهورية

١٧٠- سلطات رئيس الجمهورية محددة في الدستور. وعلى الرغم من أن السلطات الفعلية للرئيس محدودة نسبيا، إلا أن اتساع نطاق دور الرئاسة، بالإضافة إلى المركز الشخصي لصاحب المنصب، بصفته أبرز زعماء النضال من أجل الاستقلال، زادا من احتمالات الخلط بين مسؤوليات الحكم. ومع أن من الواضح أن الرئيس اتخذ الإجراءات المناسبة إزاء تصرفات مقدمي الالتماس في البداية، حيث طلب منهم الرجوع إلى قوات الدفاع، إلا أن بعض تصريحاته وأعماله اللاحقة دلت على أن احتمالات الخلط بين المسؤوليات قد تحققت بالفعل.

١٧١- وفيما يتعلق بخطاب ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ (على النحو المبين في الفقرة ٣٦ أعلاه)، تعتبر اللجنة أن الرئيس كان ينبغي أن يُظهر قدرا أكبر من ضبط النفس واحترام القنوات المؤسسية، وذلك بأن يستنفد الآليات المتاحة، مثل المجلس الأعلى للدفاع والأمن، قبل توجيه خطاب علني إلى الأمة. وعلى نفس المنوال تلاحظ اللجنة أن الرئيس، بتدخله شخصيا لدى الرائد رينادو (على النحو المبين في الفقرة ٦٠)، لم يستشر قيادة قوات الدفاع ولم يتعاون معها، مما أدى إلى تفاقم التوتر بين مكتب الرئيس وبين قوات الدفاع.

٧ – مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي

١٧٢– تتضمن الفقرات من ٧٩ إلى ٨٥ أعلاه وصفا لدور مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في أحداث ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن الواضح أن المكتب كان ينوى وضع حد للمواجهة المسلحة. وتشير اللجنة إلى أن فرادى موظفي المكتب الذي تدخلوا عرضوا أنفسهم لخطر كبير. وكان قد سبق للجنة أن خلصت إلى الاستنتاج بأن إطلاق النار على أفراد الشرطة الوطنية بعد إعلان وقف إطلاق النار هو عمل إجرامي ارتكبه أفراد من جنود قوات الدفاع دون إذن. وكان كل من قائد قوات الدفاع وموظفي مكتب الأمم المتحدة يعتقدون أن وقف إطلاق النار سوف يستمر. وفي تلك الظروف لا يجوز لوم مكتب الأمم المتحدة على عملية إطلاق النار على أفراد الشرطة الوطنية.

١٧٣– ومع ذلك تلاحظ اللجنة قصورا في النهج الذي اتبعه المكتب وفي تأهبه لهذا التدخل. فلم يُكوَّن أي فريق لإدارة الأزمات يقوم بتسهيل تجميع المعلومات ذات الصلة وتحديد استراتيجية واضحة، بما في ذلك استراتيجية الاتصال مع السلطات الوطنية. ولم توضع خطة عامة للتدخل. ويبدو أنه لم تُنشأ قنوات اتصال كافية قبل التدخل أو بعده للسماح لكبار مسؤولي المكتب بالسيطرة على الأمور بصورة فعالة. ولم يتلق المتطوعون للتدخل تعليمات محددة. ويبدو أنه تم الاعتماد إلى حد كبير على التجارب الشخصية لأفراد معينين في المجال العسكري وفي مجال الشرطة. ولو اتُّبع نهج أكثر تنسيقا لرُبما سمح ذلك باستخدام الموارد المشتركة للمكتب استخداما أفضل في إطار التدخل.

خامسا – تدابير المساءلة

١٧٤– أشار الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، إلى أن ''العدالة والسلام والديمقراطية ليست أهدافا يستبعد كل منها الآخر، إنما هي بالأحرى حتميات تعزز كل منها الأخرى ...''[(٤)] ويتضح من البيانات الكثيرة التي أُدليت أمام اللجنة خلال فترة عملها أن شعب تيمور – ليشتي يؤمن بأن الشرط الأساسي لتوطيد السلام والديمقراطية في بلادهم هو وضع حد لجو الإفلات من العقاب، والشعور بأن العدل مُقام. وإذا أريد تحقيق هذا المطلب في تيمور – ليشتي فسيتعين على الحكومة وشركائها الدوليين بذل جهود كبيرة ومتواصلة على المدى الطويل.

---

(٤) S/2004/616، الموجز.

١٧٥ - ويتعين على اللجنة بموجب ولايتها أن توصي بتدابير لكفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يُزعم أنها ارتُكبت خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، على أن تضع في اعتبارها أن حكومة تيمور - ليشتي ترى أن النظام القضائي المحلي ينبغي أن يكون الوسيلة الرئيسية لتحقيق المساءلة. وبالتالي ركزت اللجنة اهتمامها بصفة خاصة على قدرة النظام القضائي التيموري على دعم التحقيقات ومحاكمة الأعمال الإجرامية التي تم تحديدها في هذا التقرير.

ألف - إقامة الآليات القضائية

١٧٦ - على الرغم من إبداء الحكومة التزاما قويا بالقطاع القضائي، بما في ذلك عن طريق وضع أُطر قانونية مفصَّلة، إلا أن النظام القضائي في تيمور - ليشتي يمكن وصفه في الحقيقة بأنه لم يتجاوز الحد الأدنى من التشغيل.

١٧٧- ولا تزال المحاكم والهياكل المكونة بموجب الدستور في طور النشوء ولا يزال النظام يعتمد إلى حد كبير على الموظفين الدوليين للقيام بمهامه الأساسية. وقد انتُقد النظام القضائي في عدد من التقارير التي تبين العوامل المسببة لهذا الضعف. ومن هذه العوامل الفراغ الذي تركه انسحاب إندونيسيا في عام ١٩٩٩؛ وشيء من الارتجال في التخطيط وتوزيع الموارد خلال المرحلة الأولى لإنشاء النظام؛ وقلة عدد ذوي التجربة ضمن القائمين بالشؤون القانونية في تيمور - ليشتي؛ والصعوبات المتعلقة بتعيين واستخدام الموظفين الدوليين؛ والمسائل اللغوية الشائكة؛ ونقص الموارد - كما هو الحال في القطاعات الأخرى.

١٧٨- وعلى الرغم من هذه العيوب تعترف اللجنة بأن القطاع القضائي استمر في العمل إلى حد ما في أعقاب الأحداث الأخيرة. وعندما بدأت القوات الدولية في إلقاء القبض على الأشخاص، نظم موظفو القطاع القضائي القليلو العدد جلسات الاستماع التمهيدية وجلسات الاستماع المتعلقة بالاحتجاز. وقد بدأت عملية التحقيق في بعض الأحداث الرئيسية. واتُّخذت الخطوات الأولية من عملية المحاكمة بخصوص عدد قليل من الأشخاص، منهم وزير الداخلية السابق. وهذا دليل على وجود التزام قواي داخل القطاع القضائي بالإسهام في مواصلة توطيد سيادة القانون في تيمور- ليشتي.

١٧٩ - وقد نظرت اللجنة بإمعان في ضوء تخصصاتها في رأي الحكومة القائل بضرورة إعطاء الأسبقية للنظام القضائي المحلي، وفي أوجه القوة والضعف التي ينطوي عليها ذلك النظام وطبيعة الجرائم المرتكبة. وسعيا لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال الأحداث الأخيرة، فإن من الأهمية بمكان أن تجري التحقيقات والملاحقات والمحاكمات بطريقة محايدة وبدون أي تدخل سياسي، وأن تُعطي انطباعا بذلك. ولا تُعتبر المحكمة الدولية حلا مناسبا

نظرا لأن الجرائم المعنية تشكل انتهاكا للقانون الوطني. **وقد استنتجت اللجنة أن القضايا الإجرامية ينبغي البت فيها في إطار القطاع القضائي الوطني**. غير أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير لتعزيز قدرة النظام الوطني على تناول قضايا بارزة تمس أطرافا سياسية، بطريقة تحظى بثقة السكان.

١٨٠- واللجنة على علم بتعقد المسألة. وقد أعطت أولوية كبيرة للتوصيات الهادفة إلى ضمان اتصاف العملية بالموضوعية والاستقلال، وإعطائها انطباعا بذلك. وبسبب أوجه الضعف الحالية المبينة أعلاه، يدعو عدد كبير من التوصيات إلى إسناد دور مركزي للجهات الدولية. وكذلك قُدمت توصيات بخصوص مشاركة الأطراف الوطنية لكفالة الاطلاع بقدر كاف على الخلفية الاجتماعية والسياسية والثقافية للقضايا، ولتعزيز نمو القطاع القضائي الوطني في نفس الوقت. وتؤكد اللجنة وجوب النظر في هذه المحاكمات نظرة كلية مع إيلاء الاعتبار لسير مختلف عناصر العملية القضائية: أي المحاكم ومكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام ونظام السجون.

المحاكم

١٨١- يوجد في تيمور - ليشتي مستويان عاملان من المحاكم في الوقت الحاضر، وهما: المحاكم المحلية ومحكمة الاستئناف. وتدخل الجرائم المرتكبة أثناء الأحداث قيد النظر في هذا التقرير ضمن اختصاص محكمة ديلي المحلية. ويحظر الدستور بالتحديد إنشاء ”محاكم استثنائية“ أو ”محاكم خاصة لمحاكمة فئات معينة من الجرائم“.

١٨٢- والقضاة الرئيسيون الذين يستمعون إلى قضايا في الوقت الحاضر هم من القضاة الدوليين. وقد عُين القضاة من قبل المجلس الأعلى للقضاء بموجب النظام الأساسي للقضاة، على أساس أن تعيينهم ”يُعتبر ضروريا ومناسبا“. ويُشترط أن تكون لهؤلاء القضاة خمس سنوات من الخبرة على الأقل، وأن يأتوا من نظام قضائي مدني أو أن يكون تخصصهم في القانون المقارن. وعند اضطلاع اللجنة بأنشطتها كان هنالك أربعة قضاة دوليون مُعَينين للعمل في المحكمة المحلية وقاضيان في محكمة الاستئناف. وقد عاد إلى نظام المحاكم مؤخرا أحد عشر من القضاة المعينين لفترات اختبارية، بعد أن أكملوا تدريبهم النظري في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهم مستعدون للاستماع إلى القضايا. وقد أعرب القضاة المعينون لفترات اختبارية رغبتهم في الاستماع إلى قضايا أبسط. وذكر رئيس محكمة الاستئناف للجنة أنه كان من المعتزم أن يستمع القضاة المعينون لفترات اختبارية إلى قضايا أقل خطورة وأن يعملوا مع القضاة المعينين دوليا.

١٨٣- ويترأس فريق من القضاة المحاكمات المتعلقة بقضايا إجرامية يمكن أن يُعاقب مرتكبها بالسجن لأكثر من خمس سنوات. أما القضايا الأخرى فيترأسها قاض واحد. ويتمتع رئيس محكمة الاستئناف، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بسلطة إعداد ''أوامر تنفيذية دائمة'' واتخاذ الإجراءات الإدارية التي قد تكون ضرورية لحسن سير العمل في المحاكم. وأبلغ رئيس محكمة الاستئناف اللجنة بأن تكوين الأفرقة الموكلة بالاستماع إلى القضايا الناشئة عن هذا التقرير قد يُحدد بأمر تنفيذي يصدر عنه.

١٨٤- وتعتبر اللجنة أنه نظرا لهشاشة القطاع القضائي، وطبيعة القضايا والحاجة إلى عملية توحي بالحياد، فليس من العملي أن يُحمَّل القضاةُ المعينون لفترات اختبارية كامل عبء هذه المحاكمات. وبالتالي توصي اللجنة بأن يضطلع القضاة الدوليون بدور مركزي في الإجراءات. وينبغي أن يشارك القضاة الوطنيون المعينون لفترات اختبارية في العملية لكي يُسهموا في الجلسة بمعرفتهم للسياق التيموري، فضلا عن كفالة كون العملية تعزز النظام القضائي التيموري في المستقبل.

١٨٥- **وتوصي اللجنة بالاستماع إلى القضايا المتعلقة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ في إطار نظام المحاكم المحلية في تيمور - ليشتي. كما توصي، حيثما اقتضت مدونة الإجراءات الجنائية الاستماع إلى القضايا من قِبل فريق من القضاة، أن يتكون ذلك الفريق من قاضيين دوليين وقاض وطني واحد، وحيثما لزم قاض واحد، على أن يكون ذلك القاضي قاضيا دوليا.**

مكتب المدعي العام

١٨٦ - أنشئ مكتب المدعي العام بموجب الدستور باعتباره هيئة مستقلة يعهد إليها بمهام التحقيق والمحاكمة بشأن القضايا الجنائية والدفاع عن الدولة في المنازعات القضائية المدنية. ويعين المدعي العام الذي يترأس المكتب من قبل الرئيس لمدة أربع سنوات. ويمكن أيضا بموجب الدستور أن يعين الرئيس نواب المدعي العام. وترد معايير إجراء هذه التعيينات مفصلة في النظام الأساسي لدائرة الادعاء العام. ولا يزال يتعين إنشاء هيئة الرقابة والمجلس الأعلى لدائرة الادعاء العام.

١٨٧ - ويتألف موظفو المكتب حاليا من المدعي العام (أعيد تعيينه مؤخرا لمدة أربع سنوات أخرى)، وخمسة مدعين دوليين، وتسعة مدعين وطنيين معينين لفترة اختبارية. وبفعل دوران الموظفين ولكون الموارد محدودة، فإن عدد القضايا المتراكمة لدى المكتب كبير، إذ بلغ

ما يقرب من ٥٠٠ ٢ قضية[٥] حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بأن نظما محسنة لإدارة القضايا قد شرع في العمل بها في مكتب المدعي العام، غير أنه لاحظ أن ''القدرة المؤسسية ... [تظل] هشة''[٦]. ويتضح للجنة حسبما يتبين من مناقشاتها مع المكتب أنه ستولى للقضايا الناشئة عن الأزمة الأخيرة أولوية خاصة. غير أنه يتعين توفير موارد إضافية حتى لا يؤثر ذلك سلبيا على النظام القائم.

١٨٨- وتعتبر قدرة مكتب المدعي العام على إجراء التحقيقات والمحاكمات بشكل محايد ودون الخضوع للتدخلات السياسية أمرا يتسم بأهمية جوهرية. وقد استفادت اللجنة من تقرير لجنة الخبراء المعنية باستعراض المحاكمات على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي (تيمور الشرقية آنذاك) في عام ١٩٩٩ (انظر S/2005/48). وقد لوحظ بقلق في ذلك التقييم تفسير المدعي العام بأن مسؤوليته الدستورية أمام الرئيس تقتضي منه اتباع سياسة الرئيس فيما يتعلق بالمحاكمات. وخلصت لجنة الخبراء إلى أن مكتب المدعي العام ''لا يعمل في الوقت الراهن بشكل مستقل عن دولة تيمور - ليشتي'' (المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٧٨). وترى اللجنة أن الوضع لا يزال على حاله.

١٨٩- ووردت إلى اللجنة تقارير تفيد بأن الأسلوب المتبع حاليا في معالجة التحقيقات والمحاكمات المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ يتأثر بالاعتبارات السياسية. ووردت على الخصوص ادعاءات باتباع نهج انتقائي ناتج عن ممارسة الضغوط السياسية. ويدل شيوع الانتقادات في الأوساط العامة على الافتقار إلى الثقة في حياد إجراءات التحقيق والمحاكمة. وتلقت اللجنة رسائل تدعو إلى إشراف مدع عام دولي أقدم على إجراءات التحقيق والمحاكمة حتى يضع الجمهور ثقته في هذه العملية. وأعرب المدعي العام عن رأي للجنة مفاده أن المدعين التيموريين المعينين لفترة اختبارية ما فتئوا يتوخون جانب الحذر في مثل هذه المحاكمات البارزة جدا والتي تكون عناصر سياسية فاعلة طرفا فيها.

١٩٠- ولكل هذه الأسباب المذكورة، ترى اللجنة أنه ينبغي للعناصر الفاعلة الدولية الاضطلاع بدور قيادي في إجراء التحقيقات والمحاكمات، على النحو الموصى به في الفرع الرابع أعلاه. وينبغي دعمها بعناصر فاعلة وطنية. ويتطلب ذلك تعيين مدع دولي أقدم يشيع روح القيادة المستقلة في إجراء هذه المحاكمات. على أن يعمل هذا المدعي الأقدم في إطار النظام القائم، غير أنه ينبغي أن تسند له ولاية واضحة بتوخي الحياد في المحاكمات

(٥) تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور ليشتي (S/2006/251)، الفقرة ١٥.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٥.

ودون تدخلات سياسية. ويتمثل الخيار المفضل في أن يعين الرئيس نائبا للمدعي العام. والبديل هو أن يعين مدع أقدم داخل مكتب المدعي العام.

١٩١- **وتوصي اللجنة بتعيين مدع دولي أقدم بصفته نائبا للمدعي العام تسند إليه ولاية واضحة بالتحقيق في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ ومحاكمة المتورطين فيها بشكل محايد ودون تدخلات سياسية.**

١٩٢- **وتوصي اللجنة بأن تضطلع عناصر فاعلة قانونية دولية بدور قيادي في التحقيقات والمحاكمات، يدعمهم في ذلك مدعون وطنيون.**

١٩٣- ويجب إتاحة موارد كافية لدعم أنشطة التحقيق والمحاكمة.

١٩٤- **وتوصي اللجنة بأن يفرد للمدعين أفراد من الشرطة وموظفون للتحقيق، وعدد كاف من موظفي الإدارة والترجمة والبحث، فضلا عن توفير الدعم اللوجستي اللازم.**

مكتب المحامي العام

١٩٥- يتألف موظفو مكتب المحامي العام حاليا من سبعة محامين وطنيين معينين لفترة اختبارية وثلاثة محامين دوليين. ولا يزال تشغيل المكتب يخضع لتشريعات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي تنظم ''دائرة المساعدة القانونية''، وإن كانت اللجنة قد أبلغت بأن الحكومة بصدد إعداد قانون جديد لتنظيم هذا المكتب. ويعاني مكتب المحامي العام، شأنه في ذلك شأن قطاعات النظام القضائي الأخرى، من نقص في الموارد على مستوى الموظفين والهياكل الأساسية على حد سواء.

١٩٦- ويتعين توفير موارد هامة حتى يضطلع مكتب المحامي العام بالمهمة المنوطة به. ويعاني المكتب حاليا من نقص وسائل النقل، مما يترتب عليه صعوبات في الوصول إلى الشهود واستقدامهم إلى المحكمة. وتثار كذلك مسألة التمويل فيما يتعلق بمساعدة الشهود على المثول في ديلي، نظرا لعدم توفر الأموال الكافية لتوفير المسكن والمأكل لهؤلاء الشهود. ونظرا لعدد المحامين المحدود، تثار مشاكل تتعلق بضمان اتصالهم المنتظم بزبائنهم.

١٩٧- وتؤكد اللجنة أن المحاكمات العادلة تستدعي توفير نظام ادعاء قوي يعمل وفقا لمبدأ ''الندية في القوة''. **وتوصي اللجنة بزيادة الموارد المخصصة لمكتب المحامي العام، ولا سيما فيما يتعلق بتوظيف المزيد من المحامين الدوليين والمحققين والمترجمين وموظفي الدعم الإداري، وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.**

معالجة قضايا إضافية ذات صلة بإجراءات المحاكمة

١٩٨- يتسم النظام القضائي بالضعف كما جاء في الفقرة ١٧٦ أعلاه. ويبدو واضحا للجنة أن هناك تحديات معينة يتعين مواجهتها فيما يتعلق بإدارة كافة قطاعات المحاكم. وتواجه المحاكم تحديات كبرى على مستوى مرافق الترجمة، وهي التحديات التي تفاقمت الآن بفعل مشاركة المزيد من العناصر الفاعلة الدولية المتمثلة في الشرطة الدولية. ولن يكون المستوى الحالي للمترجمين التحريريين والشفويين كافيا لتقديم الدعم اللازم إلى المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام، ولا لضمان فهم المتهمين لوقائع المحاكمات. ويجب الاهتمام بمواطن الضعف في مجال التسيير والإدارة فيما يتعلق بمعالجة القضايا على مستويات المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام. وفيما وضعت وزارة العدل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة استراتيجية لتحسين نظام المحاكم، يبدو من البديهي أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

١٩٩- **وتوصي اللجنة بتخصيص الزيادة في الموارد لتعزيز خدمات المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام في مجال الإدارة والترجمة.**

٢٠٠- ويعتبر مستوى الأمن المتاح في المحاكم محدودا لأقصى درجة، مما يعرض القضاة والمدعين والمحامين والمتهمين والشهود وموظفي المحاكم للخطر. وأعربت عناصر فاعلة في المحاكم عن قلقها بشأن الترتيبات الأمنية خارج مباني المحاكم. كما تعتبر الآليات الأمنية المستخدمة في حفظ المعلومات والمحفوظات في ظروف ملائمة وآمنة غير كافية.

٢٠١- **وتوصي اللجنة بتوفير الأمن الكافي للعناصر الفاعلة في المحاكم وفي مباني المحاكم.**

حماية الشهود

٢٠٢- يعتبر ضمان استعداد الأشخاص الذين لديهم معلومات هامة لموافاة السلطات بها، وحسب الحاجة، للإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم مسألة أساسية فيما يتعلق بتيسير التحقيق في السلوك الإجرامي ومحاكمة مرتكبيه على النحو الملائم. وقد أعلمت اللجنة مرارا (من قبل جهات منها السلطات التابعة للنظام القضائي) أن ذلك يشكل صعوبات خاصة فيما يتعلق بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. فاعتبارا لطبيعة الأطراف المعنية والأزمة الأمنية المتواصلة، يبدي الشهود ترددا في الاتصال بالسلطات وقد يترددون في الشهادة بالنظر إلى الآثار التي يمكن أن تترتب عن ذلك بالنسبة لهم ولأسرهم. ولا يوجد في الوقت الحاضر برنامج لحماية الشهود في تيمور - ليشتي.

٢٠٣- **وتوصي اللجنة بأن تتخذ وزارة العدل تدابير من أجل ضمان السلامة البدنية للشهود على النحو اللازم.**

باء – زيادة الدعم الدولي

٢٠٤- في ضوء توصيات اللجنة بأن تضطلع العناصر الفاعلة الدولية بدور مركزي في معالجة القضايا الناشئة عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، تعتبر إتاحة موظفين ذوي خبرة ومؤهلين وإيفادهم على وجه السرعة من أجل الاضطلاع بهذه المهام أمرا حيويا. وقد سبق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن وجه نداء من أجل تمويل وظائف إضافية خاصة بثلاثة قضاة، وثلاثة مدعين، ومحاميين للمساعدة القانونية، وموظفي الدعم اللازمين لهم (الكتاب والمترجمون الفوريون) من أجل معالجة القضايا المرتقبة. وتؤيد اللجنة بقوة تقديم المساعدة الدولية في هذا الصدد. وعلمت اللجنة من عدد من المحاورين أن عملية التوظيف الحالية للموظفين الدوليين مقيدة دون ضرورة بالشروط المتعلقة باللغة وبالافتقار للمرونة وحسن التوقيت. وسعيا إلى التعجيل بالعملية وضمان توفير موظفين مؤهلين بالعدد الكافي، تؤيد اللجنة استكشاف سبل توسيع قاعدة المرشحين المحتملين. فيمكن على سبيل المثال استخدام الشبكات القانونية المهنية لنشر إعلانات الشواغر. وتلاحظ اللجنة أن شرط إتقان اللغة البرتغالية عامل مقَيد. وينبغي النظر في تخفيف هذا الشرط.

٢٠٥- وتوصي اللجنة بالنظر في مسألة توسيع مجموعة المرشحين لهذه الوظائف من أجل تعظيم القدرة على توظيف أكفأ العناصر. وينبغي على الخصوص النظر في الإعلان عن الشواغر على نطاق أوسع عن طريق استهداف الرابطات المهنية وتغيير صياغة الشروط المطلوبة لشغل الوظائف والمتعلقة باللغة.

٢٠٦- وتوصي اللجنة بأن تستجيب الجهات المانحة لطلبات تقديم المزيد من الدعم لقطاع القضاء في تيمور – ليشتي، وخاصة الموارد الإضافية اللازمة لمعالجة القضايا الناشئة عن الأزمة.

السجون

٢٠٧- خلال الفترة التي قامت فيها اللجنة بالتحقيق، فر ٥٧ معتقلا من سجن بيكورا. وكان من بين الهاربين عدد من الأشخاص الذين اعتقلوا بسبب أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو. وتعرب اللجنة عن قلقها لغياب الأمن بشكل واضح في مرفق الاحتجاز المذكور.

٢٠٨- وتوصي اللجنة بالنظر على الفور في مسألة تعزيز الأمن في مرافق الاحتجاز في تيمور – ليشتي.

رصد التقدم المحرز في القضايا

٢٠٩- تؤكد اللجنة أهمية رصد التقدم المحرز في القضايا المتعلقة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. ويعتبر ذلك عاملا محوريا على صعيد ضمان الشفافية وتعزيز ثقة

الجمهور في النظام القضائي. واللجنة على علم بجهود الرصد الحالية التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المحلية والأمم المتحدة. غير أنها توصي باتخاذ المزيد من المبادرات.

٢١٠- وتوصي اللجنة بأن يعالج جزء من التقرير السنوي الذي يقدمه المدعي العام سنويا إلى البرلمان بالتحديد مسألة التقدم المحرز في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وتوصي اللجنة بأن يقوم مكتب المدعي العام بانتظام بتعميم المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تلك القضايا من خلال برنامج للاتصال.

٢١١- وتشجع اللجنة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والمنظمات غير الحكومية على مواصلة رصد التقدم المحرز في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو.

جيم - الاستعانة بإجراءات العدالة التقليدية/المصالحة

٢١٢- خلال عملية التحقيق التي أجرتها اللجنة، أدركت أهمية نظام العدالة التقليدي في تيمور-ليشتي وكذلك بالشكل المعدل للعدالة التقليدية التي تقام من خلال عملية المصالحة الأهلية التي تتولاها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية ''الأقل خطورة''. وأثيرت مسألة إمكانية الاستعانة بنظام مماثل فيما يتعلق ببعض القضايا الناشئة عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو.

٢١٣- وخلصت اللجنة إلى أن القضايا المحددة في هذا التقرير تنبغي معالجتها في إطار النظام القضائي الرسمي. ويتفق هذا الاستنتاج بشكل وثيق مع ما ينتظره الأهالي من ''العدالة'' من حيث أنها ''عدالة رسمية''، من أجل تفادي ثقافة الإفلات من العقاب.

دال - تدابير المساءلة الأخرى

٢١٤- ركز هذا التقرير في معظمه حتى الآن على مسألة تحديد الأشخاص والمؤسسات المسؤولين عن الأحداث. وتقر اللجنة أيضا بضرورة معالجة مسألة إتاحة سبل الانتصاف للأشخاص الذي عانوا من جراء أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو.

٢١٥- ويعتبر مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة المؤسسة الحكومية الرئيسية التي تعنى بحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي. وأسندت لهذا المكتب الذي أنشئ بموجب الدستور سلطات شتى، منها النظر في الشكاوى المتعلقة بإساءة استخدام السلطة العامة (بما في ذلك قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقوات الدفاع الوطنية التيمورية) وبالإخلال بحقوق الإنسان. غير أن مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة لا يتمتع بسلطة إلغاء القرارات أو منح

التعويضات، بل تقتصر سلطاته على تقديم توصيات بشأن الانتصاف أو جبر الضرر أو تقديم المشورة بشأن التدابير التصحيحية و/أو التوسط في الشكاوى.

٢١٦- أما الآليات الأخرى فهي ذات طابع محدود. ويمكن أيضا لمكتب آداب المهنة ولمكتب المفتشية النظر في الشكاوى المتعلقة بسوء سلوك قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ويمكن لقوات الدفاع الوطنية التيمورية عقد جلسات استماع تأديبية داخلية. غير أن هذه الهيئات تركز على التأديب الداخلي بدلا من سبل الانتصاف الموجهة للضحايا. وكما جاء في هذا القسم، تعتبر قدرة المحاكم على النظر في القضايا المدنية محدودة ومن غير المرجح أن تكون للمحاكم القدرة على الإنصاف إنصافا حقيقيا عن طريق تنفيذ أي أحكام بدفع تعويضات على إثر ثبوت التهمة الجنائية. وفي القضايا التي يشكل فيها السلوك الإجرامي سلوكا جنائيا، يعتبر إجراء الدولة للتحقيق على وجه السرعة وإحالة تلك القضايا إلى القضاء من أجل المتابعة وسيلة من وسائل تحقيق الإنصاف. غير أنه ينبغي أيضا مراعاة التدابير الأخرى التي تعالج بعض أساليب جبر الضرر الأخرى الموصى بها.

٢١٧- وتشجع اللجنة على سبيل المثال وضع برنامج وطني لجبر الضرر. وينبغي ألا يكون جبر الضرر منحصرا في التعويض المالي فقط، بل ينبغي النظر في طائفة من التدابير التي يتعين اتخاذها، ومنها الإقرار بالذنب، والتعويض عن الضرر الممكن تقييمه ماليا، والإفصاح التام للجمهور عن المعلومات المتعلقة بالأحداث المعنية (بجملة وسائل منها تعميم هذا التقرير)، ووضع برامج للتأهيل، وإصدار عقوبات إدارية في حق الأفراد التابعين للمؤسسات التي تتحمل المسؤولية. ويبدو أن تدابير مساعدة الأشخاص الذين قتل أفراد من أسرهم، وإقرار السلطات الحكومية بمسؤوليتها، وإيضاحها لطبيعة التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تفادي ارتكاب الانتهاكات من جديد أمور ذات أهمية أساسية بالنسبة للمجتمع.

٢١٨- وتوصي اللجنة بأن تتولى الحكومة جبر ضرر الأفراد الذين عانوا من جراء أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو، مع إيلاء أهمية خاصة للأشخاص الذين تعرض فرد من أفراد أسرهم للقتل، أو أصيبوا إصابة خطيرة، أو دمرت منازلهم.

٢١٩- وتوصي اللجنة بأن تقر المؤسسات التي تتحمل المسؤولية عن الأحداث المعنية بمسؤوليتها علنا على مشاركتها في تلك الأحداث.

٢٢٠- وتوصي اللجنة بأن تتخذ تدابير خاصة لضمان صون كرامة الضحايا وتفادي معاودة إصابتهم بصدمات نفسية لدى الاضطلاع بأي إجراء من الإجراءات، سواء كان قضائيا أو غير قضائي.

سادسا – الاستنتاجات والنتائج

ألف – الاستنتاجات

٢٢١- ترى اللجنة أن الأحداث العنيفة التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو لم تكن مجرد سلسلة من الأفعال الإجرامية. لقد كانت تعبيرا عن مشاكل جذورها ضاربة في مؤسسات دولة هشة مع ضعف سيادة القانون. وقد أبرزت الأحداث العديد من أوجه القصور والإخفاقات، ولا سيما في المؤسستين اللتين كانتا في قلب الأزمة، قوات الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية، إلى جانب وزارتي الدفاع والداخلية المكلفتين بالإشراف عليهما. علما بأن غياب أطر تنظيمية شاملة وتخطي الآليات المؤسسية الموجودة، حتى وإن كانت متخلفة، قد ساهم بشكل كبير في نشوء الأزمة وتفاقمها.

٢٢٢- وتعتقد اللجنة أنه لا ينبغي اعتبار استنتاجات ونتائج وتوصيات هذا التقرير غايات في حد ذاتها. بل يتعين النظر إليها كأساس ينبغي أن يقوم عليه بناء القدرات وتعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون. وتأمل اللجنة أن يستفيد الزعماء السياسيون لتيمور – ليشتي والمجتمع الدولي من التقرير في وضع أطر وقواعد وممارسات قوية للحكم الرشيد.

٢٢٣- ولا يقلل هذا الاستنتاج من جسامة الجرائم المرتكبة خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو. وإنه لمن الحاسم لأسس الدولة أن يتحمل الأشخاص تبعات أعمالهم من خلال عملية عادلة وسريعة في نفس الآن. وتدرك اللجنة رغبة المجتمع الدولي العارمة في إقامة العدل، والذي يجب أن يقيمه نظام قضائي محايد وذو كفاءة ومصداقية. وترى اللجنة أن العدل والسلام والديمقراطية هي حتميات يدعم بعضها بعضا. وإذا كان للسلام والديمقراطية أن يتقدما، فيجب أن تكون العدالة فعالة وملحوظة في الآن نفسه. وتحث اللجنة حكومة تيمور – ليشتي على تنفيذ توصياتها وتطلب من المجتمع الدولي أن يدعم كل جهد تبذله الحكومة في هذا الصدد.

باء – النتائج

٢٢٤- خلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

(أ) لم تكن الحكومة سباقة بشكل كافٍ في معالجة غياب سياسة أمنية وطنية والمشاكل الظاهرة للعيان داخل الشرطة الوطنية التيمورية وقوات الدفاع الوطنية التيمورية وفيما بينهما؛

(ب) أخفقت الحكومة في اتباع الإجراءات التشريعية اللازمة في الاستعانة بقوات الدفاع في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وهي مسألة يتحمل المسؤولية عنها أعضاء مجلس الوزراء المعني بالأزمة الذين اتخذوا القرار، ولا سيما رئيس الوزراء السابق؛

(ج) كان استعداد قوات الدفاع لتقديم المساعدة العسكرية للسلطة المدنية استعدادا محدودا، وهي مسألة تقع المسؤولية عنها على وزير الدفاع ورئيس قوات الدفاع؛

(د) كان التخطيط للعمليات في الشرطة الوطنية وردها على العنف خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو متسمين بالقصور، وهي مسألة يتحمل المسؤولية عنها القائد العام للشرطة الوطنية ووزير الداخلية؛

(هـ) لم تحدث مجزرة راح ضحيتها ٦٠ شخصا في تاسي تولو في يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛

(و) إن تخلي القائد العام للشرطة الوطنية عن منصبه في ٢٤ أيار/مايو يعد تقصيرا خطيرا منه نحو واجبه، كما أخفق وزير الداخلية في اتخاذ خطوات كافية للتصدي لانقطاع التسلسل القيادي للشرطة الوطنية؛

(ز) لا يمكن تحميل قائد القوات المسلحة المسؤولية الجنائية عن قيام جنود قوات الدفاع بإطلاق النار على ضباط الشرطة الوطنية بعد وقف إطلاق النار في ٢٥ أيار/مايو؛

(ح) لم يستنفد قائد قوات الدفاع جميع السبل لمنع أو وقف المواجهة بين قوات الدفاع والشرطة الوطنية في ٢٥ أيار/مايو؛

(ط) كان ثمة غياب للرقابة المنتظمة للأسلحة والذخائر داخل قطاع الأمن، ولا سيما داخل الشرطة الوطنية. وخلصت اللجنة إلى أن وزير الداخلية والقائد العام تجاوزا الإجراءات المؤسسية من خلال النقل غير القانوني للأسلحة داخل المؤسسة؛

(ي) وزعت الشرطة الوطنية وقوات الدفاع كلتاهما أسلحة على المدنيين. وإن وزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد قوات الدفاع، بتسليحهما للمدنيين، قد تصرفا دونما سلطة قانونية وأوجدا حالة تنطوي على احتمالات خطيرة جدا؛

(ك) لم يستعمل رئيس الوزراء السابق سلطته بحزم لإدانة نقل أسلحة قطاع الأمن إلى المدنيين في ظل وجود معلومات موثوقة بأن هذا النقل كان جاريا وتورط فيه أعضاء في الحكومة؛

(ل) اعتُبر الخطاب الذي ألقاه الرئيس في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ مثيرا للانقسام وكان ينبغي للرئيس أن يبدي مزيدا من ضبط النفس واحتراما أكبر للقنوات المؤسسية من خلال استنفاذ الآليات الموجودة قبل إلقاء الخطاب والاتصال بشكل مباشر مع الرائد رينادو قبل فراره؛

(م) لم يأمر الرئيس أو يأذن لمجموعة مسلحة من الرجال تحت قيادة الرائد رينادو بالقيام بأعمال إجرامية؛

(ن) بعض الأفراد مسؤولون جنائيا عن حوادث العنف خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦.

سابعا - التوصيات

ألف - المسؤولية الجنائية الفردية

التوصية ١

٢٢٥- توصي اللجنة بمقاضاة الأشخاص العديدين الذين يوجد أساس معقول للاشتباه في مشاركتهم في نشاط إجرامي. وتحدد هوية هؤلاء الأشخاص فيما يتصل بكل حادث من الأحداث التي نظرت فيها اللجنة في الفقرات من ١١٣ إلى ١٣٤ أعلاه.

التوصية ٢

٢٢٦- ترى اللجنة أن تورط أشخاص عديدين في كل حادث من الأحداث التي نظرت فيها اللجنة، هو أمر يسوغ إجراء المزيد من التحقيق. وتحدد هوية هؤلاء الأشخاص فيما يتصل بهذه الأحداث في الفقرات من ١١٣ إلى ١٣٤ أعلاه.

التوصية ٣

٢٢٧- توصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيق في أحداث العنف التي لا تستطيع اللجنة إزاءها أن تحدد هوية فرد أو أفراد بوصفهم مسؤولين عنها. وهذه الأحداث محددة في الفقرة ١١٢ أعلاه.

باء – تدابير المساءلة

التوصية ٤

٢٢٨- توصي اللجنة بإخضاع مسؤولي الدولة المتورطين في أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو للإجراءات التأديبية والعقوبات الإدارية الملائمة.

التوصية ٥

٢٢٩- توصي اللجنة بإنشاء آليات إشراف قوية ومستقلة بالشرطة والجيش. وينبغي أن تكون هذه الآليات مسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسلوك الشرطة والجيش.

التوصية ٦

٢٣٠- خلصت اللجنة إلى ضرورة معالجة القضايا الجنائية داخل النظام القضائي المحلي والاستماع إلى القضايا المتعلقة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ داخل نظام المحاكم المحلية في تيمور – ليشتي. كما توصي، عندما تستلزم المحاكمات هيئة قضائية، بمقتضى مدونة الإجراءات الجنائية، بأن تتشكل الهيئة من قاضيين دوليين وقاض وطني واحد، وعندما تستلزم القضية قاضيا واحدا، بأن يكون القاضي قاضيا دوليا.

التوصية ٧

٢٣١- توصي اللجنة بأن يُعين داخل النظام المحلي مدعٍ دولي أقدم بصفته نائبا للمدعي العام تُسند إليه ولاية واضحة بالتحقيق في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ ومحاكمة المتورطين فيها، بشكل محايد ودون تدخلات سياسية.

التوصية ٨

٢٣٢- توصي اللجنة بأن تضطلع عناصر فاعلة قانونية دولية بدور قيادي في التحقيقات والمحاكمات، يدعمهم في ذلك مدعون وطنيون. ويجب إتاحة موارد كافية لدعم أنشطة التحقيق والمحاكمة.

التوصية ٩

٢٣٣- توصي اللجنة بأن تكون للمدعين العامين إمكانية الوصول إلى أفراد الشرطة وموظفين للتحقيق وعدد كافٍ من موظفي الإدارة والترجمة والبحث، فضلا عن الدعم اللوجستي اللازم.

التوصية ١٠

٢٣٤- توصي اللجنة بزيادة الموارد المخصصة لمكتب المحامي العام، ولا سيما فيما يتعلق بتوظيف المزيد من المحامين الدوليين والمحققين والمترجمين وموظفي الدعم الإداري، وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.

التوصية ١١

٢٣٥- توصي اللجنة بتخصيص الزيادة في المواد لتعزيز خدمات المحكمة ومكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام في مجال الإدارة والترجمة.

التوصية ١٢

٢٣٦- توصي اللجنة بتوفير الأمن الكافي للعناصر الفاعلة في المحاكم وفي مباني المحاكم.

التوصية ١٣

٢٣٧- توصي اللجنة بأن تتخذ وزارة العدل تدابير من أجل ضمان السلامة البدنية للشهود على النحو اللازم.

التوصية ١٤

٢٣٨- توصي اللجنة بالنظر في مسألة توسيع مجموعة المرشحين لهذه المناصب، من أجل تعظيم القدرة على توظيف أكفأ العناصر. وينبغي، على الخصوص، النظر في الإعلان عن الشواغر على نطاق أوسع عن طريق استهداف الرابطات المهنية وتغيير صياغة الشروط المطلوبة للوظائف والمتعلقة باللغة.

التوصية ١٥

٢٣٩- توصي اللجنة بأن تستجيب الجهات المانحة لطلبات تقديم المزيد من الدعم لقطاع القضاء في تيمور - ليشتي، وخاصة الموارد الإضافية اللازمة لمعالجة القضايا الناشئة عن الأزمة.

التوصية ١٦

٢٤٠- توصي اللجنة بالنظر على الفور في مسألة تعزيز الأمن في مرافق الاحتجاز في تيمور - ليشتي.

التوصية ١٧

٢٤١- توصي اللجنة بأن يعالج جزء من التقرير السنوي الذي يقدمه المدعي العام سنويا إلى البرلمان، وبالتحديد مسألة التقدم المحرز في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وتوصي اللجنة بأن يقوم مكتب المدعي العام بانتظام بتعميم المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تلك القضايا من خلال برنامج للاتصال.

التوصية ١٨

٢٤٢- تشجع اللجنة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والمنظمات غير الحكومة على مواصلة رصد التقدم المحرز في القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو.

التوصية ١٩

٢٤٣- توصي اللجنة بأن تتولى الحكومات جبر ضرر الأفراد الذين عانوا من جراء أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو، مع إيلاء أهمية خاصة للأشخاص الذين تعرض فرد من أفراد أسرهم للقتل، أو أُصيبوا إصابة خطيرة، أو دُمرت منازلهم.

التوصية ٢٠

٢٤٤- توصي اللجنة بأن تقر المؤسسات التي تتحمل المسؤولية عن الأحداث المعنية بمسؤوليتها علنا على مشاركتها في تلك الأحداث.

التوصية ٢١

٢٤٥- توصي اللجنة بأن تُتخذ تدابير خاصة لضمان صون كرامة الضحايا وتفادي معاودة إصابتهم بصدمات نفسية لدى الاضطلاع بأي إجراء من الإجراءات، سواء كان قضائيا أو غير قضائي.
